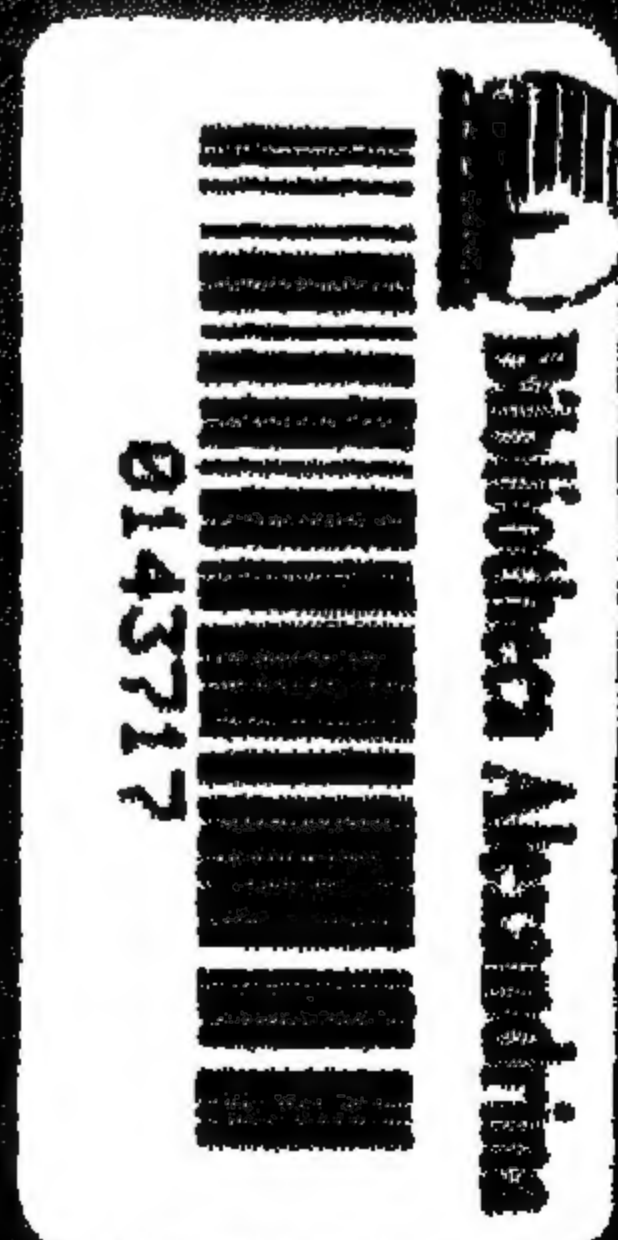


ظاهرة انحلال الصفة

التعلاؤف والسياسة

تاريخ البغاء فى نصف قرن

عبد الله كمال



القوادون والسياسة

القوادون والسياسة

الطبعة الأولى: فبراير ١٩٩٨

رقم الإيداع: ٩٨/٢٩٣٠

حقوق الطبع محفوظة

دار الخيال

يحظر نقل أو اقتباس أى جزء

من هذا المطبوع

إلا بعد الرجوع إلى الدار

تصميم الغلاف: محمد الصباغ

لوحة الغلاف: للفنان العالمى مبارك شاجال

بورتريه مزدوج ١٩١٧ - ١٩١٨

زيت على قماش ٣٧ × ٢٣٥ سم

متحف جورج بومبيدو - باريس

جرافيك: محمد كامل مطاوع

خطوط الغلاف: لمعى فهميم

كمبيوتر: دار جهاد

ت: ٣٥٦٤٧٨٣

ظاهرة انحلال الصفوة

القوادون والسياسة

تاريخ البغاء في نصف قرن

عبدالله كمال

مطبوعات دار الخيال

الإهداء

إلى محمد الصباغ.

مؤسس دار الخيال للنشر

كان من المفترض أن يكون هذا الإهداء متصداً لكتابي السابق «إمبراطورية آل فايد» حيث كتبت أن المؤلفين اعتادوا توجيه إهداءاتهم إلى الناشرين بقصد المجاملة. وإنني لا أكتب هذا الإهداء كنوع من المجاملة وإنما تعبيراً عن تقدير عميق للدور الذي قمت وتقوم به في عالم النشر، الدور الذي حرك البحيرة الراكدة وهز الأباطرة.

ولولا خطأ مطبعي غير مقصود لكان هذا الإهداء موجوداً في كتاب «الفايد»، وقد أدى هذا الخطأ إلى نزع صفحة الإهداء.. لكنني أصر عليه وأعيد نشره من جديد في كتابي هذا.

عبدالله كمال

الصَّفحة رقم (٧)

التربح السياسى من الدعارة

لو أن هذا الكتاب عن الدعارة السياسية ما كان يمكن أن ينتهى أبدا.
وربما كان احتاج كل جزء من أجزائه إلى مجلدات كاملة كى يغطى فقط دولة واحدة.. فما بالنّا بكتاب يتحدث عن أكثر من دولة.

إن الدعارة السياسية متنوعة وعديدة الأشكال، وهى أبشع وأحط وأقذر من دعارة الجسد. فالدعارة السياسية بيع للمواقف وتكسب من التبدلات وفتح للغرف على مصراعيها لكل الأطراف وجنى المال من كل راغب فى قرار. بينما دعارة الجسد بيع للشرف بدون تمييز، ومرض اجتماعى خطير إلا أنها فى النهاية قرار شخصى لا يؤثر على آلاف البشر كما تؤثر الدعارة السياسية التى يمكن أن تضر ملايين البشر حين لا يجوع ممارسوها ويأكلون بأثداء الناس. إن دعارة الجسد أخف وطأة وأقل حدة وهى فى النهاية بين امرأة ورجل أو بين الشواذ فى حين أن الدعارة السياسية أشد قسوة وأكثر إيلاما وأعتى خطورة.

ولا تختلف الدعارة السياسية فى كثير عن الدعارة الفكرية. بل إنه إذا كان مقبولا من السياسيين فى حسابات المصالح - حسب مقاييس البعض - أن يمارسوا الدعارة السياسية فإنه غير مقبول على الإطلاق أن يمارس قادة الرأى والفكر دعارتهم على

الورق والصحف وفي وسائل الإعلام. وإذا كان هناك من يقبل من السياسيين انحطاط السلوك وفق الظروف والأحوال فإنه لا يمكن قبول ذلك من المفكرين وأصحاب الرأي الذين يثق فيهم الرأي العام وأعطاهم بمضى الوقت المصدقية وتوهم أنهم منزهون عن التبدلات غير المبررة وعن بيع الأفكار وعن الارتشاء العقائدى وعن إدخال الآراء والمواقف فى مزاد لمن يدفع أكثر.. ثم اتضح له - أى للرأى العام - أنهم يفعلون هذا فى كل دقيقة.

وفى عالم الدعاية الفكرية وفى دنيا الدعاية السياسية يمكن رصد عشرات من الحالات لتقريب الصورة إلى الأذهان.

لقد نشأت فى العالم خلال السنوات الأخيرة ظاهرة نمت وترعرعت فى كثير من الدول، تقتضى الدفاع عن حقوق الإنسان بكل أشكالها وفى كل المجالات. وصاحبت هذه التيارات المتنامية عملية نشوء الجمعيات والمنظمات الرسمية وغير الحكومية التى تمارس هذا النشاط. وحين عرفت مصر هذا ظهرت على الساحة نماذج عديدة وغريبة راحت تلعب هذا الدور، ليس لأنها من أنصار هذه الأفكار الهامة ولكن لأنها أرادت أن تغترف من معين تحويلات هذه الأنشطة المملوءة تماما.

وهكذا ظهر كمثال الأستاذ الجامعى - بالجامعة الأمريكية - الذى كان أول من أدخل إلى مصر لعبة المراكز غير الحكومية، وراح يجنى المال كلما دارت عجلة الروليت فى هذه اللعبة وتحول بمضى الوقت إلى وكيل معتمد لجهات دولية عديدة، وسمسار تمويل، مهمته هى إحضار المال من الخارج لصالح محترفى هذه اللعبة الذين لا يستطيعون ذلك مقابل الحصول على نسبة من هذا التمويل.

ولم يكن هذا سوى نوع من القوادة السياسية والفكرية، وخاصة أن الهدف الأول ليس هو الدفاع عن حقوق الإنسان وإنما التربح من وراء الفكرة البراقة.

إن هذا لا يعنى أننى أقف ضد هذه الجمعيات والمنظمات، ولا يعنى أننى أهاجم الفكرة المجردة، خاصة أن بعضها - وهذا البعض قليل - ساهم بجهوده فى الدفاع عن حرية الرأى حين ساند كثيرين فى قضايا مختلفة، ومن بينها قضية مصادرة كتابى

«التحليل النفسى للأنبياء». ولكنى فى نفس الوقت أرفض متاجرة البعض الأكثر بهذه الدعوة الهامة التى أظن أنها دعوة تدعم الديمقراطية والحرية.. أرفض المتاجرة التى أرى أنها دعارة.

ولقد ظلت قضية الأقباط فى مصر مطروحة خلال السنوات الطويلة الماضية، ودارت مناقشات دائمة حول ما يمكن وصفه أنه نوع من الممارسات أدت إلى ضعف مشاركة الأقباط فى الحياة العامة. وتحركت قوى مختلفة فى المجتمع فى اتجاه القضاء على هذه الممارسات قبل أن تصبح عقيدة ثابتة فى ذهن الدولة. لكن هذه التحركات والمناقشات أدت إلى ظهور قوى حاولت استغلال هذه الأجواء لصالحها.

ومثال هذا، ذلك المحامى المسيحى المغمور، الذى كان يعيش حياته من خلال التربح الناتج عن علاقته بالسلطة الدينية المسيحية - أى الكنيسة - ثم تحول من مهنة المحامى إلى مهنة قسبطى، وبدلاً من أن يكون مع الآخرين باحثاً عن التواصل بين عنصرى الوطن صار يعمل فى الحياة العامة كمدعٍ عام وهمى يبدو وكأنه يدافع عن حقوق الأقباط لكنه فى الواقع كان يجمع المعلومات والأبحاث والتقارير ويحول القضية إلى سلعة، موجودة على أحد أرفف سوبر ماركت التمويل الدولى ومعرضة فى سوق الاستغلال السياسى العالمى.. خاصة فى الولايات المتحدة.

ولم يكن هذا سوى نوع من التربح السياسى والدعارة الفكرية من مشكلة يحاول الآخرون فى الوطن الوصول إلى حل لها.

ولقد عانت مصر من إشكاليات عديدة فرضتها مرحلة ما بعد السلام مع إسرائيل، كان ولم يزل حتى الآن هناك جدل كبير حول طبيعة العلاقة بين الشعب فى مصر والشعب فى إسرائيل، واستقرت الغالبية على أنه لا تطبيع بين الشعبين، رغم أن هناك اتفاقيات رسمية موقعة. وقد شذ عن هذه القاعدة البعض. لكن أغرب استثناء كان ذلك الذى ارتأى أن يقوم به مؤلف مسرحى نصبت موهبته وخفتت الأضواء من حوله، فراح يحاول لفت أنظار مصابيح الإعلام من جديد من خلال رحلة قام بها إلى إسرائيل، وقدم نفسه هناك على أنه يمثل الاتجاهات الساعية لمزيد من السلام، وطبع

هذا الرجل كتابا عن رحلته تلك وصار ضيفا تقليديا على وسائل الإعلام.. وكان بذلك نموذجا لا يختلف كثيرا عن النموذجين السابقين.

وليس بعيدا عن هذه الدعارة السياسية الفكرية ارتضاء قادة حزب، كان ينظر إليه في بداية الثمانينيات على أنه أقوى حزب معارض في مصر، ارتضاءهم أن يتحول الصراع السياسى مع الحزب الحاكم إلى وئام تقتضيه المصالح الشخصية.. وباع هؤلاء معارضتهم فتحوّلوا إلى مهادنة وفى المقابل كانوا يقبضون الثمن عبارة عن صفقات ووساطات تخلص أعمال.

وفى إطار هذا الحزب كان طبيعياً أن يرقص الآخرون فى صحفه، فشيمة أهل الحزب هى ضرب الدف. وانعكست سياسة المهادنة على أوراق الجريدة واختفت كل الآراء التى تهاجم أى وزير لقادة الحزب مصلحة معه. فانهار توزيع الصحيفة. وحين نشأت فى مصر صحف جديدة سحبت أرض القراء من تحت أقدام الصحف الحزبية وعلى رأسها صحيفة هذا الحزب، وكان أن مارس رئيس التحرير الدعارة الفكرية والسياسية وراح يطالب بإغلاق الصحف الجديدة رغم أنه من المفترض أنه يعتلى منبراً للحرية.

ولا تتوقف الأمثلة.. فالقائمة الطويلة عامرة بالنماذج والحكايات.

فذلك المؤلف والمفكر السياسى الذى كان ذات يوم من أشد صقور اليسار والماركسية قوة، ثم تنازل عن كل هذا وذهب إلى مهرجان ثقافى فى السعودية وأعلن هناك توبته - هكذا بالنص ودون أى مجاز لغوى - عن كل أفكاره القديمة وعاد ليرتدى «عباءة» جديدة وتنازل عن كل صيغ الآراء والأفكار التى يروج لها فى مجال الصراع العربى الإسرائيلى.. ذلك أنه كان يمارس دعارة سياسية وفكرية.

وذلك الكادر اليسارى السابق الذى كان يهاجم فى كل يوم جماعات التطرف الدينى وتوجهاتها وآراءها وعنفها ثم أصبح من أكثر المدافعين عنها والمروجين لها، بل والمربى لكوادرها حتى فى أضعف مراحلها.. كان هذا الآخر يمارس دعارة سياسية وفكرية.

والأمثلة والنماذج كما أكدنا من قبل عديدة ومتنوعة.

وهى فى هذا الإطار تتسع لتشمل هؤلاء الذين يبدلون مواقفهم فى لحظة ويبيعون أرديتهم فى ثانية ويتخلصون مما كانوا يحاولون إقناع الناس به بالأمس إلى شىء آخر على السقيض اليوم.. وتشمل أيضا هؤلاء الذين يتربحون من الأفكار والنظريات والدعاية ويخدعون الناس ويوهمونهم بما ليس صحيحا فى مقابل ثمن تدفعه حكومة أو جماعة أو رجل أعمال.

إنه نموذج مميز من الدعارة.. تضاجع فيه الأموال الأرقام.. وتنام فيه السلطة على فراش الفكر وتمارس فيه الجماعات الرذيلة مع السياسيين.

ولكن هذا ليس كتابا عن هؤلاء!

إنه بالفعل كتاب عن القوادين كما يقول عنوانه، وليس عن القوادين الذين سبق ذكرهم فى الأمثلة السابقة وهؤلاء يتحولون دائما من موقف باعة الآراء والأفكار المتبدلة لمن يدفع إلى موقف القوادين الذين يجذبون أكبر عدد من الزبائن لبائعين غيرهم. وهو كتاب عن قوادين أقل خطورة. قوادون يبيعون الأجساد ويتربحون من وراء هذا. أفرزتهم الأوضاع السياسية أو وظفوها هم لصالح التريح.

وقوادو الأجساد هم نتيجة طبيعية لظهور قوادى الأفكار وداعرى السياسة. إنهم نوع من البشر يوظف الأجسام لخدمة أغراض السياسة أو يستفيدون منها بالعكس. وهم يمثلون نوعا منتشر فى كل مكان.. ليس فى مصر وحدها.. بل فى كل بلاد العالم.. من شوارع الفقراء إلى قصور الأغنياء.. ومن الأرصفة الوضيعة إلى الفيلات الفخيمة.. ومن مصر إلى لبنان وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وإسرائيل.. ومن مؤسسات الأعمال إلى جهات الإعلام.. ومن أجهزة المخابرات التى تتجسس إلى الأجهزة التى تكافح التجسس.

وقد كانت فكرة هذا الكتاب فى البداية عن الدعارة، الدعارة بشكل عام، وكانت مناسبة الفكرة كما دونتها فى أجندتى الخاصة بناء على اقتراح من محمد الصباغ

صاحب ومدير دار الخيال هي قضية الدعارة التي هزت مصر في عام ١٩٩٧، وكانت بطلتها هي الفنانة المعروفة حنان ترك.

ولأن هذه القضية أثارت عدة تحليلات سياسية وأقاويل عن صراعات وأطراف تورطت قبل أن تثار عن جريمة الدعارة نفسها.. كان الهدف من البداية هو رصد ذلك التماس بين الدعارة والسياسة.. وكيف أن الدعارة في كل مراحل تاريخها كانت غالبا لها أبعاد سياسية.. سواء بسبب النشأة أو بسبب توظيف الدعارة لصالح السياسة وخدمة أغراضها.

لكنني حين بدأت في رصد الظاهرة والبحث والتقصي لإعداد هذا الكتاب وجدت أننا أمام تاريخ الدعارة ننسى دوما دور القواد. صانع مؤسسة الدعارة الأول. وأنا حين نكتب عن الدعارة نذكر الأنثى ونسى من باعها ومن أحضر الزبون ومن أعد الفراش ووفق الرؤوس في الحرام ثم أغلق الباب على هذه الرؤوس بعد أن قبض الثمن.

إن الداعرة في هذه المؤسسة على كل ما تمارسه من رذيلة وعلى ما بها من وضاعة تبدو ملاكا أمام ما يقوم به القواد، إنها باعت ولكنه هو الذي عقد الصفقة، قبضت الثمن ولكنه السمسار، رضيت بالدعارة ولكنه صاحب الفكرة، بل إنها أحيانا ما ترفض ويقوم هو بالضغط والابتزاز الذي يدفعها إلى الرضوخ في قبول الأمر الصادر من مؤسسة بيع الأجساد، إنه هو الذي دبر ونظم ورتب وهندس وهندم واتفق وبحث عن الذي يبيع وعن الذي سيشتري وأقنع وأوهم وكسب ثم هرب إذا ماجاء من يضبط كل هذا.. وتكون الداعرة هي الضحية رقم واحد.

إن القواد هو الرابع الأول والمؤسس الأول والمنظم الأول، ولولاه - غالبا - ما كان كل شيء. ومن هنا فيأني قررت أن أوجه بحث هذا الكتاب في هذا الطريق.. ولا سيما أن أحدا من قبل لم يتناول تاريخ الدعارة من هذه الزاوية بشكل عام وشامل.

لقد كانت الأسباب التي دفعتني إلى هذا غير قاصرة على ذلك فقط. وكان من بين الأسباب أنني رأيت أن المؤسسة صانعة الدعارة - مؤسسة القوادين - تتطور في كل

يوم وتتحول إلى شريك أساسى فى صناعة التاريخ يوما تلو آخر، لاسيما أن القواد لم يعد الآن ذلك البلطجى الذى تتبعه مجموعة من الفتيات فى حى كلوت بك فى ثلاثينيات القرن العشرين.. ويعيش من خلال أرباح عرقهن. ولم يعد ذلك الشخص الذى تحبه فتاة فيخدعها ويصطاد لها الزبائن ويفرض عليها الحماية ويقوم بمهمة تحصيل الأجر إذا ما قرر الزبون أن يهرب بعد أن يقضى حاجته. لقد صار القواد رجلا وسيما محترما فى ثياب كاملة يجلس فى مبنى فاخر خلف مكتب فخيم يدير حياته بأحدث أجهزة الاتصالات. وصار رجل أعمال وصار «مافيا»، وصار محاميا، وصار فى كثير من الأحيان مؤسسة رسمية ومعترفا بها.

ولنأخذ مصر كمثال لهذا التطور الذى حدث.. فمند بدأ تنظيم البغاء بها فى عام ١٨٨٢ وحتى ألغى نهائيا فى عام ١٩٤٩، كانت هناك صور عديدة بشعة لاستغلال البغايا من قبل القوادين. ولم يكن هناك قانون مصرى يحرم القوادة أو التعيش من البغاء إلا من خلال نص المادة رقم ٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم وهى المادة التى كانت تعتبر بعض المتشردين هم «قوادى النساء العموميات». ويقول الدكتور محمد نيازى حتاتة فى بحث حول «مستغلى البغاء - القوادين»، قدمه إلى المؤتمر الدولى الثانى والعشرين لمكافحة البغاء فى أثينا عام ١٩٦٣ أن البغاء المنظم فى مصر كان يجلب البغايا سواء أكن من المحرضات أو السريّات. ويرصد أيضا: «لم تكن قوانين دخول الأجانب للبلاد وإقامتهم فيها منظمة تنظيما كافيا، فكان يتدفق على مصر الكثير من الفتيات الأوربيات بقصد الإقامة أو بقصد السفر منها إلى بلاد الشرق وجنوب آسيا وأمريكا الجنوبية سعيا وراء مهنة البغاء، وساعد على ذلك عصابات الإتجار بالرقيق الأبيض التى كانت تدفع بالفتيات من أوروبا إلى خارجها بقصد البغاء».

ويقول نيازى حتاتة: لقد كان استغلال البغايا فى مصر يتميز بعدة عناصر هى: الإكراه والعنف والتهديد، والتعاون بين القوادين فى تنظيم تجارتهم، ووقوف النساء المجنى عليهم فى جانب مستغليهن برغم ما يصيبهن منهم من شر وبلاء. وحين فكرت الحكومة قبيل الحرب العالمية الثانية فى إلغاء البغاء المنظم كان لابد من مواجهة

استغلال البغاء من خلال طريقين . أولهما هو: طريق قانون العقوبات.. إذ تضمنت المادة ٢٧٣ من القانون الصادر فى عام ١٩٣٧ نصا يقول: «كل من يُعَوِّل فى معيشتة كلها أو بعضها على ما تكسبه امرأة من الدعارة يعاقب بالحبس». وأما الطريق الثانى فهو طريق إنشاء الحكومة لشرطة حماية الآداب فى عام ١٩٣٧.

وقد تطورت النظرة إلى القوادين فى أنحاء العالم مع بداية الخمسينيات.. فبعد أن كان قانون الرايخ الألمانى يشترط لإثبات القوادة «إثبات الصلة الشخصية بين البغى والقواد وإثبات حماية المرأة فى بغائها وإثبات صلة الخضوع والتبعية». وبعد أن كان القانون الإيطالى يشترط: «إثبات عنصر الاعتياد من جانب المستغل». وبعد أن كان القانون الانجليزى ينص على أن القواد هو «من يعاشر المرأة ويدفعها للبغاء ويدافع عنها ويحميها ويكرهها على الاستمرار فى مهنتها» جاءت الاتفاقية الدولية لتحريم الاتجار بينى الإنسان واستغلال بغاء الغير فى عام ١٩٥٠ لتقول «يجب أن يعاقب كل من استغل بغاء الغير ولو برضائه.. أى برضا هذا الغير».

وتطورت القوانين فى العالم بعد هذه الاتفاقية. وصار القواد هو كل من يحصل على منفعة مادية مما يكسبه شخص آخر من البغاء. مادام الحصول على هذه المنفعة يستهدف المشاركة فيما يدره البغاء من مال. وهكذا لم يعد القواد هو «الرجل الجسور الذى ينشر الرعب والفرع ، وصار فى خدمة النساء بعد أن كن فى خدمته من قبل، خوفا من وصول يد القانون إليه، واقتصرت القوادة على التوسط بين البغايا وعملائهن وخلت كثيرا من مظاهر العنف والتعسف».

ملاحح التطور هذه يرصدها أيضاً ياسر أيوب فى كتابه «الانفجار الجنسى فى مصر» حين يقول: «حتى وقت قريب كنا نعرف أو نتخيل أن القوادين هم بعض البلطجية والمجرمين.. بعض بوابى العمارات والبيوت.. بعض الحرفيين ومزاوى المهن اليدوية الوضيعة.. ثم دارت الأيام فانضم إلى قائمة القوادين فى مصر اليوم ناظر مدرسة إعدادية وطبيب أمراض نساء وسيدة أعمال ومحامية ولواء شرطة سابق يدير بمنتهى القدرة والمهارة دعارة إحدى وستين فتاة».

ولكن اللواء نيازي حتاتة يقول فى بحثه السابق الإشارة إليه أن هناك أشخاصا صارت لهم أوضاع تسمح لهم بنشاط القوادة غير المباشر. ومنهم أصحاب الكباريهات الذين يستخدمون فتيات، كل رأس مالهن هو صفاتهن الجسدية وسمعتهن السيئة. وأصحاب المحال العامة الذين يستخدمون من يطلق عليهن وصف المستدرجات للشراب - أى الفتاحات.. فتاحات الزجاجات - وأصحاب بعض الفنادق والبنسيونات الذين يبيحون فى محالهم وجود طائفة من الفتيات بدعوى خدمة النزلاء ولا يكون الغرض الأساسى تسهيل الدعارة. وأصحاب بعض مدارس وأندية الرقص وأصحاب بعض معاهد التجميل ومحال التدليك وصالونات الحلاقة. وأصحاب مكاتب الترخيم الذين يقدمون الخدمات للمنازل معتمدين على صفاتهن الجسدية.. وغيرهم ممن يعجز جهاز الشرطة عن تتبعهم.

وتقول مجلة روزاليوسف فى تحقيق شهير عن القوادين نشر فى ١٦/١٢/١٩٩٦: «لقد مضى زمان عماد الدين والأزبكية وجاء زمان الفاكس وتغير المجتمع وتغيرت طباع الناس وتغيرت هذه النوعية الخاصة جدا من الناس الذين يوفقون الرؤوس فى الحرام. وهذه الصورة التى انطبعت فى أذهاننا عن القواد ذى السوالف الطويلة والشعر الممشط بالصابون والعضلات والفانلة السوداء ذات الخطوط البيضاء.. انتهت تماما. ولم يعد هو ذلك الرجل الذى يصطاد الزبائن من على كورنيش روض الفرج ولم يعد هو ذلك الرجل الذى يأخذ نسبة من أجر العاهرة كى يحميها من غدر الزبائن».

«إن القواد الآن تغيرت صورته تماما وربما يكون مشهورا أو يحتل وظيفة عامة ويستخدم الفاكس والكمبيوتر ويبيع اللحم الأبيض على شبكة الإنترنت».

فى هذا الإطار تحدثت المجلة عن قضايا عديدة ضبطتها مباحث الآداب تثبت أن صورة القواد لم تعد كما كانت. ومنها قضية اتهم فيها صاحب مكتب سفريات جند عن طريق سكرتيرته عشرات الفتيات من القاهرة والمحافظات ودفعهن إلى السفر للزبائن فى الخارج. ومنها قضية تخريض أصحاب المطاعم والملاهى السياحية للفتيات

والمفنيات على ممارسة البغاء. ومنها قضية سيدة عمرها ٤٢ عاما، تجيد عدة لغات وتحمل درجتين للدكتوراة كانت تدير شبكة من ١٢ فتاة. ومنها قضية ضبطت في المنوفية وثبت فيها أن أعضاء الجماعات الإرهابية كانوا قوادين لفتيات مسكينات يتم دفعهن للدعارة مع أعضاء من نفس الجماعات ومنها قضية موظف في شركة بترول يدير إحدى استراحات الشركة للبغاء. ومنها قضية مخرجة بالتلفزيون كانت توظف ١٦ فتاة في شبكة واحدة.. والبقية في القائمة طويلة ومتعددة الأنواع والصفات.

والخلاصة أن القوادة في مصر صارت متعددة الأشكال وتغيرت عن زمن مضى. ولكن هذا الذي حدث في مصر حدث أيضا في عديد من دول العالم والكتاب الذي بين يديك الآن يرصد هذا.

لكن هذا الرصد ليس مفتوحا على مصراعيه. إنه رصد له هدف واحد وواضح.. وهو إثبات أن القوادة كانت دائما وأبدا وليدة ظروف سياسية واجتماعية، وأنها في كثير من الأحيان صنعة السياسيين. وأنها في أحيان أكثر كانت وسيلة للتربح السياسي والتكسب المالي. وأنها كانت غالبا إما ناتجة عن قرار سياسي أو تنظيما من أجل خدمته.

وسبب هذه الفرضية التي حققها الكتاب من خلال وقائع عديدة في مختلف دول العالم هو أنني وجدت من خلال قراءة تاريخ الدعارة أنه دائما ما يكون هناك سياسيون.. بشكل مباشر أو غير مباشر. سياسيون استفادوا أو تورطوا أو خلقوا الظروف والبيئات التي سمحت بنمو الظاهرة. سياسيون أصحاب مواقع وأصحاب نظريات ولهم قدرة على إصدار القرارات. بعضهم لم يتورع عن إنشاء شبكات. وبعضهم لم يتورع عن أن يسقط في غياهب منظمات أنشأها سياسيون غيرهم. وأسانيد هذه الفكرة عديدة.

فلو أنك راجعت ملف قضية الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام الذي ضبط في مصر عام ١٩٩٦ وأثارت قضيته ضجة كبرى وتوتر رهيبا في العلاقات بين القاهرة

وتل أبيب سوف تكتشف أن عزام كان قوادا جندا فتاتين للإيقاع بجاسوس مصرى اسمه عماد عن طريق الدعارة.

ولو أنك راجعت قضية كريستين كيلر التى جرت وقائعها فى الستينيات فى بريطانيا، وسقط فى أحوالها وزير مرموق فى الحكومة البريطانية فسوف تكتشف أن هذه الفتاة الصاروخ التى هزت الدولة كانت لعبة فى يد قواد إنجليزى كان بدوره لعبة فى يد قواد سوفيتى.

ولو أنك راجعت عديدا من ملفات وقصص أجهزة التخابر فى العالم سوف تجد أن المهام القذرة، وأبرزها القوادة، من أهم أنشطة هذه الأجهزة.. والهدف فى النهاية هو تحقيق أغراض سياسية.

ولو أنك قرأت ملف القضية التى حسمتها المحكمة التأديبية العليا فى مصر فى عام ١٩٩٧ ضد موظف عام كبير ومعروف هو محمد دوح الليثى، فسوف تعرف كيف يمكن للأحكام أن تدين سياسيا مسئولاً لتضعه فى خانة معينة.

وعلى الرغم من أن هذا المسئول لم يضبط فى قضية آداب فإن هناك مسئولاً آخر تم ضبطه مرتين فى قضيتى آداب، وكانت صفته هى دوما وكيل وزارة الصناعة، ومدير الشبكة وقوادها.

ولو أنك اطلعت على ملف قضية ميمى شكيب وما حدث فى مصر من خلالها عقب انتهاء حرب أكتوبر لأدركت إلى أى مدى وفى أى اتجاه يمكن توظيف شبكات الدعارة لخدمة أغراض السياسة بوضوح من خلال القوادين.

ولو أنك أعدت فحص ملف انهيار الاتحاد السوفيتى ثم نشوء المافيا القوية التى احتلت بنفوذها مواقع الحزب الشيوعى الذى كان، ووظفت النساء والفتيات فى صناعة طويلة عريضة لبيع الجنس لأدركت إلى أى مدى يمكن أن تسهم السياسة فى خلق حالة القواد المتربح من السياسة.

ولو أنك راجعت ملف الزواج العرفي في مصر، وقرأت كيف لعب سماسرة الزواج الوهمي دورا هائلا وبارزا في بيع النساء من خلال عقود حلال.. لعرفت كيف فاز هؤلاء القوادون المستترون بمزيد من المال بسبب أزمة اجتماعية وسياسية.

ولو أنك اطلعت على ملف المهاجرين إلى فرنسا، وكيف يتحولون إلى ضحايا في مجتمع النور والنار لأدركت كيف يستفيد القوادون من أوضاع قانونية وسياسية عقيمة وكيف تتحول العنصرية إلى وقود يدير ماكينة الدعارة الضخمة.

والأمثلة تتوالى.

ولن نتوقف.

وهدف هذا الكتاب هو رصد تلك الأمثلة وهذه الظاهرة المعقدة، ظاهرة التبرج السياسي من الدعارة، ونمو امبراطورية القوادين في أنحاء العالم، وكيف انحلت الصفوة - التي يفترض فيها التميز والسمو كما يتوهم الفقراء وأبناء الطبقة الوسطى - وكيف سقطوا في بئر الضياع الأخلاقي لصالح تحقيق غرض ما دون أن يعانون كثيرا من سلطة القانون.

وربما يتضح لك خلال قراءة هذه الأمثلة «الملفات» كيف تطورت الدعارة تاريخيا خلال السنوات الأخيرة في مصر والعالم.

عبدالله كمال

فبراير ١٩٩٨

1

القوادون.. جنس رابع!

«سمسار، عديم الموهبة،
جلده سميك، يمكن أن
تغرس فيه ملايين من إبر
القيم والشرف دون أن
يتحرك أو حتى يشعر بشيء»

كيف يصبح الرجل، أو المرأة، قوادا؟

ليس هذا السؤال عرضاً لأحد كى يمارس هذا المهنة الوضيعة، ولن يكون هذا الفصل التالى كتالوجاً نقدمه لمساعدة بعض الناس فى سلوك هذا الطريق.. فهم ليسوا فى حاجة لهذا، وإنما هو محاولة لفهم هذا الأسلوب فى الحياة، وهذا النوع من البشر، وهذا النمط الذى لا يمكن أن يتحلى بصفات النخوة.. إنه نوع من التحليل النفسى والاجتماعى والسياسى لظاهرة إنسانية مرفوضة ولكنها موجودة دائماً.

والقواد اسم يدل على نوع من الناس، جاء من الفعل يقود.. والفعل معناه واضح.. فيه تعبير عن التحريك.. تحريك الآخرين فى اتجاه معين.. خاصة الأخريات.. دون أن تكون حدود المعنى ناصرة فقط عليهم.. فالفعل فى النهاية يعنى تحريك الآخرين فى اتجاه الأخريات والعكس. لكن هذا المعنى اللغوى لا يفى بالمفهوم الاجتماعى للكلمة التى صارت تعنى أن هناك مكسباً من وراء هذه «القيادة» وبالتالي فإن فعل القواد لا يقف عند هذا السقف الحركى فى اتجاه توفيق الرؤوس فى الحرام، وإنما يمتد أيضاً إلى التربح الناتج عن هذه القوادة.

وعلى الرغم من أن المفهوم الاجتماعى للكلمة جعلها قاصرة فقط على سوق الجنس ومجال الدعارة، إلا أن المعنى اللغوى كان ولم يزل له آفاق عديدة.. أوحى بأن هذه القوادة لا تقف فقط عند هذه النقطة.. فهى تعنى أيضاً أن يقوم فرد ما أو جماعة من الناس بقيادة آخرين فى اتجاه ما لصالح تحقيق غرض ما.. بمعنى آخر أنه يمكن أن يمتد معنى كلمة «القوادة» إلى ما هو أبعد وأكثر شمولاً.. وبما يعنى أن الكلمة يمكن أن تدخل فى إطارها أنشطة إنسانية مختلفة وكثيرة.

لكن المفهوم الاجتماعى للكلمة هو الذى أنقذ هذه الأنشطة المتنوعة من أن تقع تحت هذا البند الجنسى الداعر. خاصة أنه يمكن - وفق المعنى اللغوى الواسع - اعتبار عمل أجهزة الإعلام نوعاً من هذا.. فهى تقود رأى العام لاتجاه ما.. ويمكن اعتبار عمل السياسيين نوعاً من هذا.. لأنهم يقودون الشعوب لاتجاه ما.. ويمكن اعتبار سمسرة البورصة نوعاً من هذا.. لأنهم يقودون المتعاملين لاتجاه ما..

وهكذا تتنوع الأنشطة التي يمكن أن تقع تحت هذا البند.

لكن المفهوم الاجتماعي للكلمة هو الذي يجعل لها سقفا معينا، وهو الذي يجعل هناك فرقا واضحا بين القيادة والقوادة.. خاصة إذا وضعنا خطأ فاصلاً بين العمل الإنساني الراقى وبين العمل الإنساني المنحط.. بين هذا الذي يقود لخدمة أغراض نبيلة دون أن يحقق هو مكسبا شخصيا وهذا الذي يقود لأنه احترف هذه المهنة وأدمن هذا السلوك وصارت وسيلة بقائه في الحياة بين عناصر المجتمع البشري.

وعلى الرغم من أن هناك فرقا واضحا إلا أن هذا الفرق لا يتعدى الخيط الرفيع، الذي يمكن أن يقطع في أي لحظة ويمكن أيضا أن يبقى متينا مدى الحياة.. وفي ثانية يمكن أن يتلاشى لتتحول القيادة إلى قوادة.. وفي لحظة يمكن أن تبقى القيادة.. قيادة ذات هدف نبيل.

بجانب هذا المفهوم الحركي فإن هناك صفات أخرى في القواد تجعله بعيدا تمام البعد عن القائد، هذه الصفات كلها بذية بالطبع، وهي صفات تجعل من القائد شخصا مختلفا تماما عن الديوث. لأن الأخير خلال سلوكه المعروف يلتزم بوضوح بصفة الساكت عن الحق، الشيطان الأخرس، الصامت، ويلتزم بصفة الكذب، المتربح من الحرام، النائم في العسل الذي يقبل أن يقف بالباب حارسا لإجراءات المتعة غير المقبولة، القابل دائما للإهانة والوضاعة، المتخلى عن النخوة.

والقواد نوع من السماسرة - مع احترامي لمهنة الوسطاء - رجل يحصل على نسبة من ثمن بيع الأجساد، يختلف عن هذا السمسار الذي يتوسط في بيع البضائع وعقد الصفقات، في أنه يتعامل فقط في سلعة لا يجوز بيعها وفق كل الأعراف والتقاليد، وهي الجسد، إن الوسيط المقبول يبذل جهدا في البحث عن طرف بائع وطرف مشتري ويبذل جهدا في الوصول إلى البضاعة المقبولة والوصول إلى السعر الذي يتم التراضي عليه، بينما القواد يبيع طرفا إلى طرف، ويقبل أن يجني ربحه من عرق الآخرين دون مجهود منه. وفي حين أن الوسيط العادي يمكن أن يقبل هذا العمل في العلن فإن القواد وضيع خفى يعمل سرا، وفي حين يوافق الوسيط على أن يوقع عقدا بما تم الاتفاق عليه فإن القواد لا يمكن أن يقبل هذا على الإطلاق.

إن القواد خفاش، لا يعيش سوى في الظلام، ليست له مساحة في النور، ولا يمكن أن يعلن عن مهنته، ولا يستطيع أن يدونها في بطاقة شخصية أو عائلية، لا يحظى باحترام أحد. سواء من كل أفراد المجتمع، أو من تلك التي ارتضت أن يبيع جسدها لآخر، أو من هذا الآخر الذي قبل أن يشتري.. الأولى تراه ظالما جاحدا أسهم في سقوطها وأخذ ثمن شيء لا يستحقه والثاني يراه وضعيا نافها لادورله في الحياة سوى أن يكون ديوثا عليه.. كلاهما يراه حقيرا.

إنه رجل بلا أخلاق، أو ضمير، متبلد الإحساس، وضع أخلاقه وأعصابه وشرفه وضميره في ثلاجة النسيان.. بل إنه دفن كل هذه الأشياء في قبر لن يفتح أبدا، لا يعرف مكانه وإن عرف فهو قد ألقى بمفتاحه في غياهب بعيدة، وإن عثر على هذا المفتاح فإن قفل القبر سيكون قد صعدا تماما، وإن لم يكن كذلك فإنه سيجد ضميره وأخلاقه وشرفه وأعصابه قد أصبحت كلها جثة هامدة. لا يمكن أن تدب فيها الحياة.

ومن هنا فهو دائما إنسان له جلد سميك، يمكن أن تغرس فيه ملايين من إبر القيم وملايين من مسامير الشرف دون أن يشعر. متبلد. لا يحس. لاتهزه كل هذه الأقوال التي تتردد عن الأخلاق والقواعد الاجتماعية. عدمي. لا مبال. خلت من رأسه كل الأصول. قلبه بارد. إحساسه مثلج. يقبل الإهانة. ولا يرفض الإساءة طالما أن هذا في إطار يحقق مأربه.

إنه شخص عديم القدرة، لا يملك أية موهبة، باستثناء ميزة واحدة منحطة، هي أنه يستطيع أن يجد وسيلة لإقناع الضحية، ولا يعدم طريقة للإيقاع بها، وتبلغ قمة انحطاط هذه الموهبة في أنه حين يتمكن من الإقناع والإيقاع يكون المستفيد أولا شخصا آخر غيره.

وحين تكون هذه الموهبة المنحطة ضعيفة، تظهر واحدة من أبرز صفات القواد.. صفة تعوض هذا النقص في الموهبة.. وهي الابتزاز.. والابتزاز صفة أخرى وضعية.. تجعل الأضعف في يد الأقوى من خلال تأثير الأخير على نقطة ضعفه. وقد يكون هذا الابتزاز أحيانا فضيحة يهدد بها القواد الداعرة، شيئا تدمنه. وقد يكون في بعض

الأحيان ضغطا بالقوة وتهديداً بالتشويه لإجبار الساقطة على أن تنفذ ما يريد منها.

وبعض القوادين، خاصة هذا النموذج الكلاسيكى الذى كان متعارفا عليه من قبل، يملك القوة والتأثير. لديه مساحة ما من البطش - فهو كلب طريق - يستطيع بها أن يجد مشتريا لبضاعته الوضيعة على أن يدفع، وألا يفر بعد أن ينال مأربه. ويستطيع به أن يحمى نساءه ويدافع عنهن ضد أى من كلاب الطريق الأخرى.. ليس لأنه بها بعض نخوة.. ولكن لأنه لا يوافق أبدا على أن تمر امرأة تابعة له من قبضته. ولا يقبل بتاتا خروجها عن سطوته. ومن هنا فهو شخصية مسيطرة.. ومن هنا أيضا فإننا نعود إلى التذكير بالمعنى اللغوى لاسمه: «القواد».

ومن المؤكد أنه إنسان كاره للمجتمع، كاره للناس، لا يقبل الصيغة التى ارتضوها للحياة، ولا يقبل قيم وأخلاق هذه الصيغة. يصر على أن يجبر كل من تقع يده عليه على أن يدخل دائرة الانحطاط.. سواء الرجل أو المرأة.. لكن المؤكد أن كراهيته للمرأة أشد وأعظم إلا أننا حين نرى هذه الكراهية ضد البائع وضد المشتري والتى تنعكس فى صورة الصفة التى يعقدها نظن أنه يتحول إلى جنس آخر.. رابع.. جنس لاهو رجل، ولاهو امرأة، ولاهو شاذ.. بين بين.. وإنما هو نوع يختلف عن الثلاثة ويجد نفسه بعيدا عن كل صفات هذا وذاك وتلك.

والجنس الرابع، نوع من الشواذ، ضائع، ليست له صفة أنثربولوجية، أو فسيولوجية مقبولة.. من أى مجتمع.. فعلى الرغم من أن الشواذ غير مقبولين فى عديد من المجتمعات إلا أن هناك دولا تعترف بهم، بينما القواد لا يجد من يقره على ما يقوم به فى أى بقعة من بقاع العالم على مستوى الجغرافيا، أو فى أى فترة من الزمن على مستوى التاريخ.. ومن هنا فهو ضائع.. لقيط.. تائه.. غير منتم.. مرفوض.. ملفوظ على كل المستويات.

ورغم ذلك فهو موجود.

إن هذه هى بعض أفكارى حول طبيعة شخصية القواد.

وهى أفكار يمكن أن تدعمها أفكار أخرى، حاولت رسم صورة القواد، نشرت فى مجلة روز اليوسف فى عدد ١٦ ديسمبر ١٩٩٦، تحت عنوان «القوادون». وترصد مدى تغير الصورة التى كان عليها القواد فى الماضى والتى صار عليها الآن. وفيها يحلل الدكتور ممتاز عبد الوهاب شخصية القواد من منظور داخلى، من منظور أعماقه، خاصة أن الدكتور ممتاز عبد الوهاب هو أستاذ الأمراض النفسية والعصبية فى كلية طب قصر العينى.. إنه يقول:

«القواد إنسان منحرف نفسيا متبلد الأحاسيس يتميز بجمود المشاعر. يفتقد الغيرة والحب ويتاجر فى كل شىء خصوصاً الجنس، ولا يهتم شىء سوى الحصول على الفلوس، ولهذا فهو إنسان سيكوباتى. القيم والمبادئ لا تشغل باله. ولا يهتم بها. كما أنه لا يحس بخطئه. أو بأنه يرتكب أى إثم إزاء ما يقوم به من عمل مزر. وهو تسهيل ارتكاب جرائم الزنى أو الدعارة لغيره مقابل المال. الضمير عنده ميت لا يحاسبه على أى شىء. ولا يشعر بأى تأنيب للضمير. إن شخصيته مغامرة. فهو يخاطر بنفسه وبالأخرين. ولا ينظر سوى للمقابل المادى.

«والقواد قد يتسم بالقوة الشديدة، يعتدى بالضرب ويسىء معاملة النساء اللاتى يتعاملن معه. وقد يصل به الأمر إلى الإساءة لهن إذا عصين أمره. وقد يصل به الأمر إلى تشويههن أو حتى قتلهن عقاباً لهن إذا خرجن عن طاعته. وحتى يكن للأخريات عبرة فهو يلجأ إلى تخويفهن وإشاعة الرعب منه حتى يستسلمن لأوامره ويطعنه. قد يرسم الوداعة والحب ويتكلم بكلمات معسولة فى أول الأمر وحتى يوقع ضحيته ثم بعد ذلك يكشف عن الوجه الآخر حتى تستمر الضحية فى الخضوع له والاستجابة لأوامره. وطبعاً القانون لا يهتم فى شىء، فهو غالباً ما يرتكب كل المخالفات القانونية ولا يقيم وزناً للمجتمع أو للدين فكل القيم والمثل لاتعنيه فى شىء.

«غالباً ما يكون من مدمنى المخدرات أو الخمر لأنهما تساعداه على ممارسة عدوانيته ولأنه يبحث عن المتعة السريعة وليست له خلفية ثقافية، ينفق نقوده دائماً فى المخدرات أو لعب القمار بحثاً عن الإثارة المستمرة.

«وقد يتميز القواد بصفات كثيرة تنم كلها عن عدوانية وسوء سلوك، هذه الصفات قد تظهر فيه منذ الصغر، فنجد أنه منذ صغره ارتكب حوادث سرقة واعتداء على ممتلكات الآخرين في أكثر من مناسبة. كما نجد أنه تكرر منه الهروب والمبيت خارج البيت بسبب أو بدون سبب. وهو دائم الكذب ويحكي الأكاذيب دون أن يكون في حاجة إلى ذلك للهروب من العقاب.

«وقد يشترك في إشعال بعض الحرائق في مختلف المناسبات، وقد يغيب كثيرا وهو طفل عن المدرسة، إنه يلعب في الشارع ويشرب السجائر في سن صغيرة، ويعتدى ويكسر أشياء ليست ملكه، فهو يميل إلى إيذاء الآخرين دون أن يعرفهم وقد يظهر مسلكا عدوانيا ضد الحيوانات. فنراه يمسك بالقطة والكلاب ويعذبها ويضربها وقد يستمتع بقتلها. وأحيانا يفعل هذا مع الطيور كما أن سلوكه الجنسي قد يبدأ مبكرا. فهو قد يعتدى جنسيا على الأطفال الآخرين وأحيانا ما يكون هو ضحية للاعتداء الجنسي ممن هم أكبر منه سنا وقد يمارس عمليات الاغتصاب وإجبار الآخرين على ممارسة الجنس معه باستخدام القوة أو التهديد بها.

«وهو سهل الاستثارة. فدائما ما يتشاجر مع الآخرين ويعتدى عليهم بالكلام. ولكنه يفضل دائما التشاجر باليدين. ويظهر شراسة في التصرف مع الآخرين.

والقواد الآن أصبح لا يحتفظ بشكله التقليدي كالفتوة الذي يحمي الراقصات أو المومسات كما يظهر في الأفلام. ولكننا الآن نرى نوعا جديدا من القوادين الذين يهتمون بمظهرهم العام فيرتدون أزياء الملبس ويركبون أحدث السيارات ويستخدمون أحدث وسائل الاتصالات من تليفونات وفاكسات وحتى شبكة الإنترنت وهناك أحيانا عصابات ومافيا منظمة لتجارة الرقيق.

«كل هذا يضاف على بضاعتهم الصورة التي يحبونها حتى يحصلوا على أكبر مقابل، وهناك طبقات لاتعامل إلا مع المستوى الراقى من كبار رجال الأعمال وذوى المناصب الوجيهة، وقد تضم هذه الشبكات نجوم المجتمع مثل بعض الممثلات أو الراقصات اللاتي يحلم بهن الجميع ويتمنى قضاء بعض الوقت معهن.

«وهناك نوع من القوادين لا يبحث عن الفائدة المادية المباشرة، ولكنه يبحث عن تدعيم صفقاته وعلاقاته مثل بعض رجال الأعمال الذين يحيطون أنفسهم ببعض السكرتيرات اللاتي يتميزن بالشياكة والجمال والأناقة، وقد يقدمهن إلى المتعاملين معه ويسهل لهن قضاء أوقات للمتعة الحرام في مقابل تسهيلات وصفقات وأشياء أخرى.

«هذا النوع من القوادين من الأغنياء يتميزون بالطمع الشديد والجشع، يحبون المال ويشعرون بعدم الأمان نتيجة القلق النفسى وعدم الإحساس بالاطمئنان فيسعون إلى محاولة كسب أى مبالغ مالية حتى ولو عن طريق غير شريف فهؤلاء لا يرون إلا مصلحتهم ويتصفون بضعف الضمير والأنانية الشديدة وبضعف القيم والأخلاق عندهم.

«وغالبا نشأوا وتربوا فى أسرة تعطى للمال حقه واحترامه وتتنازل عن أى قيم فى سبيل المال، ولم تقم أسرته بتوجيهه أو دعم القيم الأخلاقية لديه وهو صغير، بل كان مدللا وتجاوب له كل طلباته، بحيث نشأ وهو لا يستطيع أن يميز بين ما هو حق له وما هى حقوق الآخرين، وما هى الحدود التى يجب أن يتوقف عندها. كما أن أسرته غالبا ما كانت تقيم علاقاتها مع الآخرين وتتوقف نظرتها لهم على أساس من موقفهم المالى، وكم يمتلكون فإذا كانوا أغنياء فهى تحترمهم وتجلهم، وإن كانوا أقل ثراء فهى تبعد عنهم وتتجنبهم بغض النظر عن يكونون ومصدر أموالهم، ولذا نشأ الأولاد وهم يقدرون المال ويعتبرونه أهم شىء، كما أن نجاحهم أمام أنفسهم بقدر ما يكسبون ويتعلمون أن العواطف لاتهم فى سبيل المال.

«والقوادون التقليديون غالبا ينتشرون فى فئات سماسة الشقق المفروشة وسائقى التاكسيات، وغيرهم من الفئات التى تتعامل مع السياح، والضيوف الأجانب الذين يحضرون لمصر وفى مخيلتهم الاستمتاع وقضاء الليالى الحمراء مع النساء كهدف أساسى.

«وهناك من يمارسون القوادة، ولكن بشكل مستتر مثل سماسة الزواج العرفى، والذين يسهلون الارتباط بين الأثرياء العرب والفتيات الصغيرات بعد أن يسيل لعاب الأهل أمام فلوس وهدايا العريس».

« وأسباب هذه الظاهرة متعددة ولكنها عبارة عن تفاعل بين العوامل الشخصية والعوامل الاجتماعية.

« والعوامل الفردية فى الطفل أكثر أهمية مثل صعوبة الطباع وشراستها منذ الطفولة، فقد أظهرت الأبحاث اتصاف هؤلاء الأشخاص بطباع صعبة وشرسة وصعوبة فى التعامل معهم ويظهرون سلوكا تدميريا وعدوانيا. كما أنهم قد يعانون من عدم التركيز وتشتت الانتباه.

« والوراثة قد تلعب دوراً فى نشأة هؤلاء الأفراد ولكنها لا تشرح كل شىء، ولكن قد تتعاون الوراثة مع الجو الأسرى والاجتماعى المحيط.

« كما أنهم دائما ما يتصفون بالذكاء المنخفض والفشل الدراسى وقد وجد أن الوالدين قد يتميزان بسلوك سيكوباتولوجى، فالأب قد يكون مدمنا للمخدرات أو الكحوليات أو التصرفات الإجرامية.

كذلك ضعف الإشراف الأسرى وضعف سيطرة الوالدين اللذين يتصفان بالسلبية والعدوانية والإهمال، وإذا انتشرت المشاكل الزوجية بين الوالدين أو تفككت الأسرة أو حدث طلاق أو كانت العلاقة بين الوالدين سيئة.

« كما تكثر فى حالات عدم عمل الوالدين مع كثرة الأطفال وانخفاض المستوى الاجتماعى، ويتصفون بسوء العلاقة مع الوالدين، كما أنهم يعانون من شدة التسلط من الوالدين، وطرق العقاب القاسية، فنجد بعض الآباء يستخدمون منتهى القسوة فى عقاب أبنائهم فيلجأون إلى تكتيفهم أو كيهم باستخدام أشياء ساخنة فيتولد فى الأطفال الميل إلى العنف والقسوة.

« والمكان الذى يتربى فيه الطفل يلعب دورا فى تشكيل شخصيته. فالانحرافات تكثر فى المدن الصناعية عنها فى المدن الصغيرة، وفى المدن الصغيرة أكثر من المناطق الريفية التى يقل فيها الانحراف.

«ويكثر الانحراف فى الأماكن المزدحمة والمتدنية اجتماعيا مثل المناطق العشوائية. ولهذا فنحن نجد أن القواد قد يعانى من بعض المشاكل والاضطرابات النفسية، فهو قد يعانى من الإدمان كما قد يكون عرضة للآثار النفسية للمخدرات أو الخمر التى قد تصيبه بالبارانويا فيخاف من الآخرين ويتوقع أن هناك من يراقبه أو يحاول إيذائه سواء من زبائنه أو من النساء اللاتى يتعامل معهن أو من البوليس فيصاب بداء الشك.

«كما أنه نتيجة مشاجراته الكثيرة قد يصاب فى رأسه مع الآثار النفسية المترتبة على ذلك، فقد يصاب بالصداع أو التشنجات أو النسيان واضطراب الذاكرة.

«وقد يصاب بالاكئاب فى أية فترة من حياته، عندما يستيقظ ضميره ويشعر بفداحة الجرم الذى ارتكبه خصوصا إذا أصابه مرض أو شعر بخطر معين اضطره إلى الاقتراب من الدين وصحوة الضمير، ويندم على ما فعله ويصاب بتأنيب الضمير.

«أما ضحايا القواد أو السيدات اللاتى يعملن بالدعارة فهن مختلفات، فممنهن المريضات النفسيات اللاتى لجأن لهذا الطريق نتيجة مرضهن النفسى، فهناك المصابات بالفصام البسيط وهن يتصفن بتبلد المشاعر وانعدام الدافع والهدف فى الحياة، وهناك المنحرفات نفسيا نتيجة التفكك الأسرى، والظروف الاجتماعية مثل الظروف الاجتماعية القهرية كمرض الزوج أو انحرافه ودخوله السجن، أو أن يكون الزوج مدمنا للمخدرات أو ضحايا الطلاق ولايجدن مصدرا للكسب أو الدخل المادى إلا بالانحراف.

«كذلك فإن الظروف القاهرة مثل مرض الأب أو وفاته، وعدم وجود دخل للأسرة من مصدر شريف قد يدفع بالبنات إلى الانحراف. هناك بعض السيدات أو الفتيات اللاتى يبحثن عن الغنى والثروة والفلوس ولهن تطلعات أكثر من مستوياتهن الاجتماعية، فقد يجعلهن الطمع وحب تقليد الآخرين ضحية للانحراف، لهذا نجد

أنهن يتصفن بسهولة التأثير عليهن، وسهولة الإيحاء لهن فيصدقن الوعود والأحلام وينسقن وراء الإغراءات. كما أنهن قد يتصفن بحب الاستعراض وجذب الانتباه والميل لسماع كلمات الإطراء والإعجاب وعدم النضج العاطفى وسرعة رد الفعل وعدم الروية، وعدم التفكير والتسرع فى اتخاذ القرارات. كما أنهن قد يتصفن بالبرود العاطفى.

«وهناك أخريات قد يلجأن إلى ممارسة الدعارة بعد أن يصبحن ضحايا للإدمان وتناول المخدرات، وقد يغرر القواد بالضحية بعد إيهامها بالحب والحنان إذا كانت مفتقدة الحب والحنان والتفاهم فى الأسرة، ولما كانت الضحية صغيرة السن وفى احتياج للقلب والعواطف فتستجيب له ويغرر بها ويعتدى عليها، وقد تصبح بعد ذلك ضحية لابتزازه ولإجباره لها على ممارسة الدعارة خوفا من الاعتداء عليها.

«وقد يغريها بتصوير الحياة الرغدة والفلوس الكثيرة والملابس الفاخرة والسيارات الفارهة إذا وجد أن نقطة الضعف فى شخصيته هى الحاجة للمال وكانت تعاني من الفقر والحاجة. وقد تهرب الفتاة من قسوة الأهل خصوصا إذا كانت الأسرة مفككة ومفتقدة للحنان والفهم، وكانت تعاني من العقاب والضرب خصوصا من زوج الأم أو زوجة الأب، وهنا تكون عرضة لذئاب الشارع. والسيدات اللاتى يعملن بالدعارة قد يصبن بالأمراض النفسية الناتجة عن الأمراض التناسلية التى قد يصبن بها. كما أنهن يصبحن عرضة لإدمان المخدرات والخمور حيث يلجأن إليها هربا من تأنيب الضمير، وحتى يستطعن احتمال حياتهن القاسية. كما قد يصبن بالاكتئاب ويلجأن للانتحار هربا من هذه الحياة ومن تأنيب الضمير ومن الإحباط نتيجة تطاير الأحلام واصطدامها بالواقع المر.

«وهن يمارسن الجنس بدون إحساس وإنما مجرد تأدية واجب للحصول على النقود، ولذلك فهن يمارسنه بدون مشاعر، وإن كن يجدن التمثيل ويحاولن إقناع الزبائن بقدرتهم الجنسية ويتعلمن كيف يحصلن منهم على أقصى فائدة مادية، وكذلك بعض الفتيات قد يهربن من أسرهن نتيجة خوف وهمى وغير واقعى مثل

الخوف من العقاب الشديد نتيجة فشلهن الدراسى أو رسوبهن فى الامتحانات، أو فقد بعض الأموال، وأحيانا أخرى يكون ذلك خوفا من الزواج الإكراهى، فأحيانا تصمم الأسرة على زواج إحدى بناتها من رجل لا ترغبه، إما لارتباطها العاطفى بآخر أو لرغبتها فى استكمال تعليمها أو لعدم مناسبتها لها سنا، فهنا قد تضطر الفتاة إلى الهرب من أسرتها متوهمة أنها ستجد النجاة والعمل فى مكان آخر، ولكنها غالبا ما تقع فريسة للقوادين الذين يطوفون الشوارع بحثا عن هؤلاء الضحايا.. لبيد أن مشوار الألم..

انتهى التحليل النفسى للدكتور ممتاز عبد الوهاب لشخصية القواد.

ولكن هذا لا يعنى أننا قد انتهينا من رصد ملامح صورة هذا الجنس الرابع بين البشر.

إنه نتاج نظام اجتماعى خلق فى ظروف تاريخية بعيدة، هذه الظروف هى التى أدت إلى قيام مجموعة من البشر بالسيطرة على مجموعة أخرى من البشر، فيما عرف بنظام تجارة الرقيق. وقد تميزت هذه التجارة بأنها كانت ولم تزل ذات صفات قاسية وكريهة. تمارس القوة والبطش تخطف الذكور والإناث لتقوم ببيعهم فى سوق من نوع خاص. سوق البشر. وتقوم هذه التجارة على أساس منحط.. وهو أن هناك بشرا حراً.. وبشراً عبداً.. العبد دائماً فى خدمة الحر.. والوسيط هو تاجر الرقيق القواد وقد نشأ نظام تجارة الرقيق فى أوضاع سياسية مشينة، تعنى أن هناك دولا وقوى فى مستوى أعلى وقوى ودول أخرى فى مستوى أقل. وعلى هذه الثانية أن تورد للأولى ما يدفعها إلى التقدم. وقد كان هذا ولم يزل يدور حول أساس عنصري يرى أن بعض البشر لهم الحق فى الحياة الطبيعية وأن البعض الآخر ليس له الحق فى هذا.. ومن هنا فإن القواد هو ابن مؤسسة عنصرية.. لاتقبل المساواة بين البشر. ولا ترضى بأن يكون للجميع كل الحقوق والواجبات.

إن القواد بهذا هو ديكتاتور، باطش، ظالم، يفعل أى شىء كى تسود سلطته فوق أجساد البشر الذين يوظفهم لخدمة أغراضه، خاصة النساء، لايقبل رأى الآخر، وإنما

هو فقط يوافق على ذلك الرأى الذى يخدم أغراضه. وفى حين أن الديكتاتور يفعل كل هذا الذى يقوم به من أجل السلطة التى يسيطر عليها، فإن القواد ديكتاتور من أجل المال.

والديكتاتور عادة له رعية، شعب يقوده فى اتجاه أهدافه بالقسوة والعنف، لكن القواد، الذى له رعية أيضا، يبدو لى وكأنه راعى غنم، ليس هدفه أن يحمى غنمه من الذئاب والشعالب، وإنما هدفه هو أن يرعى الغنم ويحافظ عليها، كى يبيع صوفها، ويحلب لبنها، ويأكل لحمها، ثم يبيع كل الغنم إلى أقرب ثعلب أو ذئب يمكن أن يدفع أكثر، كى يتحول إلى البحث عن قطيع غنم جديد يقوم معه بنفس الدور السابق.

والقواد وليد سياق عام، إنه نتاج نظام اجتماعى وسياسى فاسد، وكما أفرزت الظروف التاريخية السيئة نظام تاجر الرقيق، فإن الظروف الاجتماعية والسياسية الحالية فى عديد من دول العالم هى التى تؤدى إلى إفراز «القواد».

إنه فى كل الأحوال نتاج نظام يقبل التواطؤ، يوافق على كتم الحق، وإهدار الحقوق، وابتلاع السحت، والرضى بالحرام. وهى مقاييس يمكن أن نراها بوضوح إذا ما وافقنا على أن القواد ليس هو وحده الذى يقود النساء إلى الدعارة، وإنما ذلك أيضا الذى يكون وسيطا فى كل سلوك غير جنسى ولكنه دعارة فى نفس الوقت.

فى هذه البيئة تنمو شخصية القواد وتترعرع، تتربى على الفساد، وتكبر على الانحلال وتصل إلى القمة فى حالة تجاهل القيم والمواثيق والأعراف. ولكنه إذا لم يجد هذه البيئة يخلقها. ويساعد على إبداعها. كى يظهر. فيحاول دائما العثور على ثغرات فى القوانين. واختراق حائط صد المجتمعات ضد الفساد. ومن هنا فهو إذا وجد البيئة المناسبة تكون هذه هى فرصته. وإذا لم يجدها خلقها كى يوفر ظروف خلق الفرصة وإذا ما كان هو نتاج فساد ما.. فإنه أيضا قد يكون المسئول الأول عن ظهور الفساد.

وإذا ما ظهر فإنه يدعم مؤسسته، ويوزع فى كل اتجاه أطرافها، وينشئ كل ما يمكن أن يؤدى إلى بقائها على الساحة لأطول فترة ممكنة.. من خلال أسلحة الفساد العديدة والمتنوعة.. التى لا تقف عند حد الرشوة وعند حد خلق المصلحة المشتركة.. ويكون هدفها دائما إنشاء أكبر شبكة من المتواطئين والقابليين للفساد فى كل نقطة وبالتالي يكون هناك غالبا حول كل قواد عدد آخر من القوادين الأقل ظهورا والذين يلعبون أدواراً متباينة لصالح خدمة أغراض القواد الأول.

إن تلك هى بعض ملامح صورة هذه الشخصية الغريبة والمثيرة للتساؤل، وبعض ملامح الأسباب التى تؤدى إلى ظهورها ونشوتها فى مجتمع ما.

2

البحث عن فضيحة

«لا يعرف أحد كيف
أفلتت كل منهما من قضية
الآداب الكبرى. ولا يعرف
أحد لماذا انقلبت كل منهما
على الأخرى وقررت أن
تفضحها».

لا يمكن تصور أن هاتين المرأتين اللتين تتعانقان بكل تلك الأحضان الساخنة أمام عشرات من المدعوين فى هذا الحفل الفخيم هما من أشد الناس عداوة لبعضهما.. لم يكن أحد يعرف - باستثناء قليلين للغاية - أن خلف كل ابتسامة نابا أزرق، يريد أن ينغرس فى الرقبة الأخرى ليث السم القاتل. وأن فى هذه الكف التى تربت على الظهر فى حنو مبالغ فيه خنجرًا لديه رغبة حميمة فى أن يدق بنصله الحاد حتى يصل إلى القلب دون أن يتوقف عن تقطيع الأوصال حين يصل إلى هدفه. وأن الكلمات المعسولة الناعمة الرومانسية التى تفيض شوقًا وحبا وهياما ليست سوى غطاء لبثر من الضغينة تريد كل واحدة منهما أن تلقى بالأخرى فى غياهبه البعيدة والتى لم يصل إلى نهايتها أحد.

لقد كان الجميع، تقريبا، يعرف إلى أى مدى، وإلى أى حد، وصلت العلاقة الوطيدة بين السيدتين المرموقتين فى عالم المجتمع الراقى.. عالم الصفوة.. ولم يكن أحد يدرك أن هناك أتربة وحصى وملوثات قد ألقى بها فى مجرى المياه بينهما، فتعكرت القنوات، وتطورت الأمور حتى انسدت، وفسدت، ولم يعد من الممكن قيام أى أحد بأحداث عملية تنقية أو منح العلاقة ترياق العلاج من سم الكراهية الذى تجرعه.

كانت العلاقة بينهما أبعد من الصداقة. وأقوى من الأخوة، وأمتن من الشراكة الموثقة بأية عقود مسجلة، وربما كانت تلك هى الأسباب التى جعلت الآخرين ينسون أو يتناسون أن يبحثوا عن فروق مميزة بين السيدتين. فقد كانوا يتعاملون معهما على أنهما كيان واحد.. من جزءين.. الأول يشار له باسم وفاء والثانى يشار له باسم ماجدة.. الأول تتمتع صاحبه ببشرة بيضاء والثانى لصاحبه بشرة سمراء.. الأول له نفس أهداف الثانى.. والثانى نشأ وترعرع فى بيئة مماثلة تماما لبيئة الأول.. كيان واحد لا يعرف أحد الآن أن الذى أفرزته هى أيام الفساد الأولى.. وأن الذى دعمته - هذا الكيان - أوضاع داعرة، نجح الاثنان فى أن يهيلا عليها الآن غطاء من النسيان وستاراً من الغموض.. بحيث لم يعد أحد يعرف كيف تم الدفع بهما إلى أجواء الصفوة

المصرية.. وبحيث لم يعد أحد يعرف ما الذى تفعله كل منهما فى الكواليس، وخلف قناع الماكياج المبهر الذى تغطى به وجهها وتاريخها.

إنهما لقيطتان، يعرف السجل المدنى اسم كل منهما واسم أبيها وأمها وعائلتها.. لكنهما وجدتا على رصيف المجتمع.. حيث التقطتهما أيدي هذا المسئول السابق.. فوجد فى كل منهما ما يمكن له أن يستغله.. وما يمكن أن يجنى من ورائه مزيدا من الأرباح.. مال وسياسة.. فراح يتبناهما.. ويرعاهما.. ويقدمهما لذلك الذى توقع أن يحصل من ورائه على فوائد عظيمة.. وقد كان.

لقد كان هو الآخر لقيطا فى عالم السياسة. لم تعرف لأصوله السياسية جذور. ولم يعرف لنموه فى نظام الحكم أب حقيقى. ولم تلده منظمة أو حزب أو جهة.. فجأة ظهر.. وكان سبب الظهور هو أنه نجح فى أن يتزوج من ابنة مسئول كبير.. كبير جدا.. رحل.. بعد أن دفع به إلى عالم السلطة.. وبعد أن أدخله إلى مطبخ الحكم.. ولكن هذا الرحيل الذى لم يكن متوقعا والذى جعل من هذا اللقيط الذى كان قد وجد له أبا. لقيطا من جديد يبحث عن أب بديل.

ولم يتأخر كثيرا فى العثور على هذا الوالد.

وقد كان الوالد الجديد مسئولا كبيرا هو الآخر. كبيرا جدا. حل مكان الأب الراحل.. حصل على كل نفوذه وسلطته وقوته.. إلا قليلا. وقد كان سبب هذا الاستثناء هو أن رجال الأب الراحل لم يكونوا راضين عن الوالد الجديد.. طعنوا فى شرعيته.. ولم يدعموه فتصور أنهم يريدون أن ينقلبوا عليه.. فقرر التخلص منهم.. قرر أن يقضى تماما على كل مراكز النفوذ والسلطة التى تقف أمامه، من بقايا عهد الأب الراحل.

هنا قدم اللقيط شهادة ميلاده الجديدة كى يوقع عليها الوالد البديل.

لقد كانت لمراكز النفوذ أسرار وخطط وقصص. وكان هذا الباحث عن أب بينهم.. صغيرا.. ضعيفا.. طموحا.. يبحث عن فرصة أكبر للصعود.. للنمو.. للترقى.. وقد كان طموحه مصحوبا بمواهب عديدة يملكها.. وظفها فى الإطاحة

برجال الأب الراحل.. حين قدم أوراقهم وأسرارهم إلى الأب البديل.. فأطاح بهم وكان تغييراً سياسياً عظيماً جنى ثماره هذا الطفل الخارق بسرعة.

كانت عين هذا الرجل، واسمه شريف، على منصب أحد رجال أبيه الراحل.. وقد حاول بسرعة أن يحصل على هذا المكان المرموق لكن الأب البديل كان يضع ماء بارداً على طموحه الساخن ويقول له: «لسه شوية عليك يا شريف.. إنت محتاج تعليم كثير». لكنه كان دءوباً. لا يتوقف عن السعى إلى هدفه.. وكان يحاول بثني الطرق أن يتقرب أكثر إلى قلب أبيه البديل ونفوذه. مرة باستحضار العطف وادعاء أن أسرة الأب الراحل تعاديه بسبب علاقته بالأب البديل.. ومرة حين كان يقدم نفسه كذلك بصفته الشخص القادر على أن يفعل أى شىء لا يفعله الآخرون.

وقد نجح.. بالطريقتين.

وصار قريباً للغاية من الأب البديل. وبالتالي من أقوى مراكز السلطة والنفوذ.

وقد أدهش هذا التقرب وهذا التبنى كل الذين أحاطوا بالأب البديل فى ذلك الوقت. إذ كيف لشخص صغير أن يقوم بكل هذه المهام التى يكلف بها. وما كل هذه المناصب والمواقع التى يحصل عليها يوماً تلو الآخر. وكان لدى الأب البديل رد واضح وحاسم: «اتركوا شريف يفعل ما يقوم به. إننى أحताجه.. إنه يقوم بكل الأعمال التى لا تسمح كرامتى بأن أقوم بها».

إن هذا بالفعل ما كان يحدث.

فالدولة فى هذا الوقت من بداية السبعينيات كانت تعاني. تبحث عن دعم. لا سيما أنها فى الطريق إلى حرب. والحرب بحاجة إلى سلاح.. وإلى مال.. والذين يملكون المال من الجيران الأشقاء ليسوا دائماً عند حسن الظن. إنهم يحتاجون إلى من يطلب منهم. وقد كان شريف يطلب. ويحتاجون إلى من يداعبهم. وقد كان شريف يداعب. ويحتاجون إلى من يرضى غرائزهم. وقد كان شريف يرضى.

وفى سبيل هذا الإرضاء كان شريف يوفر الجلسات الخاصة والسهرات وفاكهة اللقاءات .. النساء.. وقد كانت وفاء وماجدة اثنتين من ثمار الفاكهة التى يقدمها شريف فى هذه اللقاءات. ثمار تعطى انطبعا بأنها طازجة رغم أن هناك عشرات قد تذوقوها وأكلوها وشربوا بعدها الخمر ليلعوا الوجبة. ومن خلال هذه اللقاءات وجدت كل من ماجدة ووفاء طريقهما إلى مجتمع الصفوة.

وقد كانت كل منهما من نصيب رجل بعينه. رجل يحتل منذ زمن وحتى الآن موقع الشخص الثانى فى الأهمية فى بلده. وكان الرجل الأول هناك يضيق الخناق عليه من حين لآخر. يمنع من السهر. من الشرب. من مصاحبة النساء.. وكان الحل دوما هو أن يلجأ الرجل الثانى إلى شريف.. وكان شريف يقدم له ماجدة ووفاء.. مرة هنا.. ومرة هناك حين يكون الرجل الأول راضيا عن الرجل الثانى.. فتركب الاثنان الطائرة إلى بلده وتقضيان بعض الوقت. ثم تعودان.. قانعتين بالفتات.. بينما يكون شريف قد التهم كل الكعكة.

هنا وفى هذه الأوضاع نشأت العلاقة الوطيدة بين الاثنتين. وتحولت إلى كفين فى قفاز واحد. جسدين فى فستان واحد. ثمرتين على مائدة واحدة.. علي فراش واحد.. توحد بينهما الأعمال القذرة والاتفاقات الوضيعة والمهام الدنيئة وعمليات الرذيلة التى نظمها شريف.

ولم يعترض هذه المسيرة سوى حادثتين. الأولى كانت لها أسبابها العامة. والثانية كانت لها أسباب خاصة.

والأولى واقعة كانت وليدة ظروف سياسية. إذ سرعان ما انقلب من هم هنا على من هم هناك. وقررت الأطراف هنا أن تنتقم من جحود هناك. وكان الضحية هو الرجل الثانى. خاصة حين سقطت كل الثمار اللذيذة التى كان يتذوقها فى سلة شبكة آداب هزت هنا، وراحت تصبح بطلنة كل أحاديث الرأى العام. إلا الثمرتين وفاء وماجدة السلتين لا يعرف أحد كيف أفلتتا من هذه القضية التى ضمت أسماء رنانة ولا معة فى سماء الفن.

لقد انتهت هذه القضية إلى «فشوش» ولكن بعد أن سبب العيار الذى أطلقته مباحث الآداب مزيدا من «الدوشة» والضجيج.

الواقعة الثانية ربما كانت لها علاقة بعيدة بالأولى. فبعد أن أدركت الفتاتان أن هذا الطريق الذى سلكناه صار مسدوداً كان عليهما أن تبحثا عن بديل. وكانت ماجدة من الذكاء بحيث إنها قررت أن تبحث عن استقرار ولو مؤقت من خلال علاقة وطيدة مع شريف نفسه. وفى حين كانت وفاء تفكر فى اتجاه أشخاص آخرين وتسلك طريقها نحو النجاح.. كانت ماجدة تتلقى الفشل الذريع.. إذ سرعان ما انتهت زوجة شريف إلى ما يحدث.

وفى حفل أقيم فى بيت شريف الريفى فى إحدى ضواحي الجيزة، كانت كل من ماجدة ووفاء هناك.. ووجدتها زوجة شريف فرصة لإذكاء نار الفضيحة والقضاء التام على كل محاولات ماجدة تجاه زوجها.. وكان أن قالت لها: «ألم يكفك كل رجال البلد.. ابتعدى عنه.. اطلعى بره». وقد كان.

لقد خرجت ماجدة، ثم بعدها وفاء، من بيت شريف، لكنهما لم تخرجا من هذا العالم الذى أقحمهما إليه. وبسبب هذا الطرد كان عليه أن يتعد عنهما.. فهو فى النهاية حريص على مظهره العام.. يريد أن يفعل كل شئ فى الخفاء. ويريد أن يقود النساء ويتم الصفقات ويقيم العلاقات وينفذ العمليات فى سرية. فالفضائح هى عدوه اللدود. ورغم أن اسمه.. فيما قبل وفيما بعد.. قد ورد فى فضائح عديدة إلا أنه كان ينجح فى النهاية فى أن يخفي أى أثر أو دليل لارتباطه بهذه الفضيحة أو تلك. ومن هنا ولأن وفاء وماجدة انتهى دورهما كان عليه أن يتعد عنهما.

ولكن إلى أين تذهبان، هل إلى الرصيف الذى وجدوهما عليه، بعد أن ذاقا كل حلاوة مجتمع الصفوة؟ بالطبع لا. وكان أن بحث كل منهما عن أب بديل.. قواد من نوع آخر. ينفى عنهما صفة اللقيطتين. ولم يجدا هذا الأب. لكنهما نجحتا فى أن تحولا كل هذا الكم الهائل من العلاقات مع مجتمع الصفوة إلى أب بديل متشعب الأطراف. وبحيث صار على كل منهما أن تدير علاقتها بنفسها - بدون شريف أو غيره - ودون أن تتعد عن الأخرى.

ولقد مضت سنوات عديدة بهذه الطريقة، خلالها انتهت أسطورة، شريف، وأبعد عن موقع نفوذه، لكنه رغم أنه فقد نفوذه السياسى لم يفقد سلطته المالية، فقد كان قد نجح فى أن يصبح مليارديرا كبيرا جمع ثروة كبرى من كل الأعمال السابقة فى المال والسياسة والسلاح والنساء. وعلى الجانب الآخر كانت كل منهما قد عثرت على صيغة ملائمة للحياة وسط أضواء مجتمع الصفوة.. الأولى وفاء تزوجت من سفير والثانية تزوجت من رجل أعمال كبير استطاع أن يرأس مجلس إدارة شركة حكومية.

إن وفاء الآن فى الخمسين. وقد كانت ولم تزل تتميز بأنها ذات مقدرة هائلة على أن تبقى علاقاتها طى الكتمان.. كل شيء فى غموض وسرية.. كل ما يتم لا يعرف عنه أحد أى شيء.. فهى فى النهاية حريصة على الصفة الجديدة التى صارت تتمتع بها.. سيدة مجتمع.. محترمة.. لديها أبناء.. جميلة جدا.. متصاية للغاية.. ورقيقة جدا.. وتسيل لعاب أى رجل. وأما ماجدة فكانت هى الأخرى تتمتع بنفس الصفات باستثناء السرية، وفى حين أصبحت مديرة مدارس لغات من الطراز الفخم فى جنوب القاهرة كانت بعض فضائنها تبدو معروفة من حين لآخر.

ف ذات يوم فى نهاية الثمانينيات، وخلال حفل من هذه الحفلات العديدة التى تحضرها تعرفت على أميرة شقيقة حاكم عربى مرموق. هذه الأميرة التى عرفت بأنها ذات مزاج فسيولوجى خاص، يختلف عن النساء العاديات، وجدت ضالتها فى ماجدة.. ولم تمنع الأخيرة.. ونمت الأسرار والأحداث فيما بينهما.. وعرف بعض الناس.. فراحت ماجدة والأميرة تضعان غطاء إعلاميا على ما يدور.. وكان أن نظمت الأميرة رحلة حج فاخرة لماجدة والعاملين فى مدرستها وزوجها المرموق وبعض الموظفين عنده.. لكن أحدا لم ينس القصة.

الأخرى - أى وفاء - كانت غارقة حتى أذنيها فى علاقة مع مسئول هام. رجل بقى فى منصبه المرموق سنوات طالت حتى نسى هو متى بدأت. وقد كان رجلا صاحب مزاج.. علاقته بوفاء واضحة ومحددة.. لكنها لا تنفى علاقته مع شابة صغيرة كان الناس يلاحظون أنها تصل إلى الأماكن التى يظهر فيها هو بالصدفة.. دائما صدفة.. وكانت وفاء ترتضى هذا.

ويسبب هذا الرجل فسدت العلاقة بين الاثنين. لا يعرف أحد كيف نشب الخلاف.. أو لماذا تم.. ومتى.. لكن الذى عرفته هو أن ماجدة اتصلت بهذا المسئول وقالت له إن وفاء تحضر له أعمالا سحرية كى يبقى مرتبطا بها. وكان أن قال الرجل لوفاء.. وفاجأها ذات مرة ساخرا : «هل تسيطرين على بالأعمال السفلية يا وفاء؟» وفجعت وفاء.. ما الذى أدراه.. من الذى قال له.. هل اكتشف ذلك العمل الذى تضعه داخل كيس المخدة حين تنام معه.. أم أن طعم الماء الذى شربه لم يرق له فعرف ما به.. إلا أنه سرعان ما أجاب عن تساؤلاتها الصامتة، وقال وهو يضحك : «إن صديقتك ماجدة هى التى أخبرتنى».

إن وفاء ليست مثلنا، تريد أن تعرف السبب، لقد فجعت، ولكنها لم تبحث عن المبرر.. وقررت فورا الانتقام. لا سيما أن فى يدها أوراقا عديدة يمكن استخدامها فى هذا السياق.. فالدجال الذى يقوم بإعداد الأعمال السفلية لها هو نفسه الذى يقوم بإعداد الأعمال التى تسيطر بها ماجدة على زوجها - بل إن ماجدة عرفته عن طريقها. وهى بدورها عرفته من خلال مذيعة برامج رياضية نصف معروفة. والرجل الذى يقبض فى العمل السفلى الواحد قرابة ١٥ ألف جنيه يثق فى وفاء أكثر.. وهى الآن وسيطة إلى نساء المجتمع الراقى.. ولا يوافق على أى اتصال مع أى زبونة إلا من خلالها.. وبعد أن يستمع إلى «أمانة» متفق عليها بينها وبينه.

ولم يكن صعبا بالطبع أن تحصل وفاء على أعمال سحرية جديدة أعدتها ماجدة لزوجها. وقد منحتها ماجدة هذه الفرصة. عرضت الصلح والتراضى. فوافقت وفاء فى خبث. وأوهمت ماجدة أنها بالفعل تقدم لها خدمة جديدة حين ذهبت مرة أخرى بها إلى الدجال. وقال الدجال لماجدة بعد أن تركت له «أثر» زوجها أنه يحتاج عدة أيام.. وفى خلال هذه المدة كانت وفاء قد حصلت على وثائق الأعمال السحرية التى ستنتقم بها.

ثلاثة أشياء..

مطواة قرن غزال، كتب عليها الرجل بعض الكلمات بدماء فاسدة، بهدف أن يعود الزوج إلى ماجدة دائماً.. فالمطواة لابد أن تعود إلى جرابها. وهي إذا لم تعد لابد أن تغمد في أحد آخر..

وبنفس الدماء الفاسدة كتب الرجل كلمات من نوع آخر علي صورة للزوج، هذه الصورة تضعها دائماً. أو من المفروض أن يحدث هذا.. تحت كعبها داخل الحذاء.. ليبقى الزوج خائفاً دائماً.

وعلى صورة أخرى كتبت كلمات من نوع ثالث، وكان الهدف من هذا العمل الذي يوضع عادة في حقيبة ماجدة أن تبقى العلاقة حيثئذ.. سعيدة.. بين الاثنين.

كل هذا صار في يد وفاء، اعتبرته دليلاً دامغاً، وورقة حاسمة في صراع الانتقام، وراحت تقدم كل هذه الأدلة إلى كافة عناصر المجتمع الراقى.. كان هدفها إحداث أكبر قدر من الفضيحة والتشهير.. وخاصة أن هذه المعلومات وصلت إلى الزوج.. الذي سرعان ماثار وانزعج وقلب المائدة على ماجدة.. وطلقها.. ولكنها استطاعت أن تعود له.

ولم تهدأ وفاء. ولن تهدأ.

وراحت تبحث عن وسيلة تصل بها هذه الوثائق المزعومة إلى الصحافة.. فماجدة شخصية مرموقة.. تخشى من الانطباع السيء في الإعلام. وفي خلال سعي وفاء للوصول للصحافة رفضت أن تظهر بنفسها في الصدارة.. فهي لا تريد أن يكشف أحد أسرارها.. وعثرت على فتاة لديها شكوى تريد أن تنشرها في الصحف.. وأقنعته بأن تحمل هذه الأوراق إلى من تذهب له من الصحفيين. لكنها في غضون هذا انتبهت إلى أن الفتاة فيها بعض من جمال وبعض من رشاقة وبعض من جاذبية.. فكان أن حاولت إقناعها باستغلال هذه الصفات في أشياء أخرى.

إن الداعرة السرية تريد أن تصبح قوادة.. أن تلعب دور شريف.

3

بطليل .. وشيري

«وقررت بريطانيا أن
تتدخل بنفسها وتطلب من
الملك فاروق إزاحة هذا
القواد من حاشيته».

ربما كان من المعتاد فى كثير من قصور الحكم أن يكون هناك شخص من هذا النوع. شخص وظيفته أن يدبر الملاذ السرى أو العلنى لمتع الحاكم، سواء كان رئيسا أو ملكا. شخص تكون كل مهمته هى أن يوفر الجسد والسرير والموعد والشراب.. أن يراعى تغير ذوق الحاكم وأن يكسر حواجز ملكه وأن يداعب مزاجه ويلاعب شهواته.. ليس من أجل صالح البلد الذى يديره هذا الحاكم وإنما من أجل الحاكم نفسه.

وفى كثير من الأحيان يظل هذا الشخص مجهولا، وفى أحيان كثيرة أخرى يصبح أمرا مفضوحا.. وينكشف المستور ويبين الخفى.. فيعرف الجميع أن هناك رجلا يدير الدولة من غرفة سرية.. غرفة المتعة.. التى يتحكم منها فى شهوات هذا الحاكم أو ذاك.

إن النماذج كثيرة، وكلها دليل على انحلال الصفوة، وكلها إدانة لحالة العناق بين القوادين والسياسة. وبينها - مثلا - وكالة الموديلات الأوربية التى كانت كل مهمتها فيما بين عامى ٩٦ و١٩٩٧ أن توفر لسلطان بروناى حسن بقلية أفخر وأفخم أجساد فتيات الإعلان الفرنسيات اللاتى يسافرن بأمر من الوكالة إلى السلطنة حيث يتحولن لبعض الوقت إلى جزء من حريم السلطان الذى تمتد الأسماء والأنواع الموجودة فيه بين كل بلاد العالم. وبينها.. هذه النماذج.. لبعض موظفى البيت الأبيض الذين كانوا يسهلون للرئيس الأمريكى بيل كلينتون الخروج من الأبواب الخلفية فى حقائب السيارات كى يذهب إلى عشيقته هنا أو هناك..

إن هؤلاء موجودون فى كل زمان ومكان فى النظم الملكية وفى النظم الجمهورية.. فى بداية القرون الأولى وفى نهاية القرن العشرين. ولكن خطورة هؤلاء تتزايد حين يكونون داخل القصر نفسه.. حيث يعيشون بشكل دائم.. يلعبون أدوارهم القذرة باستمرار.. وفى كل وقت.. ويزيد معدل تأثير هذه الخطورة حين يتحول الحاكم بشهواته إلى لعبة فى أيديهم.. يستجيب لأفعالهم.. ولا يرضخ لأية مطالب بإزاحتهم.

إنهم الحاشية.

والحاشية قد تكون خيرا، وهذا أمر نادر الحدوث، وقد تكون وبالا، وهذا ما يقع في غالب الأحوال.. حين تكون هذه الحاشية مجموعة من القوادين والمرتزقة والسماسة.

ويمكن ببساطة فهم معنى الحاشية، إلا أنني أفضل هنا أن أستعين بواحد من أفضل تعريفات هذه الكلمة الذي كتبه الكاتب الكبير الراحل فكرى أباطة فى مجلة المصور العدد رقم ٧٦٦ بتاريخ ١٦/٦/١٩٣٩ - حين قال عنها: «هى تلك الشلة التى تكتنف الحاكم والتى تحاصره وتحيط به فى أوقات الفراغ وأوقات السمر وأوقات الفسحة وترويح النفس، والتى تناجيه ويناجيها فى معزل عن العمل الرسمى، والتى تنقل له الأخبار وتدبر النمر وتذيع عنه الدعاية وتنشر له الإشاعات وتحمسه أو تعزیه وتضله أو تهدیه».

لقد كتب هذا التعريف فكرى أباطة فى وقت عرفت فيه مصر أكثر الحكام خضوعا لحاشيته.. الملك فاروق.. الذى تقول الدكتورة لطيفة سالم أستاذ التاريخ بجامعة بنها فى كتابها عنه: «لقد عاش فاروق طفولة مغلقة، ولهذا وجدت فيه الحاشية العجينة التى تشكّلها وفق رؤيتها ومصلحتها». «لقد أخضعت لرغباتها، واستسلم لها تدريجيا، وأصبح لعناصرها الدور المرموق فيما بعد انسحاب المسئولين وإخلاء الطريق لهم».

واقع الأمر أن هذه الحالة كانت معروفة للجميع فيما قبل وبعد نهاية حكم فاروق، وكان الجميع يدرك أن الملك الصغير صار ألعوبة فى أيدي هؤلاء، وأيقن الرأى العام والمثقفون والمسئولون بل حتى سلطة الاحتلال أن الملك لا يخرج بعيدا عن دائرة من القوادين الذين يستفيدون تماما من توفير المتعة واللذة له.. وقد نقل فى هذا الصدد الكاتب الراحل مصطفى أمين فى كتابه «ليالى فاروق» نص حوار بين الملك ورئيس الوزراء الراحل محمد محمود يدل على أن هناك جزءا من الصفوة كان يعلن تبرمه من حين لآخر على ما يقوم به هؤلاء وما يقوم به الملك استجابة لهم.

وإن الواقعة التى نوردها هنا من ذلك الكتاب مرتبطة حسب ما جاء فيه بتقرير
أمنى أعدته وزارة الداخلية المصرية فى عهد الوزير محمود فهمى النقراشى حول قيام
الملك بارتياح أماكن وضيفة ومقاهى فقيرة بصحبة حلاق ومساعدته وكهربائى، كلهم
من الإيطاليين وكلهم من الحاشية .. وهو مادعا الوزير لأن يطلب من رئيس الوزراء
إبلاغ الملك أن الوزارة غير مسئولة عن تأمين الملك فى مثل هذه المواقع.

وحمل محمد محمود التقرير وذهب إلى الملك، وتحدث معه عن أن الوزارة
تطلب إخراج فيرو وتشى بك - أحد أفراد الحاشية من القصر.

رد الملك: لماذا؟

محمد محمود: لأن سمعته سيئة، وأنا كرئيس وزراء لا أوافق أن يبقى بجانب
الملك رجل سمعته سيئة.

الملك: ماذا تعنى بالسمعة السيئة؟

محمد محمود: حكايات نساء.

الملك : قصدك بيجيب نسوان لمن؟

محمد محمود : والله بيجيب نسوان لمن.. أنا ما أعرفش.. على كل حال مش لى.

الملك: ولا.. لى أنا.

محمد محمود : ولكن الشعب يقول هذا، ومادام الشعب يقول هذا عن رجل
فقد أصدر حكمه عليه، وفقد الرجل بذلك سمعته العامة ويجب أن يخرج.

الملك: سوف أفكر فى هذا، وأعدك أن أخرجه ولكن بعد مدة قليلة حتى لا تحدث
ضجة.

محمد محمود : وهناك مسألة أخطر.. إن ملك البلاد لا يجوز له أن يجلس على
المقاهى.

الملك: أنا ملك ديموقراطى.

محمد محمود : ليست هذه ديموقراطية.

الملك: ألا يحادث أن تتضايق من بيتك وتحب أن تغير المناظر؟

محمد محمود: ولكنى لا أجلس على مقهى.. ولا أرضى لكرامتى أن أجلس فى مقهى وما دمت أنا لا أرضاه لنفسى لا أرضاه لك. ماذا تفعل الحكومة إذا دخل المقهى رجل سكران وضرب الملك قلما.. لو أننى قاضٍ لبرأته.

الملك: الحمد لله أنك لست قاضيا.

محمد محمود: ثم هؤلاء الإيطاليون الذين تمشى معهم.. بوللى وبترو وجارو.. إن هذا معناه أنك لا تجد مصريين تمشى معهم.. ولهذا اخترت إيطاليين.. فكيف يجوز أن تظهر بهذا المظهر أمام شعبك.. ثم إن الناس يعتقدون أن هؤلاء قوادون وظيفتهم إحضار النساء لك.

الملك: هذا غير صحيح. وهذا ما تروجه الملكة فريدة عنى.

محمد محمود: إن الملكة معذورة، والناس أيضا معذورون، ولو أن جلالتك تخرج مع رجال محترمين لما قال أحد عنهم أنهم «قوادون».

وبعد نقاش طويل عبر فيه الملك عن متاعبه الزوجية لرئيس الوزراء قال له: يؤسفنى أننى أحدثك فى مسائل ليست من اختصاص رئيس الوزراء.

محمد محمود: أبدا.. هذا من صميم اختصاصى. وأنا شاكر أنك حدثتني عن متاعبك الشخصية فأنا مستشارك الأول.. وأرجو إن شعرت بأى شئ أن تطلبني بدلا من أن تتحدث فى هذه الأمور مع هؤلاء الإيطاليين.

الملك: إنهم مخلصون لى.

محمد محمود: ولكنهم غير مصريين، ولا يمكن أن يخلص لك غير مصرى ولهذا أنصحك ألا تشركهم فى حياتك الخاصة.

وخرج محمد محمود من اللقاء وطلب من الصحفيين أن ينشروا ما يأتى: «أبدى حضرة صاحب الجلالة رغبته السامية فى الاستغناء عن الأجانب القليلين الموجودين فى خدمة السراى ليكون جميع موظفى السراى من المصريين» ثم نشر بعد ذلك: «إن

المهمة التى عين من أجلها صاحب العزة أرنست فيروتشى بك فى السراى على وشك الانتهاء، وإن جنابه سيبدى من تلقاء نفسه رغبة فى اعتزال منصبه»..

وأعطى فيروتشى أجازة .. وكان معنى هذا بالنسبة لأنطونيو بوللى وجارو الحلاق وبترو مساعدته أنهم فى طريقهم للخروج .. ولكن هذا لم يحدث، إذ سرعان ما عاد الملك إلى الاستسلام للحاشية.

والواقع أن فاروق كان منذ اليوم الأول ابنا لحاشية، كان بها نماذج من أنواع مختلفة، بعضها - القليل جدا للدقة - طيب، وكثيرها من هذا النوع القواد. ففى بريطانيا حيث كان يتلقى فاروق - حين كان وليا للعهد - تعليمه مع مصاحبة من حاشية كان أبرز من فيها أحمد حسنين رئيس الياوران فيما بعد وعبد الفتاح عمرو الذى كان يعمل فى مكتب محام والفريق عزيز المصرى.. هناك أدى الصراع بين حسنين والمصرى إلى لمباح الأول فى جذب ولى العهد إلى أسوأ ما فى الحياة الأوربية، فدفعت إلى المغامرات النسائية، وصحبه أحمد حسنين إلى الأماكن الخاصة ليلا وقدم عبد الفتاح عمرو خدماته فى هذا الشأن كما جاء فى شهادة عباس حليم. أمام محكمة الثورة.. والتى ورد ذكرها فى جريدة الأهرام فى ٢ ديسمبر ١٩٥٣ ..

وتولى فاروق الحكم، بعد أن كانت قد غرست فيه عن طريق حسنين وعمرو بذرة الاستجابة إلى ما تقوده إليه الحاشية. وتقول لطيفة سالم فى كتابها عن فاروق ما يوحى بأنه كان مستعدا لأن يكون فى أحضان النساء دائما: «لقد ارتكز هذا على اعتبارات معينة، إذ جاء إلى الدنيا بعد طول انتظار، واقترب منذ نعومة أظافره بالجنس الآخر، أمه ومربيته وأخواته، وأعطى له الاهتمام الخاص كولد وكوريث للعرش، فأحس بقوة عنصره، وحين كان فى بريطانيا عرف الطريق إلى الفتيات، وعقب عودته إلى مصر حد ارتباطه بفريدة من التوسع فى تلك العلاقات، لكن الحال لم يستمر لأكثر من عام.. فضلا عن تدخل عوامل أخرى أبرزها الحاشية المقربة منه وعلى رأسها بوللى، ورغبته الكامنة فى الاستيلاء على المرأه عنوة، لاسيما أنه لديه إحساس بأن كل شىء خاضع له ومسخر لإرادته».

وتضيف: «إن الأميرة شويكار أسهمت بنصيب فى خلق أجواء دفعت الملك إلى الرذيلة، وقد كانت الزوجة الأولى لفؤاد لكنه طلقها، فانتابها شعور دفين بأنها أحق من نازلى-أم فاروق - فى المكانة التى احتلتها.. ومن ثم رأت استدراج ابنها إلى تلك الحفلات التى أقامتها لتبعده عن الطريق المستقيم وتنتقم لنفسها من أمه، وصار المدعوون فى حفلاتها بطانة للملك فيما بعد، وعلى رأسهم هيلين موصيرى وهى سيدة من القوادات المعروفات».

غير أننا نعود إلى الحاشية الأصلية.. الحاشية التى كانت تعيش معه فى كل وقت وكل مكان.. ونحن حين نعرض هنا لها وللأسماء البارزة فيها نشير إلى اعتمادنا الأساسى على مرجع الدكتور لطيفة سالم عن فاروق، باعتباره المصدر الأهم فى هذا السياق، المصدر الأكثر جمعا للمعلومات حول دور هؤلاء القوادين فى حياة الملك السابق.

ولقد كان أبرز وأهم شخص فى هذه الحاشية هو ذلك الرجل الإيطالى الذى تمكن من الملك ونجح فى قيادته والتصق به، أنطونيو بوللى، ذلك الشخص الذى وصف بأنه كان ذكيا نشيطا له أسلوب خاص يشهد له به.. ذلك الذى دخل القصر فى عام ١٩٢٢ حيث عمل كهربائيا.. إلا أنه لم يكن مرغوبا فيه، كما بدا عقب وفاة الملك فؤاد حين استلم أمرا بترك القصر، فلبأ إلى فاروق حيث أبقاه فى موقعه.

ولم يكن بوللى يرغب بالطبع فى أن يأتى من جديد ذلك اليوم الذى يجد فيه نفسه مطرودا من القصر من جديد.. ولهذا فإنه تقرب أكثر من فاروق، فاستحوذ على قلبه، وتمكن من أن يوطد موقعه، حتى لقد وصل الأمر إلى أنه تخطى كل حاجز، وأصبح ينادى مولاه بكلمة «شيرى». أى عزيزى.. بينما يناديه الملك باسم «بلبل». ووصل الموقف إلى مداه حين رماه فاروق ليصبح مديرا لشئون الخصوصية.. قوادا رسميا.. ثم أنعم عليه برتبة البكوية وجعل غرفته متاخمة له ومكتبه تحت جناحه. واتضح المهمة الملقاة على عاتقه كقواد فأداها بنجاح منقطع النظير.

وبلغ الأمر مدى بعيدا حين تمكن هذا القواد من أن يدافع عن مصالح شركائه فى المهنة.. فأدت جهوده إلى الإفراج عن القوادات الأجنبية فى الإسكندرية.. بتدخل من القصر..

وكان بوللى يقوم بمهمته القذرة فى إطار شكلين.. الأول: هو أن تقع عين الملك على امرأة، ويعلن رغبته فيها، ولو كانت بصحبة رجل.. فيتولى بوللى إحضارها له بأية طريقة.. والثانى أن يتولى بوللى بنفسه الاختيار، فينصب شباكه ويدفع بالصيد إلى سرير الملك.

وفى هذا السياق تروى قصص عديدة، ففى إحدى المرات بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، وبعد أزمة طلاق فريدة رأى فاروق فاطمة زوجة النبيل حسن طوسون، وأرادها.. وحاول أن يلف حباله عليها فى كل وقت وفى كل حفلة.. حتى أنه حين عرف أنها تحب عطر شانيل رقم (٥) كلف بوللى بأن يبحث له عن زجاجة من العطر فى فجر أحد الأيام بينما كل المحلات مغلقة والقصر خاوٍ من هذا النوع. ورغم ذلك رفضت فاطمة حب الملك.

وحين أدرك بوللى أزمة الملك، قرر بصفته القواد الرسمى، الذى يحمل رتبة البكوية أن يعقد صفقة غرام جديدة لفاروق تنسيه حبه الفاشل لفاطمة.. فقدم له فتاة فرنسية صغيرة اسمها «آنى برييه».. وامتدت العلاقة.. حتى أن بوللى كان ينتظرها بسيارته أمام الملهى الذى تغنى فيه ليصحبها إلى القصر فى نهاية الليل.. ورغم ذلك كانت على علاقة مع شخص أجنبى آخر.. فهددها فاروق.. وأخبرها بوللى بقصة الراقصة الأمريكية التى كانت على علاقة بالملك وتعرفت على شخص آخر فاخفت سيارتها وهى بها فى الصحراء.

إن المهم هنا ليس التفاصيل التى وردت فى مراجع عديدة حول قصص غرام الملك، وكيف بدأت وكيف انتهت، ولكن المهم هو أن نرصد دور «بوللى» فى حياة الملك.. هذا الدور الذى كان ينمو فى كل يوم من آنى بيريه وحتى سامية جمال الراقصة المعروفة فى ذلك الوقت وفيما بعد هذا.

وتقول لطيفة سالم: «لقد أحب فاروق بوللى رغم ظروف الضغط عليه من جانب بريطانيا مع بداية الحرب العالمية الثانية بشأن إبعاد الحاشية الإيطالية من القصر. كانت إيطاليا عدوة لبريطانيا فى هذه الحرب.. إلا أن تمسكه به فاق الحد حيث لازمه كظله فى غدواته وروحاته، وشغل حيزا كبيرا فى التقارير البريطانية ونال اهتماما كبيرا من المسئولين البريطانيين.. واستاء اللورد كيلرن المندوب السامى البريطانى من مصاحبة بوللى للملك حتى عندما خرج لمشاهدة مناورات الأسطول البريطانى.. ويذكر لحكومته: «لقد أغمضت عينى ولكنى أعجب ممن يعملون فى القصر وكيف أنهم لم يخطرأ الملك بمنعه».. ويندم كيلرن على أن لندن وافقت على إبقاء بوللى بجانب الملك، ورأى أنه يمكن عن طريق عبد الفتاح عمرو تقليص نفوذه وقص أجنحته لاسيما أن عمرو أبدى استعدادا لذلك».

ولكن كان من المستحيل تنفيذ هذا المخطط، إذ ظل بوللى هو الملك غير المتوج، وكان بالإضافة إلى مهنته المعروفة يشكل ثقلا فى صفقات الملك وعملياته المالية المريبة. وقد وقع عليه الاتهام فى قضية الأسلحة الفاسدة.. وبرئ طبعاً.. لكنه أصبح بالنسبة لفاروق كل شىء.. واعتبر مكتبه للشئون الخصوصية بمثابة دويلة بها كل الأسرار الملكية.. حتى أنه عند قيام حركة الضباط الأحرار وأثناء التفاهم بشأن تنازل الملك عن العرش طلب أن يصحب بوللى معه».

ولم يكن بوللى يقوم فقط بتدبير أجساد النساء التى يحتاجها سرير الملك، لقد كان أيضا هو ذراعه القذرة فى نهب الأموال وسرقة الثروات. وكانت من بين مهامه على سبيل المثال أنه كان يجمع التبرعات خلال حرب فلسطين تحت بند الترفيه عن القوات المصرية.. وكان إذا جمعها لا يرسلها إلى وزارة الحربية وإنما إلى الملك نفسه. بل واستمرت التبرعات حتى بعد نهاية الحرب تحت بند: «رعاية أسر الشهداء وعلاج مشوهى الحرب».. وكان بوللى أيضا يقبض أموالا تصل إلى الملك لمنح الأعيان، أو الذين يريدون أن يكونوا كذلك، رتب الباكوية والباشوية.

«وكان كل ما يتلقاه الملك من الهدايا الذهبية يتسلمه بوللى ويأمر بصهرها تحت إشرافه، وتحويلها إلى سبائك ذهبية ثم إرسالها إلى الخارج. وكانت تأخذ طريقها إلى الخارج من خلال طرق عديدة كلها يمر عبر بوللى، وكمثال كان بوللى ذات مرة فى طريقه إلى روما وباريس عام ١٩٥٠، وفى اليوم التالى لسفره أعطيت الأوامر بعدم التعرض فى المطار لثلاث حقائب مملوءة ذهباً. قدرت بثلاثة ملايين جنيه، بينما اصطحب هو معه مجوهرات بـ ١٦ مليون جنيه» «من شهادة أحمد كامل أمام محكمة الثورة».

ولم يكن بوللى وحده.

وكانت بقية المجموعة الإيطالية التى ورثها فاروق عن أبيه تضم أيضا جيوجارا والذى كان يعمل حلاقا فى القصر منذ عام ١٩١٩، وبترو دولا فالى، مساعده الذى كان يملك مقهى فى سيدى المتولى بالإسكندرية قبل أن يدخل القصر، وكافاستى مدرب الكلاب، ميلانىذى رئيس فرقة موسيقى القصر، وفيروتشى كبير مهندسى القصر، وهو الشخص الذى عرف بتأثيره على فاروق وانشغال بريطانيا به إبان فترة الحرب العالمية الثانية لاسيما حين اتهم بالعمالة لإيطاليا، وقد منح الملك بوللى وجارو وبترو وكافاستى الجنسية المصرية وأصر على أن تجرى لهم عملية الختان حتى يضمنى عليهم الطابع الشرقى».

كان هناك أيضا الشماشرجية الذين يطلق عليهم اسم «الأمناء الخصوصيين».. ومنهم خليل الكردى، وعبد العزيز عثمان ومحمد حسن. وكان هناك فى الحاشية محمد حلمى الذى بدأ حياته سائقا فى الجيش الإنجليزى وصار سائقا لفاروق، وكان يشغل مكانا على الموائد الرسمية دون مراعاة للبروتوكول. وكان هناك أحمد النقيب مدير مستشفى المواساة الذى كان يجلب الممرضات وكان هناك إلياس أندراوس، وكريم ثابت.

إن هذه القائمة الطويلة كانت هى المسئولة عن إرضاء رغبات ونزوات وشهوات الملك، وكانت تمثل شبكة معقدة من القوادين والسماسرة الذين يديرون للملك كل

ما هو فاسد.. من دعارة النساء. والواقع أنهم كانوا يستفيدون ماليا مقابل هذه التسهيلات الجنسية وإرضاء كل مشاعر الملك القذرة.

ومن خلال هؤلاء، كلٌّ على اختلاف دوره.. كان الملك يجد النساء..

ولم يكن غريبا مثلا أن نجد فى تقرير بريطانى سرى أنه خلال رحله فاروق إلى البحر الأحمر فى خريف ١٩٤٥ كانت هناك مجموعة من الفتيات على أحد اليخوت الملكية.

ولم يكن غريبا أنه فى عام ١٩٤٦ كان الملك غارقا حتى أذنيه فى قصة مع ليليان كوهين، الفتاة اليهودية الممثلة التى حملت اسم كاميليا، والتى أرسل لها الملك كريم ثابت كى يأتى بها إلى القصر بعد أن تعرف عليها فى أوبرج الفيوم.

ولم يكن غريبا أن يحضر بوللى إلى القصر سيدة يونانية فتن بها فاروق، كانت مهمتها فى البداية هى تقليد أظافره، حتى أنه حين علم أنها على علاقة مع حلاق يونانى اعتبره خطرا على الأمن.

ولم يكن غريبا أن يكون له جناح خاص فى مستشفى المواساة، بالإسكندرية، حيث تمت تهيئة المناخ الملائم للقاءات الرذيلة مع فتيات مثل ايريس، وممرضات من هولندا وألمانيا.. فإذا ما رضى عن إحداهن استدعاها إلى القصر .

ولم يكن غريبا أن تجد الغانيات الطريق إليه فى إحدى رحلاته إلى أوروبا، حيث تداولت فضائحه الصحف الفرنسية.

لم يكن غريبا كل هذا، طالما أن كل الحاشية من القوادين.

ولم يكن غريبا أن تقوم الثورة فى مصر ضد فساد الملك، وبعض ما قام به قوادوه فى التاريخ المصرى الحديث، وبعض ما مارسوه من دور فى انحلال الصفوة التى كانت تحكم هذا البلد.

4

حيوان متوحش

«كل شيء في عملية هذا
القواد كان مرتباً؛ علاقة آثمة،
صور فاضحة، تقارير
مخابرات. لم يعد باقياً سوى
ابتزاز الوزير وتجنيد، لكن
الداعرة هدمت كل شيء».

كانت كل خطواته محسوبة.. العيون التي تعد أنفاسه ترصد شهيقة وزفيره فى كل مكان.. والرجال الذين يراقبونه يمكن أن يسمحوا لظله بالابتعاد عنه ولكنهم لا يسمحون أبدا لأنفسهم بهذا.. ولقد كان لديه إحساس قوى بهذا حتى أنه كان يعتقد أنهم ينامون معه فى سرير واحد.

وعلى الرغم من هذا أفلت.. هو منهم.. عبر كل البوابات.. وتخطى كل الحواجز واستطاع فى النهاية أن يخترق نظام الأمن القومى البريطانى.. من خلال هذه الفتاة اللعوب الصغيرة التى اعتادت حياة الليل واحترفت الإمتاع فى النهار.. وكان يسيل لعاب وزراء الحكومة إذا رأوها وقابلوها فى أى مكان.

إنه أوجين إيفانوف، رجل المخابرات العسكرية السوفيتية الذى لم يكن غريبا أو عجيبا أن ترسله إدارته إلى لندن تحت غطاء صفة «مساعد الملحق البحرى السوفيتى فى السفارة السوفيتية فى بريطانيا». والذى قال فيما بعد فى منتصف الثمانينيات : «كانت مهمتى هى الحصول على معلومات هامة، والتوصل إلى إجابات حول أسئلة معينة تتعلق بحجم المخزون الاحتياطى النووى للقوات البريطانية ومعرفة التفاصيل حول الصواريخ الجديدة والغواصات.. خاصة أن رئاسة المخابرات كانت مهمة بصفة خاصة بالعمليات الاستراتيجية والتكتيكية التى تصدر عن قيادات دول حلف الأطلنطى وسياسات الحكومة البريطانية وطبيعة علاقتها مع أمريكا».

إنه الجاسوس، الذى كشف قصته بنفسه بعد أكثر من ثلاثين عاما من فضح القصة عبر أطراف أخرى، الرجل الذى كتب مذكراته فى كتاب حمل اسم «الجاسوس العارى»، كاشفا باسم كتابه هذا عن الحالة التى كان عليها حين قابل صفوة المجتمع البريطانى فى قصر أحد اللوردات المهمين.. وبدأت مهمته أولى خطوات النجاح.. كان هو عاريا - وهم أيضا - لأنهم يمارسون اللهو فى حمام السباحة.. وكانوا عارين لأنهم فضحوا.

لقد كانت فضيحة كاملة الأركان، اختلطت فيها الدعارة بالسياسة، وأسرار الحكم بفراش العهر، ورجال الدولة بالساقطات ، والقوادون بالصفوة..

ولكن، قبل أن نمضى فى رواية هذه التفاصيل فى واحدة من قصص انحلال الصفوة، يجب أن نسأل : هل كان أوجين إيفانوف قوادا؟

لقد كان جاسوسا، والجاسوسية مهمة ذات صفات ومحاور متنوعة.. غالبا ماتكون أحد عناصرها توظيف النساء.. وتوظيف النساء ليس هدفه دوما هو التربح المالى من وراء ما يمارسنه فوق فراش الدعارة.. وإنما يمكن أن يكون الهدف والمقابل هو جمع المعلومات والأسرار.. وهى غالبا لا تقدر بثمن ولا يمكن أن تقيم بمال.

وقد كان أوجين إيفانوف قوادا غير مباشر فى بعض مراحل هذه القصة.. المراحل الأولى.. كان قوادا من بعيد.. بالريموت كونترول.. يمارس لعبته من خلال صديق بريطانى له.. كان هو بدوره القواد المباشر الذى يقدم النساء والفتيات إلى رجال الصفوة فى بريطانيا.. وقد كان هذا الصديق يحصل مقابل هذا على المال والعلاقات والمعلومات والنفوذ والأضواء.. ولهذا لم يكن غريبا أن يحاكم وأن يدان بتهمة استغلال النساء قبل أن ينتحر.

ومن الممكن أن نفهم أن كثيرا من القوادين لا يحبون العاهرات اللاتى يعملن تحت أيديهم. لكن إيفانوف كان أكثر تميزا فى هذا الجانب العاطفى، إذ كان يكره هذه الفتاة التى عملت معه كراهية عمياء.. صحيح أن هذا كان هو إحساسه الذى كشف عنه فيما بعد انتهاء العلاقة وليس أثناءها.. ولكنه كان يكرهها تماما.. لأنها هى التى قضت عليه وأنهت مستقبله. وقد كان القواد المباشر بدوره يكره هذه الفتاة تماما حتى أنه قرر ذات مرة أن يتخلص منها، وأن يكلف شخصا بقتلها.. ولكنهما ذهبا وبقيت هى تتكسب من أرباح الفضيحة بين حين وآخر.

ولكن.. من هى؟

من هى هذه الأنثى التى جمعت بين الاتحاد السوفيتى وبريطانيا والولايات المتحدة؟ من هى هذه الأنثى التى ارتبط اسمها بفضيحة مخابرات وتجسس، تسببت فى سقوط حكومة بريطانية قوية، وقضت على مستقبل وزير، وأدت إلى انتحار طبيب مرموق، وتحدث عنها الجميع سنوات طويلة، وكانت دليلا قويا على تعانق القوادين مع السياسة، وبرهاننا وثيقا على ظاهرة انحلال الصفوة، وواحدة من أهم علامات تاريخ البغاء فى العالم خلال نصف القرن الأخير؟

إنها الفتاة البريطانية التى وصفت بأنها «مخلوق خطير، تشع من عينيها الرغبة والغدر والشهوة والمكر، > بوان مفترس، ناعم»، والتى قيل عنها أنها «فتاة الليل والرذيلة والعاهرة» والتى رفضت هذه الأوصاف، رغم كل ما فعلته، والتى كانت يوما ما ثرية ثراء فاحشا ثم صارت تعاني الفقر والعوز.. إنها الفتاة التى عاشت طفولة تعسه فى مدينة ويرز بيرى، فى منطقة وادى نهر التيمس، التى تركت بيت أهلها فى سن الرابعة عشرة وذهبت إلى لندن بحثا عن علاج لمرض الفقر الذى تعاني منه.. فكان أن صارت واحدة من فتيات النوادى الليلية حيث بدأت قصتها مع عالم الصفوة البريطانى.. إنها.. كريستين كيلر.

هذه الفتاة التى رفضت دوما أن يقال عنها عاهرة، وقالت : «لقد كنت مجرد فتاة طائشة مستهترة، هى نفسها التى تقول : «بخلاف علاقتى مع الدكتور «ستيفين» وقد كانت علاقة حب، تعرفت على خمسة رجال فى فترة هجرته فيها، ولكنى لم أكن أتكسب من هذه العلاقات سوى فى مرات قليلة جدا.. حين لم يكن معى أى مال».

ولكن.. وكثيرا ما سوف تصادفنا «لكن» هذه، فى تلك القصة.. ولكن : من هو ذلك الدكتور ستيفين؟

إنه القواد المباشر، الذى أدين بحكم المحكمة بأنه «كان يحصل على نقود من أجور البغاء مما أوقعه تحت طائلة القانون البريطانى رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٦». الرجل الذى أدين قانونا بأنه «جعل من فتاة يقل عمرها عن ٢١ سنة تمارس الجنس مع آخرين».. الرجل الذى لم يكن بلطجيا فى الشوارع الخلفية ولا تاجرا يوزع المخدرات، وإنما طبيب عظام مرموق، جزء من الصفوة البريطانية فى بداية الستينيات، عرف بميوله الفنية، وبقدرته الفائقة على رسم بورتريهات الأشخاص.. لاسيما هؤلاء الذين كانوا ينتمون لقمة المجتمع، وكان دوما حريصا على علاقته بهم وتوفير النساء لهم.

وبهذه الصفات كان الدكتور ستيفين هدفا من أهداف إيفانوف.

يقول الجاسوس الروسى العارى : «بقيت ستة أشهر فى لندن أحاول وضع خطة مناسبة لتحقيق أهدافى، والوصول إلى قلب المعلومات دون نجاح يذكر حتى قابلت

«كولين كوت» رئيس تحرير جريدة الديلى تلفراف فى حفل أقيم فى السفارة السوفيتية فى نوفمبر ١٩٦٠.. كان الهدف من الحفل هو اجتذاب شخصيات بريطانية مرموقة أختار من بينها من يصلح لتمهيد الطريق حتى أفتح فجوة فى نظام الأمن القومى الإنجليزى المعقد.. ولقد كنت أعرف مدى خطورة ذلك وأنى واضح لإدارة المخابرات البريطانية التى كانت تضعنى تحت المراقبة ليل نهار.. ولذا كان الحفل فرصة عظيمة بعيداً عن أعين مكافحة التجسس».

هكذا عرف إيفانوف رئيس التحرير المرموق، وتوطدت العلاقة، ووصل الأمر إلى حد أن قام كولين كوت بدعوته على الغداء فى نادى «جاريك» الذى ترتاده الشخصيات الهامة وهناك قدمه إلى الدكتور ستيفن.. ومن خلال هذا الأخير وجد الجاسوس السوفيتى نفسه فجأة داخل صفوف الطبقة العليا فى بريطانيا.. خاصة حين تمت دعوته إلى حفلات اللورد استور فى منطقة كليفدن.. حيث القصر الفخيم الذى يزوره عادة عدد كبير من الشخصيات الإنجليزية البارزة.

لقد كان ستيفن صيدا سهلا وهاما لإيفانوف، فهو شخص له علاقات عديدة، ولا يتوقف عن الكلام، ولا يتوقف عن التفاخر بنفسه، وعن مرضاه من المشاهير.. وقد أرسل إيفانوف تقريراً إلى قيادته فى موسكو حول هذا الرجل وحول كوخ صغيرة يستأجره فى مزرعة اللورد استور.. وكان الرد واضحاً: «امض فى طريقك، واستخدم هذا الطبيب فى تحقيق أغراضك، مع التركيز بصفة خاصة على اللورد استور.. وتذكر أن ما يقال فى قصر كليفدن - مقر اللورد - اليوم سوف يصبح السياسة التى يمارسها حزب المحافظين فى الغد»!

ومن خلال علاقته بالدكتور ستيفن عرف إيفانوف أن طبيب العظام يجذب النساء للترفيه عن معارفه، وعرف أيضاً أن اللورد أستور يتيح لضيوفه فرصة الاختلاط مع الفتيات، وأن كثيراً من الشخصيات العامة تذهب إلى قصره لاهتمامات جنسية.

وفى غضون هذا ظهرت كريستين كيلر.

«إنها امرأة ذات جاذبية خاصة، صارخة، تعيش مع ستيفن فى شقة مع فتاة أخرى تعمل راقصة فى ملهى ليلى، كانت هى الأخرى جذابة جداً.. وقد انتبهت إلى أن

ستيفن يعيش مع فتاتين فى شقة واحدة فى وقت واحد.. وقد سألته عن هذا فقال لى
إننى أريد لهما أن يحصلوا على ما فى الحياة من حب وسعادة ومال.. أنا أساعدهما
على هذا وأقدمهما لأصحاب النفوذ والأثرياء.. هكذا قال إيفانوف فى مذكراته.

فى إحدى هذه المرات التى كان الدكتور ستيفن يقدم فيها كريستين كيلر إلى
الصفوة البريطانية ظهر بطل الفضيحة.. الهدف.. الضحية.. الذى لم يتمكن من أن
يتمالك أعصابه أمام جمالها.. إنه «جون بروفيديو» وزير الحرب البريطانى.. الذى
وجد نفسه - رغم أن زوجته كانت معه - قد وقع أسير هذا الجمال شديد القسوة..
وكيف يفلت وقد رأى هو وغيره كريستين تخرج من حمام السباحة فى قصر اللورد
وكانها فينوس.. لقد دفعه هذا - فى وجود زوجته الممثلة المعروفة فاليرى هوسيون -
إلى أن يطارد كريستين.. يلاحقها فى كل مكان.. ويذوب ضائعا فى رحابها.. حتى أنه
أصر على أن ينزل معها إلى حمام السباحة فى اليوم التالى.. حيث أخذ يلعب ويلهو
ويدلك ولمس وأمسك وسقط فى فخ كريستين كيلر.

ومن المثير أن سقوط هذا الوزير فى فخ تلك الفتاة الصاروخ كان متزامنا مع
تصاعد علاقة إيفانوف مع ستيفن.. ومن هنا كان إيفانوف قريبا مما يحدث بين الوزير
وكريستين منذ اللحظة الأولى.. حتى أن ستيفن قال له ذات مرة فى عام ١٩٦١ :
«إيفانوف.. أرجوك خذ كريستين معك إلى لندن.. ابتعد بها عن هنا.. إن بروفيديو
سوف يفقد عقله بسببها».

وركبت كريستين السيارة مع إيفانوف فى طريق العودة من قصر اللورد استور..
وفى الطريق بدت ملامح الشخصية، التى تتميز بها كريستين كيلر واضحة تماما.. إنها
تحب ستيفن.. وستيفن يستخدمها.. وهى تحاول اصطياذ بروفيديو.. ورغم ذلك لم
يكن لديها مانع أن تمارس ضغوط الأنثى على إيفانوف داخل السيارة.. فكان أن أدرك
أنه أمام قبلة موقوتة، يجب أن تفجر فوراً.. ومن هنا استجاب لها.. وقبل دعوتها إلى
شقة ستيفن.. حيث عاملته كعشيق تعرفه من زمن وتهميم حبا به.. وبداية من هذه
اللحظة صار جسد هذه المرأة هو وسيلة الاتصال بين وزير الحرب البريطانى
والجاسوس السوفيتى..

كان الوزير صاعد النجم تقول المؤشرات أن أمامه مستقبلا باهرا، فى الخمسين من عمره، فى مرحلة سنية تجعله دوما فى حالة حرص على أن يثبت أنه لم يزل قادرا على أن يفرض سطوته على امرأة صغيرة.. لكن الواقع كان يقول أن كريستين بما تملكه من سنوات الربيع البكر هى التى فرضت سطوتها عليه.. ومن هنا كان يجرى وراءها.. ويذهب إلى شقة الطبيب فى غيابه.. وينام معها.. ويذوب.. ويضيع.

كان يأخذها إلى الملاهى.

كان يذهب بها إلى المطاعم.

كان يصطحبها فى داخل سيارته إلى جولات فى مناطق بعيدة..

ولم يكن يتراجع أمام ضغوط الرغبة عن أن يستغل غياب زوجته عن البيت، وأن ينتظر موعد نوم الخدم، ثم يدخل كريستين إلى البيت حيث يمارس عشقه لها.

وكان من الطبيعى أن يكون إيفانوف موجودا مع كريستين فى ما قبل وما بعد كل لقاء.. يوجه لها الأسئلة.. ثم يعود ليلتقط الإجابات الاستراتيجية التى ألقى بها الوزير فوق الجسد العارى.. فقد بدا هذا الجسد وكأنه الوثيقة التى كان يستقى منها الجاسوس معلوماته الهامة يوما تلو آخر.

واقع الأمر أن الجاسوس القواد لم يكن يقف بطموحه وأحلامه عند هذا الحد. كان يريد ما هو أكثر وأبعد.. فحسب ما جاءنى فى مذكراته يقول : كانت خطتى هى حصار الوزير بروفيميو وتجنيدده لحساب المخابرات السوفيتية، ليكون بذلك أكبر صيد يقع فى شباكنا، من خلال تهديده بكشف علاقته مع كريستين كيلر.. كنت أخطط لالتقاط صور فاضحة لهما.. ثم أستخدم هذه الصور فى تهديده.. وابتزازه.. كنت واثقا من أنه إما أن يضحى بمستقبله المهنى ومكانته الاجتماعية واستقراره الأسرى أو أن يتحمل الفضيحة.. كان من الطبيعى أن يرضخ فى النهاية ويصبح كالحاتم فى إصبعى.

وحسب ما جاء فى نفس المذكرات فإن الخطة التى عرضت على موسكو، ووافقت عليها، وكانت فى طريقها لإتمامها.. كانت تقضى بأن يقوم عميل سوفيتى

آخر، بخلاف إيفانوف بابتزاز بروفيميو.. حتى لا يكشف الأول.. لكن الخطة لم تتم.

كانت نقطة الضعف هي كريستين كيلر نفسها.

القنبلة الموقوتة.

كان الجميع يحاول الاستفادة منها.. ستيفن من خلال لقاءاته معها واستخدامه لها في علاقاته.. وإيفانوف الذي كان يوظفها في جمع المعلومات.. وبروفيميو الذي كان قد جعل منها عشيقته له.. ولكن الجميع وسط كل هذا الكم من الفوائد الذي كانوا يجمعونه من وراء القنبلة نسوا طبيعتها الأصلية.. نسوا أنها عاهرة.. مستهتره.. منفلة.. ساقطة.. نداء جسدها أقوى من أى نداء.. ويمكن لها في نفس الوقت الذي تنام فيه مع وزير الحرب البريطانى أن توافق على إقامة علاقة مع زنجى من أبناء جزر الهند الغربية.. فقير ضائع.. بل إنها مضت إلى ما هو أبعد حين تلاعبت بمشاعر اثنين من هذا النوع.. الأول اسمه لاكى جوردون والثانى اسمه إيد جكومب.. وحين تكون هذه هى طريقة كريستين كيلر فى الحياة فإنه لا يمكن بالتالى أن تكون مفيدة لصالح الأهداف السياسية.. فهى لم تكن مدربة.. ولم تكن تعرف خطورة اللعبة التى تمارسها.

وكان أن انفجرت الفضيحة.

وذات يوم رفضت كريستين كيلر دخول إيد جكومب إلى بيتها. أنكرت وجودها.. ثم أغلقت صديققتها مارلين ديفينز الباب فى وجهه.. فعاد إلى السيارة التى كان يركبها.. لكنه فجأة لمح الفتاتين خلف ستائر النافذة تتأكدان من أنه كان قد ذهب.. فرجع غاضبا إلى البيت.. وأخرج مسدسه.. ووجه إلى الباب ثلاث طلقات، ثم إلى النافذة طلقتين وطلقة أخرى فى الهواء «القصة الكاملة لكريستين كيلر - الدكتور سيد أبو مسلم - مكتبة مدبولي الصغير».

وعلى الرغم من أن أيا من هذه الطلقات لم تصب كريستين أو صديققتها، إلا أن هذه الطلقات كانت كافية لإثارة القصص والحكايات حول هذه الفتاة، وكانت كافية لإطلاق القنبلة وتفجيرها فى مجد الدولة البريطانية.

لقد كانت الأرض قبل هذا الحادث قد مهدت للانفجار..

فقبل أشهر من هذا الحادث كان سكرتير عام مجلس الوزراء البريطاني السيد نورمان بروك قد دق جرس باب شقة الطبيب ستيفن وارد، وكان متأكدا من وجود جون بروفيميو فى الداخل مع كريستين كيلر.. وقد فوجئ به بروفيميو.. وتصور أنه جاء لينصحه بالابتعاد عن الفتاة.. لكن نورمان قال له : «لقد جئت إلى هذا المكان كي أقول لك أنه من غير المفضل أن تواصل صداقتك مع الدكتور ستيفن الذى عرف بأنه صديق للسوفييت».

وفى اليوم التالى كتب بروفيميو خطابا إلى كريستين كيلر، على ورق رسمى، مسبوق بكلمة «حبيبتي». وفى هذا الخطاب اعتذار عن موعد لقائهما التالى.. ولم يكن يقصد أن يقطع علاقته بها. لكنه كان يعبر عن حالة قلق عارمة انتابته منذ تمت زيارة نورمان بروك له.. وخاصة أنه الرجل المسئول عن جهاز الأمن.

واقع الأمر أن رائحة الفضيحة كانت قد فاحت. وأن المعلومات عنها كانت تتناثر فى كل مكان.. بل إن عدیدا من الصحف كانت لديها قصص كاملة عما يحدث دون أن تملك الدليل الذى يساندها إذا ما حدث صراع قانونى مع الوزير.. ومن هنا لم تكن تتمكن من النشر.. ورغم ذلك اخترق محرر شائعات هذا الحصار وراح يكتب فى مجلة «زى كوين» عن القصة دون أن يذكر الأسماء : «إننى أود أن أعرف إلى أين ستنتهى الأحداث؟.. ففى بيت أحد المشاهير، ما أن تغادر سيارة روسية من نوع زيغ بابيه الأمامى حتى تصل سيارة فاخرة يقودها سائق فى زى رسمى لأحد كبار رجال الدولة والذى ينزل منها ليدخل نفس المنزل الذى تركته تلك الشخصية السوفيتية». «المصدر السابق».

وانطلق الرصاص على منزل كريستين كيلر.

ومع انطلاقه رفعت القيود التى وجدت الصحافة نفسها أمامها. ذلك أن صاحب الطلقات.. «الزنجى» العشيق السابق لكريستين كيلر ألقى القبض عليه.. وروى بعض الحكايات.. وراح يقول أن الفتاة التى عاشها لبعض الوقت مولعة بإيقاع المشاهير

والأغنياء.. وأدى هذا إلى تزايد الاهتمام بالمفتاح الضعيف فى القصة.. بالورقة الأكثر هشاشة.. بـ كريستين كيلر.

ولم تتوان هى عن أن تستجيب لهذه المؤشرات. عاهرة.. صغيرة السن.. قليلة الخبرة.. مستهترة.. تسعى إلى المال.. وتحلم بالثراء.. وفى يدها خطاب من رجل هام كتبه على ورق رسمى.. والخطاب له ثمن باهظ.. والصحف تريد أن تشتري.. وقد اشترت بالفعل صحيفة صنداي ميرور هذا الخطاب بألفين من الجنيهات الاسترلينية.. لكنها لم تنشره وانتظرت لبعض الوقت، خاصة أنه كان قد سبق - فى هذه الأثناء - أن تم سجن صحفيين رفضا الكشف عن مصادرهما فى قضية جاسوس اسمه «فامال».

وراحت الصحف تنشر التلميحات.

لكن كريستين كيلر، الوحيدة غير الملتزمة بقواعد اللعبة، كانت تذهب بعيدا.. ولم يكن غريبا وإن كان مثيرا أنها حين تم استجوابها فى حادث إطلاق النار تحدثت عن أن الدكتور ستيفن طلب منها أن تحصل من وزير الحرب البريطانى جون بروفيميو على معلومات عن أمور تتعلق بالأسرار الذرية وعما أعطته بريطانيا من سلاح ذرى لألمانيا الغربية.

ونقل إلى الوزير هذا السر.. فنفى.. وقال : «لا أساس لهذا من الصحة».. وهدد بمقاضاة كل من يفجر حوله الشائعات.

ولم تمالك الصحف نفسها، فراحت جريدة «الديلي إكسبريس» فى هذه الأثناء تكتب قصة نصفها صحيح ونصفها كاذب بهدف الضغط على الدملى كى يفتح ويفرز ما فيه.. وتحت عنوان «صدمة وزير الحرب» قالت إن جون بروفيميو عرض تقديم استقالته لكن رئيس الوزراء طلب منه البقاء فى منصبه. وبجانب هذا الخبر نشرت الصحيفة خبرا آخر عن اختفاء كريستين كيلر.

وكان الربط بين الخبرين واضحا.

وحدثت ضغوط أخرى فى مجلس العموم، وراح نائب من المعارضة يقول فى البرلمان : «إن الحديث عن الشائعات التى تنال من الشخصيات الهامة يدعونى إلى التحدث عن شخصية لها مكانتها، وهو ليس من رجال الصحافة وإنما هو عضو هام من الحكومة، فقد ترددت بشأنه شائعات هامة.. ومصير ذلك المسئول فى يد الصحافة التى لم تواتها الشجاعة حتى الآن لنشر ما لديها».

وأضاف : «إننى أستعمل حقى فى أن أطلب من وزير الداخلية أن يتحدث إلينا بشأن الشائعات التى يعرفها، والمتعلقة بحادث إطلاق النار من أحد أبناء جزر الهند الغربية.. على الأنستين كريستين كيلر ومارلين ديفينز..».

وأمام هذه الضغوط، وخاصة أن سبعة من كبار المسئولين واجهوا جون بروفيميو بقصة الخطاب المثير، طلب الوزير من رئيس الوزراء أن يلقي بياناً خاصاً.. فوافق.. وكان البيان الذى قال فيه : «إن كل ما يقال عن أننى على علاقة باختفاء الأنسة كيلر لا أساس له من الصحة، لقد كانت علاقتى بها علاقة صداقة عادية، ولا توجد وراءها أية شوائب، وأنا لن أتردد فى مقاضاة من يروجون الشائعات ضدى».

لكن هذا البيان لم يمه القضية، ولم يغلق الملف، خاصة أنه جرى الاستعداد لإجراء استجواب جديد للوزير.. فما كان منه إلا أن كتب إلى رئيس الوزراء هارولد ماكميلان خطاب استقالة : «لقد كنت قد ذكرت فى بيانى أنه لم تكن لى أية علاقة مشينة مع الأنسة كيلر. ويؤسفنى اليوم أن أقول أن هذا كان يخالف الحقيقة وأننى ضللت زملائى أعضاء مجلس العموم.. وكنت قد لجأت إلى هذا لحماية أسرتى وزوجتى.. ولكنى تبينت أننى بهذا الخداع أذنبت.. ولا أستطيع أن أظل عضواً بالحكومة أو بمجلس العموم البريطانى.. إننى لا أستطيع أن أصف مدى ندمى وشعورى بالخجل».

كان من الواضح إذن أن الرياح أقوى من الوزير. وأنه كان يحاول أن ينحني للعاصفة، التى عصفت به، والتي كان يتخيل أنه باستقالته هذه سوف يتمكن من إنقاذ الحزب والحكومة من فضيحة بالغة القسوة.. لكن هذا لم يكن هو الذى حدث.. إذ ما

أن اختفى بروفيميو حتى راحت المعارضة والصحافة تبحث عن فريسة أكبر وأهم.. ولم يكن أمامهم سوى هارولد ماكميلان.. رئيس الوزراء نفسه.. وكان المبرر هو : كيف يؤيد رجلا من هذا النوع ويعينه في ذلك المنصب الخطير ! وكان أن نشر الخطاب الشهير.

وكان أن راحت الصحف تتسابق على نشر مذكرات كريستين كيلر.. فدفعوا لها ٢٤ ألف جنيه استرليني، ومقابل هذا المبلغ روت الكثير، وتحدثت عن العلاقة مع وزير الحرب، ومع الملحق البحري السوفيتي ومع الدكتور ستيفن. ودارت العجلة.

وحوكم ستيفن. وعوقب.

واستقال رئيس الوزراء.

أما إيفانوف، القواد الجاسوس. فلم يكن أسعد حالا، كان في أسوأ مراحل حياته، رغم أنه كان مقبلا على إنجاز هام خطير.. إذ سرعان ما تم استدعاؤه إلى موسكو، وفي خلال لحظات من إطلاق الرصاص على كريستين كيلر.

إنه هو الذي قال فيما بعد حين كشف نفسه في مذكرات «الجاسوس العاري» : إنني أكره هذه الفتاة، لقد هدمت المعبد على الجميع، وأفسدت خطتي، وحين عدت إلى موسكو لم يوجه لي أحد الشكر على ما قمت به من جهود.

لقد كانت نهاية مأساوية للجميع.

ونهاية عنيفة للتربح السياسي من الدعارة.

نهاية لقواد حاول استغلال البغاء في السياسة.

نهاية لواحدة من مراحل ظاهرة انحلال الصفوة في واحدة من أهم دول العالم.

5

الجنس في عالم الجنس

«وفي سبيل صفقة
الطائرات كانت جودي
ترقص بمايوه شفاف أمام من
بيدهم قرار الصفقة».

جودى.. هذا هو اسم تلك الفتاة الأمريكية الرائعة التى لا يمكن وصفها.

جودى.. قطعة من القمر الفضى برومانسيته التى كانت قبل أن يفسد علماء الفضاء صورته فى قلوب وعقول العشاق.. النقطة الأولى فى نهر الرقة الذى انطلق من نبع بكر لم يمسسه بشر ولم يسيء إليه تلوث.. صورة الأنوثة الحقيقية قبل أن يفرق العالم فى اختراعات التزييف المعروفة باسم أدوات التجميل.. جودى.. هذه الفتاة الحلم التى لم تكن تتوقع يوما أن جسدها سوف يقودها إلى فضيحة سياسية كبرى رغم أنها كانت تستخدمه بشكل عام.

هذه الفتاة التى قبلت ذات يوم أن تستعمل فى الترفيه عن عدد من كبار المسئولين الأمريكيين، حين ارتضت أن تقوم بالسباحة أمامهم فى ثوب بحر شفاف له لون الجسد، تحولت إلى ورقة فى ملف.. ملف أكد أن الدعارة فى القرن العشرين لم تعد قاصرة فقط على نسوة الشوارع وشبكات البغاء السرية والعلنية، والتى يحكمها منطق : «جسد مقابل أجر».. وإنما أيضا صارت - أى الدعارة - مؤسسة من نوع خاص لها أفرع فى مجالات الحياة.

إنها فتاة نموذج، من بين نماذج عديدة أخرى، أكدت أن مؤسسة الدعارة تتطور فى كل يوم حتى أنها يمكن أن تصل إلى مشروع بناء طائرة ضخمة لصالح جيش دولة هامة هى الولايات المتحدة.

لقد كان هذا فى غضون الحرب العالمية الثانية، وكان سبب البحث فى ملف جودى وأخواتها هو أن لجنة تشكلت للتحقيق فى أسباب قيام الحكومة الأمريكية بإنفاق ٢٠ مليون دولار لكى تبنى الطائرة.. وكان سبب التحقيق الذى وصل فى بعض مراحله إلى الكونجرس هو أن أربع سنوات كاملة قد مرت دون أن ينجح المليونير هوارد هوج الذى كلف بالمشروع فى أن ينفذ ما اتفق عليه.

كانت الفضيحة ذات رائحة تزكم كل الأنوف التى تصل إليها، وهذه الأنوف فى وقت ما لم تعد هى فقط أنوف المسئولين فى دوائر الدولة.. وإنما أيضا أنوف المواطنين العاديين بعد أن صارت القضية محل نقاش الرأى العام.. خاصة أن هناك تقارير

أكدت أن هناك سلوكا غير أخلاقي قد تم اللجوء إليه كى تتم الموافقة على مشروع الطائرة.. رغم أن عددا كبيرا من كبار قيادات سلاح الطيران كان يرى أن المشروع فاشل تماما.

كان المشروع فاشلا وغير دقيق والتصميمات تؤكد أن الطائرة لن تطير أبدا.. ولكن كل هذا كانت تتم مداراته وتجاوزه وتخطيه فى الحفلات.. ذلك أن قرار المشروع لم يكن يدرس فى المكاتب ومراكز الدراسات وإنما على الموائد والأسرة وفى غرف النوم العامة بجودى وأخواتها.

وصاحب المشروع رجل له صيت وباع كبير، نوع من رجال الأعمال الذى نجح فى أن يجعل لنشاطه زاويتين.. زاوية أعمال عادية وزاوية أعمال فنية.. وقد نجح فى أن يوظف الثانية لصالح الأولى.. خاصة أنه كان رجلا معروفا فى مجال الإنتاج السينمائى فى هوليوود منذ العشرينيات.. وبهذه الصفة كان يستطيع أن يوفر عددا هائلا من النجوم والنجمات كى يحضرن حفلاته التى يوظفها لصالح المشروعات التى يبحث عنها.

واسم هذا الرجل، كما سبق، هو هوارد هوج. ولم يكن هذا الرجل يقوم بكل هذا بنفسه، ذلك أنه أدرك بذلك عال أن تلك مهمة تحتاج إلى رجل من نوع خاص.. جونى ماير.. مساعد هوج الأول ومسئول العلاقات العامة فى مؤسسته. والذى تؤكد خلفيته أنه رجل من هذا الطراز الذى يصلح لأن يكون قوادا.. فهو عمل فى الماضى فى ناد ليلى.. ثم عمل مندوبا للدعاية ثم مسئولاً عن العلاقات العامة فى شركة وارنر للأفلام، ثم مع مستر هوج حيث كان «يفعل كل ما يأمره به».. كما قال هو بنفسه حين سأله السيناتور فرجسون مسئول اللجنة التى كلفها مجلس الشيوخ بالتحقيق فى الموضوع.

لقد كان ماير قوادا مبدعا، وقانونيا، لديه دفاتر حسابات متكاملة عن كل ملين قام بانفاقه، لاسيما أن هذه الدفاتر كانت تقدم إلى سلطات الضرائب كى تخصمها من

أرباح مؤسسة هوج.. وهى نفسها الدفاتر التى قدمت فيما بعد إلى لجنة مجلس الشيوخ حيث كانت الفضيحة بجلالجل.

وقد كان مثيرا للغاية أن هذه اللجنة تحقق فى مشروع طائرة حربية، وتجد أمامها مستندات من نوع داعر.. كأن ترى مثلا تقريراً عن المصروفات قدمه جونى ماير إلى هوارد هوج عن عمل يوم قام به.. دون فيه : ٣٧ دولاراً قيمة عشاء فى مطعم، ومائة دولار للآنسة كرافت، و٧٥ دولاراً للآنسة بلاك.. وبجانب هذين الاسمين سجل عبارة «ترفيه». وفى نفس الوقت لم يكن «ماير» يخجل من أن يضيف إلى التقرير إيصالات عديدة، وقوائم أسماء سيدات، وأرقام غرف فى فنادق، مع اسمين لمسؤولين بارزين.. أحدهما وزير والثانى حاكم ولاية.. وكلاهما تتم «الشرفيه» عنهما على نفقة هوج.

ودارت عجلة التحقيق.

وتدخلت الصحف. وكان أن ظهرت جودى من خلال صحيفة هيرالد إكسبريس.. حيث روت قصتها : «كنت أعمل مساء فى مصنع خاص للطيران، وأقوم بالتمثيل نهاراً، ثم ظهرت صورتى فى إحدى مجلات الشركة وهى تحكى قصة عالمى المزدوج فى الليل والنهار، وقد أطلقت عليّ المجلة ألقاباً عديدة منها «السباحة العارية». وبعد أيام من نشر هذه القصة اتصل بى جونى ماير، وحدثنى عن عملي، وقال لى أن المستر هوج رأى بالمايوه.. وهو يريد أن أصبح فى حفلاته.. مقابل أن يساعدنى فى تنفيذ اختراع لى.. والاختراع عبارة عن حوض استحمام من نوع جديد.. مغطى بالمرايا من كل جوانبه بحيث يعطى المتفرج شعوراً بأن الماء يمتلىء بعدد لا حصر له من الحسناوات فى اللباس العارى.. وقد وافقت».

ولكن ما الذى كان يحدث فى الحفلات بالضبط؟

تقول جودى : كانت تبدأ بالعشاء فى ملهى فاخر، أو فى النادى الليلى فى بيفرلى هيلز.. وعادة ما يكون هناك عشرة رجال.. كل رجل معه امرأة.. بعد العشاء يتحرك الجميع إلى عزبة هوج الخاصة. العزبة بها قصر واسع. وقد اشتراها هوج لأن

الضيوف يحتاجون إلى خدمات الفنادق الفاخرة وهذا لم يكن متوافراً أيام الحرب العالمية.. وفي العزبة بار متنقل يمر على الضيوف وهم يشاهدون الترفيه.. والترفيه عبارة عن استعراض السباحة في مايو له لون لحم الأنثى.. بحيث يتوهم المشاهدون أن جسد المرأة أمامهم لا يغطيه شيء.

ورغم الضجة التي أثارها التحقيق، وأثارها شهادة جودي، إلا أن هوارد هوج لم يكن مكترثاً.. إذ قال أمام لجنة التحقيق: «ما الخطأ في الترفيه عن الأصدقاء.. إن استخدام الخمر والفتيات والترفيه الباهظ للإنفاق على عقود الشراء ليس حدثاً شاذاً.. فهو أسلوب استخدمته الشركات من قبل وسوف تستخدمه من بعد».

هذه القصة الهامة وردت بالتفصيل في كتاب sex in business للمؤلف الأمريكي اليساري جاري جوردون، وقد ترجمته زينبات الصباغ في كتاب حمل اسم «تجارة الجنس» صدر عن مركز الحضارة العربية، وقد كان كل موضوعه هو الحديث عن استخدام الدعارة في مؤسسة الأعمال في الولايات المتحدة.

ولم تكن هذه هي القصة الوحيدة التي رواها جاري جوردون، ومع ذلك فقد كان هدفه من كل الحكايات التي استند إليها أن يقول أن فتاة الترفيه ليست سوى عاهرة.. وأن رجل الأعمال الذي يستخدمها ليس سوى قواد. هذا الواقع الصريح أو تلك الحقيقة البشعة هي التي نجعلنا هنا في هذا الفصل نبقي وقتاً أطول مع جاري جوردون باعتباره الوحيد تقريباً الذي رصد هذه الظاهرة في المجتمع الغربي.. ولا سيما في الولايات المتحدة.

لقد نقل جاري جوردون عن برنامج إذاعي حمل اسم «تجارة الجنس» في عام ١٩٥٩ أنه: يوجد في نيويورك وحدها نحو ٣٠ ألف فتاة ترفيه.. سكرتيرات وفتيات استقبال ومدرسات، عارضات أزياء وفتيات مجتمع وممثلات وربات بيوت يحتجن المال.. وفي بعض الحالات يشترك كبار الرؤساء في ترتيب الترفيه وفي أحيان أخرى يقوم بهذا من هم في مستوى أقل.. وقال البرنامج الإذاعي إن هذا الرجل «المختص باسم الجنس» في قسم المبيعات يستطيع في لحظة واحدة أن يحضر أي فتاة ومن أي

نوع إذا ما شعر لوهلة أن قرار الشراء سوف يتم.. وفي هذا السياق يروى أن مسئولاً في شركة نجح في أن يجمع في الترفيه الذي قدمه للمشتري الصيد مع الجنس في وقت واحد. حين أعد قارباً عبأه بصناديق البيرة والويسكى مع أدوات الصيد وفتاتين شقراوين».

واقع الأمر أن هذا الكتاب لا يقف عند ذلك الحد من ضرب الأمثلة عن حالة بعض شركات المال والأعمال الأمريكية التي تستخدم الجنس في إتمام صفقاتها.. إنه يتجاوز هذا إلى أمثلة عديدة ومختلفة تؤكد أن هناك مؤسسة كاملة تقوم بهذا في هذا المجال.. مؤسسة وهمية.. نشأت من خلال اتفاق عام على توظيف الدعارة للترفيه في الأنشطة، وبحيث تحولت الشركات إلى مكاتب قوادة عريضة ومتعددة ومتفرعة.. يمكن أن يصل الحال بأحد العاملين فيها أن يطلب من فتاة عاملة في شركة أن ترتدي ملابس داخلية رخيصة من قماش تافه وأن تتصرف في الغرفة التي حجزها في الفندق بسذاجة وخجل لأن العميل يحب هذا.

ولقد وصل الأمر مداه في يناير ١٩٥٥ حين قتل شخص اسمه «سيرج روبنشتاين».. بدأ حياته بأن اشترى حصة من الأسهم في شركة مطاعم باريسية، واستخدم الجنس في أن يدعم نشاطه المالي في فرنسا ثم في إنجلترا.. وقد بلغ الأمر أنه كان يضع أجهزة تصنت في فراش المومسات اللاتي يوظفهن خاصة في ليالي العمل مع كبار العملاء، حتى تصبح المحادثات السرية بين العميل والداعرة وسيلة يستطيع أن يسيطر بها على هذا العميل أو ذاك.

وحين قتل هذا الرجل اتضح للبوليس أن لديه قائمة بأسماء وأرقام تليفونات نحو ألف شخص.. رجل وامرأة.. واتضح أيضاً أن هناك عدداً مساوياً من البشر لديه الدافع كي يقتل سيرج روبنشتاين.

إنه نموذج لقواد من نوع خاص.

قواد العصر الحديث، الذي تختلف صورته عن الصورة التي كونها الناس من قبل عن القواديين. قواد من هذا النوع الذي يوظف النساء لصالح صفقة طائرات،

ويوظفهن للسيطرة على أثرياء البترول الراغبين في عقد الصفقات، أو لترويج بضائع في طول العالم وعرضه.

والغريب في الأمر أن هؤلاء القوادين الجدد لا يخجلون من أن يسجلوا في الدفاتر ميزانيات هذه الأنشطة كي تخصص من حسابات الضرائب. والمثير أن الوضع القانوني في الولايات المتحدة سمح لهم بهذا فيما بعد عام ١٩٣٠ حين تم إرساء ما يسمى بمبدأ «كوهان» في حكم محكمة.. صار بعد ذلك القاعدة التي يسير عليها التعامل مع مصلحة الضرائب. ففي عام ١٩٢٨ سجل «كوهان» هذا في حساباته أنه أنفق ٢٢ ألف دولار من أجل الترفيه. ورفض مكتب الضرائب هذا الاستقطاع. ورفض كوهان بدوره أن يدفع.. وقدم أدلته إلى محكمة الضرائب. وقال أنه رجل مشهور ينفق كما ينفق المشاهير، وأحضر كل الشيكات التي سلم بها مبالغ كبيرة للممثلين والممثلات.. وحكمت المحكمة لصالحه.

وفي عام ١٩٤٦، وبعد الحرب العالمية الثانية قال تقرير للجنة تابعة لمجلس الشيوخ أن إحدى الشركات أنفقت في أربع سنوات مبلغ مائة وستين ألف دولار على الترفيه.. بكل وسائله بما في ذلك الفتيات. وفي عام ١٩٥٤ قال مندوب من مصلحة الضرائب للجنة أخرى تابعة لمجلس الشيوخ أيضا أن شركة صغيرة أنفقت في عام نحو ٤٨ ألف دولار على فتيات الترفيه.

إن هذا يعني أن هذا الأسلوب في العمل صار منتشرًا تمامًا.

لكن الكتاب الهام الذي نعتمد عليه هنا يؤكد أن الظاهرة لا تقف عند هذا الحد.. إذ أن هناك أيضا شكلا جديدا لهذا الترفيه اسمه «فتيات المؤتمرات».. وهو شكل يعني أن موظفي ومنظمي المؤتمرات الكبرى يستخدمون عددا هائلا من النساء للترفيه عن ضيوف المؤتمرات.. خاصة هؤلاء الذين حضروا بدون زوجاتهم.

في هذا السياق ينقل الكتاب عن صحيفة نيويورك تايمز في ٢١ فبراير ١٩٥٧ قصة كاملة تثبت هذا الأمر وتقول القصة : شهد أمس موظف موقوف عن العمل في شركة للإمدادات الكهربائية بأنه بناء على طلب أحد رؤسائه دعا فتاتين لحضور مؤتمر

الشركة لكي تقوموا بخدمات الدعارة. والشاهد الذي تحول إلى شاهد ملك حين اعترف بهذا العمل قال أنه اتصل بداعرة اسمها مس بوجارت وقال لها أنه يريد فتاتين لأن العملاء تكاثروا على مدير المبيعات، وقد يزيدون أوامر الشراء إذا لقوا من الشركة الاهتمام المناسب. ولسوء الحظ كان هناك تداخل في الخطوط ووصل الأمر إلى علم البوليس الذي كان مهتماً في هذه الأيام باستخدام الجنس في أغراض الشركات.

وقالت فتاة من بين الفتاتين : لقد كان مطلوباً مني أن أبيع جسدي إلى جانب بضائع الشركة. وقد كنت أحاول أن أخدم الشركة بقدر ما أستطيع. إن هذه ليست المرة الأولى التي أقوم فيها بهذا، فمن قبل قمت بمثل هذه المهمة وتمكنت أن أحصل للشركة على عقد بيع سبع عربات محملة بالبضائع. ولكن الذي حدث أن الزبون خفض قيمة الصفقة في اليوم التالي إلى أربع عربات فقط.. وما كان من مسئول الشركة الذي كلفني بالمهمة إلا أن اتصل بي وقال إذا جاءك هذا الوغد ثانية اقذفه به إلى قارعة الطريق فنحن لا ندفع مالا كي نرفه عن هذا النوع من البشر.

والأمثلة عديدة في هذا الكتاب.

ولكننا لا نتوقف عنده وحده.. ذلك أن هناك مصادر أخرى أكدت اتساع هذه الظاهرة وتنوع أشكال الدعارة وبالتالي القوادين، خلال الأعوام الأخيرة.. والفصل التالي يشرح ذلك بوضوح.

6

غزو فراشات الليل!

«كان طبيعيا للغاية أن
تنهار الدولة، وحين انهارت
ساد الفساد، وظهرت المافيا،
وانتعشت سوق القوادين،
فصدروا نصف مليون فتاة
إلى جميع أنحاء العالم».

«لاريسا».. فتاة روسية صغيرة، لم تتخط الربيع السادس عشر، بها ملامح جمال هذه المنطقة التي تقع في الشمال الغربي من العالم.. واحدة من أبناء جيل جديد لم ير العلم السوفيتي القديم الذي كان يحمل علامتى المنجل والمطرقة، تعبيراً عن اتحاد الطبقة العاملة من العمال والفلاحين.. بل إنها حتى لم تعرف شيئاً عن الشيوعية ولم تلقن تعاليمها في المدرسة والحزب وكافة المؤسسات السياسية الأخرى كما حدث مع أبيها وأُمها ومن قبلهما والديهما، حين كان الاتحاد السوفيتي هو القطب الثاني في العالم.. وحين كان لم يزل هناك مذهب سياسى اسمه الشيوعية.

إنها إحدى بنات هذا الجيل الذى جاء إلى الدنيا بعد البروسترويكا، بعد الانهيار، الذى حول هذه الدولة العظمى إلى فتافيت دول.. وكيانات أصغر حجماً.. كل منها صارت تسعى إلى اتجاه آخر.. إحدى بنات جيل عاش الانفتاح الروسى على الغرب فذاق مساوئه قبل أن يعرف إيجابياته. فتاة ليست لها علاقة بأية أنشطة سياسية أو أية أيديولوجيات سقطت وأخرى ارتفعت.. ولكنها رغم ذلك عانت من هذا التحول الفظيع الذى عانت منه بلدها، وصارت نموذجاً لآلاف من الإناث الروسيات اللواتى دفع بهن دفعاً إلى سوق الجسد بحثاً عن لقمة عيش.

قبل أن تكمل «لاريسا» عامها الخامس عشر كانت تعيش مع أمها وأختها الصغرى فى شقة صغيرة فى وسط موسكو.. إن الشقة تعد بعضاً من الرائحة التى خلفها الأب الراحل وراءه.. وهى كانت كل ما تملكه هذه الأسرة من حطام الحياة بعد التحول الدامى الذى حدث فى المجتمع.. وعلى الرغم من أن هذا «الملك» ليست له قيمة مؤثرة فى إطعام الأم والبنتين، إلا أنه كان فى النهاية حائط صد أخير لهن ضد التشرد والارتقاء على الأرصفة فى الشوارع قاسية البرودة فى هذه العاصمة التى لا ترحم.

لكن هذه الحماية الأخيرة أيضاً راحت.

ففى يوم فى بداية عام ١٩٩٧ طرقت مجموعة من الرجال باب الأسرة. وكان هدف هذه الطرقات هو تقديم عرض للأم والبنتين : «اتركوا الشقة وخذوا بدلاً منها منزلاً فى الريف».

لم يكن هناك خيار، فالأيدي الثقيلة التى جاءت كانت من القوة والبطش بحيث يجب الإنصات تماما لعرضها رغم أن الأسرة لم تكن قد عرضت أو طلبت ترك الشقة للاستفادة من قيمة الثروة العقارية التى يملكونها. وبالتالي كان من الطبيعى أن تستجيب الأسرة للشق المميز فى العرض .. أن تذهب الإناث الثلاث إلى هذا المنزل الريفى المزعوم للمعانة. وقد كان منزلا مزعوما بالفعل .. رغم أنه موجود وقائم .. إنه خرابه .. لا يقبل حيوان أن يعيش فيها .. فما بالناس إنسان.

ووفق منطق ساذج أو لنقل أمل أخير واهم، كان أن ذهبت الأسرة إلى قسم الشرطة .. إذ لم يكن لديهم أى نوع من أنواع السطوة أو القوة التى يمكن أن يقاوموا بها هذا العرض الإجبارى .. لكن هذا المنطق الذى دفع الأسرة للذهاب إلى الشرطة كان ساذجا وواهما ولا يدرك حجم التغير الذى حدث فى هذا البلد ..

فالبوليس لم يتحرك .. والسبب بالطبع أن رجال الشرطة متواطئون مع أصحاب العرض الإجبارى .. وأصحاب العرض هم بعض عناصر المافيا التى تحكم موسكو الآن .. وكان الحل البديل أمام الأم وابتئها هو الحياة فى مأوى للفقراء.

وفى هذه البيئة السياسية الفاسدة والعفنة ولد واحد من أهم أشكال الدعارة فى القرن العشرين، ونشأت واحدة من أبرز مؤسسات القوادة فى العالم .. ولم لا .. وقد توافرت العناصر الثلاثة اللازمة لهذا .. الفقرات .. والنظام السياسى المهترى .. والمافيا .. فى مدينة ليس فى قلبها الآن ذرة من رحمة.

لقد اختفى الحزب، وانهار الحلم القديم، هذا الحلم الذى كان قادراً على أن يوفر لكل الناس الخبز .. صحيح أنه كان خبزاً رديئاً مليئاً بالرمال والحصى .. لكنه على الأقل كان قادراً على سد البطون الجائعة .. أما النظام البديل فقد كان قادراً فقط على أن يوفر الجاتوه .. والجاتوه فى كل الأحوال يكون من نصيب فئة قليلة فى المجتمع.

والواقع أن الجاتوه يمكن أن يكون أقل كثيراً من مستوى هذه الطبقة الجديدة التى خلقها النظام البديل فى روسيا الآن. فحسب ما ذكره العدد السنوى من مجلة «فوربس» الأمريكية فى عام ١٩٩٧، فإن هناك ستة من أغنى أغنياء العالم يعيشون الآن

فى موسكو.. أغنياء من نوع غير متخيل.. يلعبون بالبلايين.. فى ظل أوضاع سمحت بأن يتحول مصنع قماش شهير على أحد جانبي النهر الذى يمر فى موسكو إلى فندق خمسة نجوم مكون من ٣٠٠ غرفة فاخرة.. وفى ظل أوضاع جعلت موسكو هدفا للمليونيرات العالم الغربى.. فصارت بها أفرع لمحلات ماكسدونالدز وكتاكى.. وصارت هدفا للملياردير الأمريكى دونالد ترامب الذى ظل طويلا يبحث عن مكان بارز يقيم فيه فندقا هاما داخل العاصمة الروسية.

هذا النظام الذى كان يقدمه الغرب إلى العالم على أنه رمز لإمبراطورية الشر، حيث لا حرية ولا ديموقراطية، كان قادرا من قبل على أن يفى بالاحتياجات الأساسية للناس.. كان حريصا على بناء المصانع قبل أن يبنى الفنادق.. كان حريصا على أن يساوى بين الناس.. وعلى الرغم من أنه كانت لهذا النظام مساوئه العديدة إلا أنه فى النهاية لم يخلق هذا التفاوت الطبقي الفادح الذى دفع بالروس إلى أن يفروا من الفقر إلى كافة البلاد الأخرى.. ومن هنا لا أظن أن أى مصرى كان يمكن أن يتخيل أنه سيأتى ذلك اليوم الذى يجد أمامه فى سوق العتبة وفى حدائق ميدان سفنكس عددا من الروسيات يقفن فى انتظار البحث عن مشترٍ لكاميرا قديمة أو جهاز راديو به عبق الصناعة التى كانت تتمتع بسمعة خاصة.

إن نفس المشهد يمكن أن تراه على شريط القطار، وعلى بعد ٨٠ كيلو مترا من جنوب موسكو، حيث يقف طابور طويل من باعة متجولين فقراء يحاولون بيع الأجهزة الصغيرة.. كاميرات، أجهزة تدليك، أوانى منزلية، مفكرات، أقلام.. ولكن لا مشترى.

وتقول مجلة نيوزويك الأمريكية فى عدد خاص أصدرته بمناسبة مرور ٨٥٠ عاما على إنشاء موسكو : «هذا النوع من القسوة صار معروفا الآن فى موسكو، حيث يمكن أن تجد خياطات فى مصنع قمصان تقبض كل واحدة منهن ٥٣ دولارا فى الشهر.. مبلغ ضئيل جدا.. بدون أية علاوة متوقعة.. وكثيرات منهن أرامل أو مطلقات. تريد منهن إدارة المصنع أن يعملن لمدة ثمانى ساعات كل يوم، مقابل هذا

الأجر التافه.. وإلا فإن العقاب هو الطرد.. وبيع شقق العائلات.. دون أدنى اهتمام من أى شخص فى السلطة».

فى هذه الظروف تحولت هذه المدينة التى كانت رمز لمحاربة الإمبريالية فيما قبل ذلك إلى عاصمة للجريمة. حيث يمكن ببساطة أن تجد فى الشارع سيارة مرسيدس محطمة وقتيلين على جانبيها.. الأول كان يملك ناديا ليليا والثانى حارسه.. والسبب هو خلاف مع أحد عناصر المافيا.. التى صارت وكأنها حزب بديل.. وحيث رصدت الإحصائيات ٩٥٢ قتيلا فى العاصمة خلال عام ١٩٩٦، و ٨٥٠ قتيلا خلال العام التالى. وتقول مجلة نيوزويك : إن نسبة الجريمة انخفضت بمعدل ٣٠٪ عما كانت عليه فى عام القمة ١٩٩٥. وانخفضت جرائم الاغتصاب والاختطاف والسطو المسلح بنسب تتراوح بين ١٧ و ٣٣٪.. وليس هذا بسبب عودة سطوة الحكومة ممثلة فى وزارة الداخلية، ولكن لأن الحروب الداخلية بين عصابات المافيا قد تم التوصل إلى حل لها. ولا يعنى هذا أن المافيا قد اختفت وإنما يعنى أن الأسطورة قد بدأت فى استعمال وسائل رفيعة المستوى كى تحقق أغراضها.. فابتعدت عن جرائم تتم فى الشوارع.. وتم استبعاد الهواة من الساحة.. وحلت مكانها مجموعات ليس هدفها الحرب وإنما هدفها فى الأساس جمع المال».

فى هذه الأجواء من الطبيعى إذن أن تفرض المافيا سطوتها. وأن تدفع المؤسسات الكبيرة لها إتاوة كى تحافظ على مصالحها.. هذه الإتاوة التى يطلق عليها فى روسيا وصف «كريشا».. أو «الغطاء».. وهى التى ارتضى بها الكثيرون من رجال الأعمال والذين يقولون : «إن الشرطة تكسب كثيرا حين تعين رجالها لحماية المتاجر والنوادر الليلية كحراس أمن.. لكن الأفضل بالنسبة لنا أن نلجأ إلى أحد رؤساء المافيا كى نحصل على الحماية»!

إن الصورة التى خلقت ظاهرة جديدة من ظواهر الدعارة لم تكتمل بعد. ذلك أن هذه البيئة هى التى خلقت على الجانب الآخر مؤسسات فاسدة.. كى يلهو فيها الأغنياء الجدد.. والطبقة النامية.. الصاعدة إلى أعلى.. ومن الطبيعى الآن أن ترى فى موسكو زحاما شديدا وطواير يقف فيها بعض الناس كى ينتظروا دورهم فى دخول مكان تتصاعد منه نغمات موسيقى الروك الصاخبة فى الداخل، حيث يقدم أصحاب

المكان عرضا للترويج يقضى بأن يحصل الزبون على عشرة أكواب من مشروب التكيلا المسكر جداً إذا طلب كوبين فقط.. سوف ترى عددا هائلا من الزبائن يرقصون فوق البار.. وعددا لا يحصى من النساء تم توظيفهن كى يقمن بعروض الإستربتيز.

هذا المكان اسمه «البطة العرجاء».. ربما يعنى دون قصد الإشارة إلى النظام السياسى القديم والنظام السياسى الذى حل بديلا له.. فكلاهما كان أعرج.. وربما كان اسم ملهى آخر تعبيرا موازيا عن الحالة الآنية فى روسيا.. فهو يحمل اسم «فوق وتحت» up and down .. إنه المكان الذى لا يدخله سوى من هم «فوق».. والذين يدفعون عشرة آلاف دولار فى كل عام كاشتراك يحق لهم به دخول الملهى.. والذين يدفعون هذا المبلغ بالطبع هم رجال الأعمال الفاسدون. وهنا يمكن أن يختار أى رجل واحدة من النساء الجميلات المتوافرات بشدة ويدفع لها ٥٠٠ دولار فى الساعة كى تفعل أى شىء له.

وكان موسكو أرادت أن تعوض كل الكبت القديم.. وكأن كل الفرائز كانت حبيسة.. وكأنها كانت مقيدة.. عطشى تماما.. وحين وصل إلى يديها الماء راحت تشرب حتى غرقت.

وقد كان الجميع يلهو ويلعب فى الملاهى الليلية ونوادى الإستربتيز.. بما فى ذلك وزير الداخلية أناتولى كوليكون الذى لم يتورع عن أن يحضر حفل افتتاح ملهى ليلى أقامه الممثل الأمريكى تشاك نوريس وظل ساهرا فى الملهى يلعب ويغترف من كل ما حوله حتى الفجر.

وربما يكون مفهوما، وإن لم يكن مقبولا، أن تعلن هذه المظاهر عن نفسها فى موسكو.. التى تريد أن تشبع رغباتها.. لكن الذى لم يكن مقبولا على الإطلاق هو أن تسعى صفوة هذا المجتمع الجديد إلى ما هو أبعد.. إلى استغلال سطوتها.. وفقر الآخرين.. فى إنشاء مؤسسة قوادة واسعة الأبعاد ومتعددة الأطراف ومتنوعة الأغراض.. مؤسسة هدفها غزو العالم بمئات الآلاف من أولئك الفتيات اللاتى يطلق عليهن اسم «فراشات الليل».

إنها مفارقة طريفة للغاية..

والمفارقة بين ما كان وما هو الآن.

ففيما مضى كان هدف المؤسسة القديمة في الاتحاد السوفيتي هو أن تصدر أفكارها وتوجهاتها وسياساتها.. من خلال الأيديولوجية الشيوعية.. إلى دول العالم.. كانت تدرب الكوادر والقيادات وتعيد التصدير.. وكان مقياس نجاحها هو مدى قدرتها على أن تجند أكبر عدد ممكن من البشر يروجون لها أفكارها هذه. أما الآن فإن المؤسسة الجديدة البديلة.. «المافيا».. لا تصدر هذه الأشياء وإنما خلفت «كومنترن» جنس - إذا جاز التعبير - هدفه هو تصدير البنات والاستفادة من ذلك إلى أقصى مدى.

ومن المؤكد أن هذه الظاهرة قد لفتت أنظار الكثيرين في العالم، خاصة إذا كانت عديد من دول العالم قد اعتبرت سوقا لهذه التجارة التي ينظمها عدد هائل من قوادي المافيا الروسية باهتمام شديد. وهو ما يمكن القول أنه دفع دولا مثل هولندا وسويسرا والإمارات وألمانيا وتركيا.. وغيرها، على الرغم من التباعد الجغرافي فيما بينها، إلى أن يكون لها قاسم مشترك واحد.. هو أنها صارت هدفا لعمليات القوادين المسماة «غزو فراشات الليل».

ومن المؤكد أن كثيرين في العالم قد رصدوا هذا. موسكو نفسها فعلت ذلك.. وكان هذا في خلال شهر نوفمبر ١٩٩٧ حين عقد هناك مؤتمر له عنوان خطير.. «تجارة النساء من دول الكومنولث السوفيتي بهدف الاستغلال الجنسي».. ومن عجب أن التي نظمت المؤتمر مؤسسة أمريكية غير حكومية اسمها «الشبكة العالمية للبقاء».. بالتعاون مع الرابطة العالمية لحقوق الإنسان وعدد كبير من المنظمات الأخرى.. وبمشاركة مندوبين من روسيا وسائر الجمهوريات السوفيتية الأخرى وممثلين من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

ولقد كانت مفارقة رهيبة أن تقف هيلين كوندويل الأمريكية، والمسئولة عن «الشبكة العالمية للبقاء» في مؤسسة تحمل اسم العالم السوفيتي الراحل أندريه سخاروف لتقول في مؤتمر صحفي : «إن المنظمة قد بدأت منذ سنتين تحقيقات سرية حول هذا.. وكانت النتائج فظيعة.. فالتحقيقات أظهرت تطورا عاصفا في نشاط المافيا الروسية في مجال بيع النساء بهدف الاستغلال الجنسي».

إنها عودة إلى الرقيق من جديد.

عودة إلى ما قبل التقدم وتحرير الإنسان.

والدليل أنه قد تم تصدير نحو نصف مليون فتاة من روسيا ودول الكومنولث الروسى إلى الشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا.. وهو رقم تحدث عنه الكثيرون ممن حضروا المؤتمر.. وقالوا أنه بذلك جعل من روسيا ودول الكومنولث منافسا قويا وهاما فى هذه التجارة لدول آسيا وأمريكا اللاتينية. وقد تحدثوا أيضا عن أن هذه التجارة متعددة الجنسية تحقق للمافيا الجنسية في كل عام نحو ٧٠ بليون دولار.. إنه رقم يكفى لإقامة دولة صغيرة.

ولكن كيف يتم هذا؟

هناك عدة طرق.

الطريقة الأولى تعتمد الغموض. وخداع الضحية.. ومن خلال استغلال الفقر الذى تعاني منه النساء الآن فى الاتحاد السوفيتى.. يكون الإغراء.. والإغراء يعتمد على إقناع الفتاة بأنها قد تلقت مثلا «عرض زواج».. أو ربما «عقد عمل».. وبسرعة وتحت ضغط الحاجة تقع الفراشة فى النار.. وتسافر.. حين تصل إلى البلد الهدف ترى الصورة الحقيقية.. وهناك تكتشف أنه لا يوجد زواج أو أى عمل.. وإنما المطلوب منها أن تقدم خدمات جنسية وأن هذا قد تم الاتفاق عليه مسبقا مع القوادين الذين أرسلوا بها.

وربما ترفض الفتاة، تشبثا منها ببعض أخلاق، لكن هذا التشبث سرعان ما ينهار.. ويسقط تماما بسبب عمليات الضغوط ولابتزاز التى يمارسها عليها وكلاء القوادين.

ولقد كان مروعا أن تنشر صحيفة روسية هامة هى جريدة «موسكو فسكى كمسيولسكى» نص عقد إذعان رفضه بعض الفتيات مع شركة يابانية للقيام بعمليات جنسية من خلال هذه المافيا.. يقول هذا العقد فى شروطه :

١- تقدم الفتاة خدماتها لما لا يقل عن أربعة زبائن فى اليوم.

٢- مدة العمل ستة أيام فى الأسبوع، فى كل يوم ثمانى ساعات.

٣- تتقاضى الفتاة من الزبون ٢٠٠ دولار.

٤- يحصل مالك النادي الليلي على ٣٠٪ من الأجر.

٥- إذا أخلت الفتاة بشروط العقد، أو قامت بأي مهام خارج الإطار، فإنه يحق لمالك النادي الليلي أن يحصل على كافة المبالغ الأخرى ويصادرهما.

هذا هو نص العقد، وهو نص واضح، يعنى أن المافيا صارت مؤسسة، وأن القوادين الروس لهم الآن أفرع فى كل مكان، وأنه لا توجد طريقة أو وسيلة للفرار أمام فراشة الليل، فالفقر من ورائها، والبغاء من أمامها.. والحل الوحيد أمامها معروف، خاصة إذا كانت تُدفع إليه بكل قوة تحت ضغط الابتزاز وأشياء أخرى.

هذه هى الطريقة الأولى. أما الطريقة الثانية فهى معروفة. وخلاصتها هى موافقة الفتاة على أن تعمل بشكل مباشر.. وبدون أى ضغوط.. ذلك أن الفقر والضياع لم يتركها لها فرصة كى تختار.. وليس هناك أى احتمال لأى مهنة أخرى كى يسدوا بطون الجوع المفتوحة.. سواء فى روسيا وداخل شارع «تفير سكايان» فى وسط موسكو حيث يعج بعدد من فراشات الليل أو فى الخارج.

وفى المؤتمر الذى تحدثنا عنه من قبل كان هذا الموضوع قد تم طرحه. لكن النقطة الأهم التى ركز عليها أولئك الذين حضروه هى أن المشكلة لا تكمن فقط فى إخضاع هؤلاء الفتيات لعمليات الابتزاز كى يمارسن «الجنس» وإنما أيضا فى أنهن لا يستطعن العودة إلى الوطن.. فالطريق مسدود.. ولا توجد فرصة.. ومن هنا طالب المؤتمر بتوفير سبل العودة لهن.

إنها صورة معقدة لاستفادة شبكات القوادة من الأوضاع السياسية المتهترئة.. استفادة من أوضاع سيئة.. خلقت الفقر.. وخلقت الفساد.. وبالتالي خلقت تطور هذا الفساد حين لم يجد من يردعه.. خاصة أنه لا يوجد قانون فى روسيا يحرم عمليات استغلال النساء.. ولو كان موجودا فالدولة أمام مافيا القوادين لا تملك قوة تنفيذه.

إن الدولة حين تختفى.. يسيطر القوادون.

7

وحش الفقر الجائع

«حين رفضتُ ممارسة
الدعارة، أحضروا لها ابتها،
وخلعوا ملابسها، وراحوا
يطفئون في جسد الطفلة
سجائر مشتعلة».

البطالة غرق. والعاطل أو العاطلة غريقان فى مياه عميقة أدت إلى ظهورها السياسات الفاشلة والنظم التى لا تعرف كيف تدير الأوطان.

والغريق يعلق بأى قشة، حتى لو كانت هذه القشة رقيقة وهشة وضعيفة ولا تقوى على حمل نفسها فوق سطح الماء وبالتالي لا تقوى على الطفو بالغريق.

وعادة ما يلقي بهذه القشة التى يتصور الغريق أنها طوق نجاة أى قواد عابر.. وجد فى هذه الجثة التى تصارع من أجل التثبيت بآخر ذيل للحياة، وجد فيها فرصة للربح، وأرضا خصبة للتكسب من أوضاع أفرزتها السياسات التى أنتجت ملايين العاطلين.

إن هذه الصورة المزرية تتكرر فى بلدان كثيرة ومختلفة وعديدة، من مصر إلى الفلبين ومن تايلاند إلى لبنان ومن أوروبا الشرقية - أو التى كانت شرقية - إلى البرازيل.. وعشرات من الدول الأخرى.

وفى هذه الصورة تتوحد أشكال العاطلات، فتيات ونساء أكلتهن عجلة الحياة، وداستهن قطارات السياسة، وفرمتهن ماكينات الفقر، وكادت أن تقضى عليهن أوضاع اقتصادية مأساوية. حيث لا يصبح هناك أى سبيل للنجاة سوى بيع هذا الجسد الذى أوشك على الفناء بعد أن فشلت كل محاولات توظيف طاقات هذا الجسد فى أعمال شريفة.. فلم تعد المواهب تفيد، ولم تعد الإمكانيات العملية والمهارات الفردية تجدى، ولم تعد الشهادات تقدم لقمة العيش.

وفى هذه الصورة يكون طوق النجاة الذى يقدمه القوادون ناعم الملمس، يوحى بأنه قوى، وأن الحبل المربوط به نهايته فى أيد أمينة، هدفها الظاهر هو الإنقاذ.. لكن الواقع سرعان ما يؤكد أن النتيجة الطبيعية لعملية الإنقاذ تلك هى مزيد من الغرق، والنهاية الحتمية.

وفى هذه الصورة يكون القواد هو الحل البديل، البديل للدولة التى تركت مهمتها فى توظيف الناس، البديل لمجتمع لفظ هؤلاء وتركهم للتشرد، البديل الذى يقدم حلما بديلا. حلم لقمة العيش والشرب والسرير والأسرة.. الحلم الذى سرعان ما يتضح أنه وهم.. أقل حتى من أن يوصف بأنه سراب.

وفى بعض الأحيان يكون القواد الذى يقدم هذا البديل .. طوق النجاة.. واضحاً.. جلياً.. كاشفاً عن أهدافه.. وفى أحيان كثيرة أخرى يكون القواد مستتراً، يضع ستار الغموض على ما يقدمه، ويفطى طوق نجاته بعدد من أزياء التنكر، ويخفى وهمه وحلمه الذى يبيعه بمزيد من أغطية تزعم أن هدفها الحقيقى هو الإنقاذ ليس إلا.

وفى وقت من الأوقات، وحتى الآن، كانت الفلبين واحدة من الدول التى تعبر عن هذه الصورة التى نرسمها الآن بوضوح شديد. أوضاع اقتصادية متردية.. سياسيون فاشلون وفاسدون.. على رأسهم ديكتاتور يسرق كل شىء.. هو ماركوس.. وفقر كالوحش الجائع دائماً يلتهم كل يوم ألوف البشر العاطلين. ولم يكن هناك أى حل سوى الهروب بعيداً عن أنياب هذا الوحش. هروب تمثل فى الهجرة من الفلبين بعيداً إلى دول أخرى حيث توهم الفقراء أن هناك أملاً.

إن فريقاً من الهاربين لم يكن أمامه من مفر سوى أن يعمل فى مهن وضيعة فى دول الخليج وفى مصر وغيرها.. خادومات.. مريبات.. جليسات أطفال.. عمال نظافة.. عمال حراسة.. طبابخات.. أى شىء.. المهم أن يحصلوا وأن يحصلن على ما يمكن أن ينقذهن من هذا الوحش الجائع دائماً فى بلادهم.. الفقر.

وفى أحيان كثيرة كان هذا الفريق يكتشف أنه قد هرب من الرمضاء إلى الجمر حيث تصادف النساء - بعضهن - تحرشات جنسية واعتداءات عنيفة فى بعض بيوت الخليج حولتهن من خادومات إلى رفيقات. ومن مريبات إلى عشيقات. ومن جليسات أطفال إلى أمهات أطفال فى الحرام. وحيث صادفن وحشاً آخر.. بعد أن كان يحمل اسم الفقر فى بلادهن صار يحمل اسم الاستغلال فى البلاد الأخرى..

الفريق الآخر من الهاربين سلم نفسه بوضوح وباتفاق مسبق إلى قواد كشف نفسه من البداية. هذا الفريق لم يخدع ذاته. وارتضى أن يقع فى أسر وحش الاستغلال بدون أن يكلف القواد ممارسة أى ضغوط. وهكذا تحولن من نساء فقيرات إلى داعرات مكشوفات، معلنات، مؤكدات، من خلال شبكة دولية عريضة تشبه تلك

الشبكات التى نشأت فى روسيا فيما بعد ووظفت وأجبرت عددا هائلا من الغاطلات السوفيتيات فى ر-باب الترفيه العالمى، كما أوضحنا فى فصل خاص من هذا الكتاب.

فى منتصف الثمانينيات كانت هناك ثلاث طرق لاجتذاب هؤلاء الفقيرات من الفلبين إلى شبكات القواعد الدولية.. وهذه الطرق كما قالت جريدة السياسة الكويتية فى ٩ فبراير ١٩٨٥ تحت عنوان فتيات الفلبين وتايلاند يقعن فى مصيدة الرقيق الأبيض.. هى:

١- دعوة الفتيات إلى المشاركة فى المهرجانات والاحتفالات المختلفة التى تنظمها الدولة خارجها.

٢- دعوتهن من المؤسسات وأصحاب العمل الخاص.

٣- دعوتهن من قبل فنانين، وبصفة شخصية، لأعمل فى دور الترفيه.

وحسب نفس التقرير المشار إليه، وحسب ما تقول نفس الجريدة، فإن النوعين الأول والثانى سرعان ما كن يتحولن إلى داعرات مستترات فى دول مختلفة منها اليونان وتحميهن إجراءات قدومهن إلى هذه الدولة من خلال علاقات رسمية عبر وزارة الخارجية. بينما كان الفريق الثالث يأتى عن طريق عشرات من وكلاء الفنانين الذين كانوا يقدمون أسماء الفتيات لمراكز التعامل الرسمى مع الأجانب، فيحصلن على تصاريح إقامة وعمل.

وأيا ما كانت طريقة الدخول إلى البلد الهدف، فإن المرحلة التالية معروفة ومؤكدة فالبنات اللاتى أتين هروبا من وحش الفقر الجائع دائما يكون مطلوبا منهن أن يتدربن على بعض الرقصات واستعراضات الترفيه. وحين يتم التدريب يكون عليهن العمل والعمل دائما فى محلات رخيصة. بعد هذا إما أن يتعرضن لضغوط من هؤلاء الوكلاء وتهديدات أقلها الطرد والعودة إلى الفلبين وأشدّها القتل وإما أن يفاجأن بأن أجور الرقص والترفيه لا تكفى.. وفى الحاليتين لا يكون أمام الفتيات سوى ممارسة الدعارة.. إما بالإكراه أو بالاختيار.

إنه وحش الاستغلال مرة أخرى.

وهذا الوحش ليس رحيمًا بالطبع.

ولا يوجد وحش رحيم بالتأكيد.

إن صورتهم في دولة مثل اليونان دليل على ذلك، فتيات متعبات. خائفات مهددات كلما ازداد الاعتداء وكلما ازدادت قسوة التهديد كلما ازدادت المساحة التي يكشفونها من أجسادهن. الابتسامات الباهتة التي تغطي وجوههن في أغلب الأحوال لا تخفي كيف أنهن يحاولن إنقاذ حياتهن بمزيد من السقوط في رذيلة الحياة. ضائعات. تائهات. مقيدات بسلاسل قوية مع شبكات قذرة.. سلاسل لا تنقطع إلا حين تتدخل أجهزة الدولة التي ذهبوا لها، كي تطبق القوانين، فتطردهن، ويعدن من جديد إلى حيث سيلتھمن وحش الفقر الجائع دائما في بلادهن.

والصورة التي التقطت في الفلبين لا تختلف كثيرا عن الصورة التي يمكن أن تلتقطها في مصر.. فتيات فقيرات وقوادون.. الدعارة هي طوق النجاة من الضياع.. واسم المهنة الجديد قد يكون أيضا فنانة.. وقد يكون كوافيرة.. وقد يكون مربية.. وفي كل الأحوال فإن القوادين يستغلون الوضع المزري لهؤلاء.. فيلقون بهن في غياهب دول أخرى حيث الأنساب الراغبة في امتصاص الدماء في الانتظار.

في منتصف الثمانينيات أيضا، وفي ديسمبر ١٩٨٥ بالتحديد، كانت نفس ملامح هذا الوضع السيئ ترصد في القاهرة «جريدة الأخبار ٢/١٢/١٩٨٥».

امرأة، في نحو الخامسة والأربعين من عمرها، مات زوجها، ترك لها أربعة أبناء، ثلاثة ذكور وبنت واحدة، وكانت تعيش حياة عادية للغاية، ليس بها شيء غير طبيعي ولكن فجأة انتبھت شرطة مكافحة جرائم الآداب إلى أنها تدير شبكة للرقيق الأبيض.. بها أكثر من مائة فتاة.. أغلبهن يذهبن إلى الإمارات. وقد عرفت المباحث كيف تدير هذه السيدة تلك الشبكة، لكنها لم تعرف أبداً كيف تحولت من امرأة عادية إلى قوادة تستغل فقر النساء وتحتال على حلم الراغبات في السفر إلى الخارج، وتهدد، وتدفع، وتجبر الحالمات بأن يتحولن إلى داعرات.

لقد وصفت بأنها امرأة أخطبوط، لها عشرات الأذرع، فى أكثر من مكان، وقد كانت بعض أذرعها فى الإمارات .. حيث عدد كبير من المتعاونين معها. وقد كانت أذرعها الأخرى فى محافظات مصر تلتقط بعين خبيرة النساء اللاتى تبحث عنهن. تستدرجنهن على بساط حلم العمل فى الخليج. تقول لهذه إنك ستعملين كوافيرة. ولتلك أنك ستعملين عاملة تطريز.. وتوحي للأخريات بغير هذا. وهناك، وبعد السفر، وبعد أن تصل الفتيات إلى حيث يتصورن أنه مكان الرزق الحلال يفاجأن بأن المطلوب الحقيقى منهن هو الحياة الدائمة فى شقق ثلاث عمارات تستأجرها المرأة الأخطبوط لممارسة الدعارة.

إن الرفض بمثابة القهر والإذلال.

وقد بلغت قوة سطوة هذه المرأة حد أنها أجبرت فتاة على أن تمارس الرذيلة مع أربعين رجلا خلال يوم واحد.. لا أعرف متى أو كيف ؟ ولكنها معلومات وصلت للشرطة!

والأساليب عديدة ومتنوعة.

إنها مثلا تبدأ بخيرزانة يمسك بها رجل تابع لهذه المرأة، ينهال بها ضربا على جسد كل من ترفض.. ولكى تهرب الرافضة من لسعات الخيرزانة فإن عليها أن تستسلم لسياط الحرام.

إنها أيضا - أى أساليب القهر والإذلال - تمتد إلى حد تصوير بعض النساء فى أوضاع مزرية ومخجلة.. بعد التخدير .. ثم استخدام هذه الوثائق الموجودة على شرائط فيديو فى إجبار اللاتى تم تصويرهن على الطاعة.

وقد اعترفت سيدة وقعت فى براثن هذه الشبكة التى تدار بأساليب أجهزة التخابر، بأنها كانت تريد الحصول على فرصة عمل لائقة فى الخارج. وحين اتضح لها أن المطلوب شيء آخر.. رفضت .. وكانت النتيجة هى التهديد بقتل ابنتها . وقد تخيلت لوهلة أن هذا تهديد أجوف.. فرفضته مرة أخرى.. وما كان منهم إلا أن جاءوا بابنتها وخلعوا ملابسها أمام أعين أمها ثم راحوا يعذبون الطفلة بإطفاء السجائر فى جسدها الصغير.

وكان أن توالى المعلومات أمام جهات الأمن فى مصر. وكان أن اتضح أن بعض العاملات فى هذه الشبكة ساقطات بالفعل ومنوعات من السفر لكن المرأة الأخطبوط كانت تجد دائما وثائق سفر مزورة تسمح لهن بالمرور من المطار. وكان أن ألقى القبض على بعض عضوات الشبكة، وكان أن أدركت المرأة ما يحدث، فنصحت العاملات معها بألا يعدن مباشرة إلى مصر وإنما من خلال طريق يمر بالأردن ومن هناك إلى نوبيع عبر البحر. وكان أن اتضح أن واحدة وأكثر من عضوات الشبكة قد أصبن بالإيدز.

وقد تكررت هذه الوقائع بصورة أخرى فى مصر.

تكررت فيما بعد.. غير أننى أعود إلى الوراء.. خمس سنوات إلى الخلف.. فى عام ١٩٨٥.. وكانت البداية هى مجموعة من التقارير والشكاوى التى أرسلتها قنصليات مصر فى الخارج.. شكاوى تؤكد أن هناك عصابات ما تستغل ثغرة أمنية ما وتدفع فتيات من نوع ما إلى عدة بلاد حيث يمارسن نشاطا من نوع معروف.

والقواد فى هذه المرة لم يكن شخصا واحدا، كانوا أربعة، ثلاثة من الإسكندرية وواحد من القاهرة.. كلهم لهم ملفات ومسجلون فى مباحث الآداب.. لكن هذا لم يمنعهم من أن يعودوا إلى ممارسة هذا الإدمان الذى يسقط فى بشره عدد من البشر - بشر القوادة - وقد كانت الطريقة هى الإيهام للجميع بأن هناك فرص عمل فى الخارج.. وأنهم يوظفون القوى العاملة فى الدول العربية إلا أنهم كانوا فى الواقع لا يقومون سوى بتسفير النساء خاصة المسجلات والمنوعات من السفر.. وبجوازات سفر مزورة.. إلى حيث يقابلهن مندوب تابع للعصابة فى الدولة الهدف.

وهذه المجموعة كانت عادية وساذجة.. هكذا تقول طريقة العمل التى كانت تتبعها فى تجنيد الفتيات.. فهى دائما أمام نوعين من النساء.. نوع يوافق.. ونوع يرفض.. الذى يوافق غالبا ما يسافر مستترا خلف عقد زواج وهمى.. والذى يرفض كان يوقع على إيصال أمانة بألف جنيه، كان هذا الرقم كبيرا حيثئذ، حتى يقع تحت ضغط هذا الإيصال. والمثير أنه فى نفس التوقيت كانت هناك مجموعات أخرى تعمل فى نفس الاتجاه، ولكن بأسلوب آخر «الأهرام ١٤/٦/١٩٨٠».

المجموعة الأبرز من هؤلاء القوادين كانت تضم شاين الأول اسمه جورج والثاني اسمه جمال.. ينشرون إعلانا في الصحف.. الإعلان يطلب فتيات يصلحن للعمل كوجوه جديدة في مجال الفن والتدريب على الرقص.. والإعلان كان يتكرر وعدد هائل من الإناث كان يستجيب للإعلان.. وفي كل مرة كانت عيون الشاين القوادين تقلب وتفرز وترى وتنقب عن النوع الأكثر صلاحية للإغراء.. للإغراء بالعرض الذي يقدمانه.. ولإغراء الآخرين..

و حين يستقر الاختيار على واحدة أو أكثر من أولئك الهاربات من وحش الجوع، كان القوادان يوهمان الفتيات بأنهن سوف يعملن في السينما، ويقنعانهن بالظهور كوجوه جديدة في تابلوهات راقصة ويبدأ الفخ في الاتساع حين يطلب القوادان من كل فتاة مبلغ ٤٠٠ جنيه مصري نظير استخراج جواز سفر.. يتضح فيما بعد أنه مزيف. وعقد عمل يتضح فيما بعد أنه غير حقيقى.

بهذه الطريقة حصل القوادان على عشر فتيات هربا بعضهن إلى السودان ودول أفريقية وعربية واتضح أن هذا كله يتم لصالح شبكة دولية للرقيق وأن الهدف هو توظيف الفتيات في الدعارة تحت ستار الفن وبإغراء قتل شبح الفقر الجائع دائما. إن القصة بحذافيرها تنكرر من حين لآخر.

نفس اللعبة..

ونفس أساليب القوادين.

سواء جرى هذا في السبعينيات أو بعدها.

ففى عام ١٩٧٥، وفي عز صيف القاهرة الساخن، في يوليو، تحول وكيل فنانين إلى هذا النوع من القوادة. لقد كانت كل مهمته فى مصر تنظيم الحفلات وإقامتها فى أماكن مختلفة وفق ما يطلب منه. هذه الوظيفة سهلت له فرصة التعرف على عدد كبير من هذا النوع من الفتيات الساعى للرزق والأضواء هروبا من ضغوط وآلام الشوارع الخلفية المتعبة.

كان الستار هو إنشاء فرقة للفنون الاستعراضية، وكان الهدف هو السعى إلى نساء وفتيات ليس لهن ملفات فى مباحث الآداب حتى يكون العمل بعيدا عن الأعين. ولمزيد من الحيلة وبعد أن تفتح العين الخبيرة على الفتاة الملائمة كان القواد يعقد قران كل فتاة على شخص وهمي غير موجود.. والهدف هو فرض مزيد من السرية على هذا العمل.

واقع الأمر أن هذا القواد لم يكن وحده.

كان معه ابنه يساعده من إعداد الأوراق واصطياد النساء.

وكان معه مأذون الحى الذى كان يتردد فى كل يوم على شقة القواد لإبرام عقود الزواج.

وكان معه مدرب رقص خبير فى إيقاع الفتيات.. لا يتوقف دوره عند هذا الحد، وإنما يمتد إلى الزواج دفعة واحدة من عدد من النساء فى إطار العقود الوهمية.

وبعد أن تمكنت هذه الشبكة من ممارسة اللعبة أكثر من مرة، انتبهت الشرطة، وكان أن دست بين النساء واحدة من باحثات البوليس، قدمت نفسها على أنها مطلقة تريد السفر.. واقتنع مدرب الرقص.. فقبلها فى الفرقة.. وأعد لها جواز سفر.. وتطورت العملية فى سياقها العادى إلى أن استطاعت الشرطة منع سفر ١٧ فتاة فى المطار كن فى الطريق إلى إيطاليا. «الأهرام - ١٢ / ٧ / ١٩٧٥».

واقع الأمر أن تلك كانت موضحة القوادين فى السبعينيات فى مصر. وفى عام ١٩٧٣ وحده ضبطت مباحث الآداب ١٣ قضية، اتهمت فيها عصابات تتاجر فى الأعراض خلف اسم الفن وترسل الفتيات إلى لبنان وسوريا ونيجيريا. وكانت الأمثلة عديدة فى ذلك الوقت.. منها مثلا سيدة كانت تعمل كوافيرة وزوجها كانا يسفران الفتيات إلى لبنان وليبيا أيضا حيث كان يعمل شقيق الزوج الذى يكشف هناك عن أن هوية العمل الحقيقى ليست هى الفن وإنما الدعارة..

ووفقا لما ذكره ضابط مباحث فى ذلك الوقت لمجلة صباح الخير «عدد ١٢ / ١٢ / ١٩٧٤» فإنه بمجرد وصول الفتيات إلى الدولة الهدف يقوم القواد بسحب جوازات السفر، لإجبارهن على العمل القذر. وفى القاهرة يكون قد سبق هذا توقيع شبكات وكمبيالات بمبالغ كبيرة لمزيد من التهديد والضغط. وفى المقابل تزيد إغراءات الثراء الفاحش والهدايا والأموال حيث غالبا ما تقع الفتاة أسيرة للإغراء خشية التهديد.

ورغم أن المشكلة واضحة، إلا أن الدولة فى مصر، كانت حريصة ولم تزل على أن تعالج مثل هذه الأمور بمزيد من الإجراءات التى سرعان ما يكتشف فيها القوادون الثغرات ويلتفون حولها. وهكذا فإن مباحث الآداب اقترحت أن تشكل لجنة من أهل الخبرة «فنانة كبيرة وأساتذة فى معاهد فنية» لتحديد من هى الراقصة التى يجب أن تسافر لكن هذا الاقتراح لم يتحقق، وكان أن أمرت السفارات فى الخارج بأن تراجع أوراق هؤلاء قبل أن يصرح لهن بالعمل فى الملاهى الليلية فى الخارج كما تحدد لهن الملاهى التى يمكن أن يعملن بها ويتعدن عن الأماكن سيئة السمعة.

وفى الحقيقة فإن هذه الإجراءات لم تتم، وكان من الممكن أن تسافر أى سيدة بمهنة أخرى فى جواز السفر، ثم تتحول إلى المهنة التى تريدها فى الدولة التى ذهبت إليها. وكمثال فإن خياطة وصلت بيروت فى ذلك العام وراحت تعمل راقصة فى كباريه وربة منزل فعلت نفس الشيء .. وفى القاهرة كانت مباحث الآداب تقف مكتوفة الأيدي.

ولم تكن المشكلة فى الإجراءات والقوانين.

والدليل أن الظاهرة تكررت فيما بعد فى التسعينيات.

والدليل قضية ضبطت فيها ٢٥ فتاة كن فى الطريق إلى البحرين.

وقلبت الدنيا، وتحديث النقابات، ومصلحة الجوازات، ولم تختلف التفاصيل، فالمشكلة الأكبر كانت قائمة.. وهى أن الفقر الذى يدفع البنات إلى السفر كان يساعد دائما القوادين فى أداء مهمتهم بسهولة.

8

الدعارة القانونية

«وبعد أن يملأ الزبون
بطنه بالطعام ، يعرض عليه
القواد صور النساء فيختار
واحدة، وينتظر إلى أن يأتي
قواد جديد يضيفى الصفة
القانونية على تجارة الرقيق».

لا تختلف الصورة كثيرا ، فى مصر، عن ذلك الذى يحدث فى روسيا وفى أماكن أخرى من العالم.

ربما كانت أبعاد تلك الصورة حادة جدا هناك، وأقل حدة هنا، وربما كانت الأوضاع أكثر سوءا هناك عنها هنا، وربما كانت سطوة المافيا هناك أكبر منها هنا، إلا أننا فى النهاية أمام تحول سياسى واقتصادى واجتماعى أدى لإفراز ظاهرة تجار الرقيق هناك ودفع بها إلى السطح هنا.

وحسب طبيعة هذا التحول كانت النتيجة.

وحسب طبيعة المجتمع كان الإفراز.

وحسب مفاهيم المواطنين كان ظهور القوادين.

لقد اهتز الوطن فى روسيا، تخلى عن مبادئ كان يؤمن بها، وتحول من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، وفجأة قرر أن كل ما كانت تسير عليه عجالات الدولة كانت قضباننا ملتوية لا تصل إلى الهدف. وقد خلق هذا التحول أوضاعا فاسدة وفقراء استغلّتهم هذه الأوضاع.. وقوادين انتهزوا الفرصة وتربحوا من الوضع الجديد وطوعوا الموجة إلى اتجاه قواربهم وراحوا يبيعون أجساد الفقراء فى سوق ليست لها قيمة.

وقد اهتز الوطن فى مصر، وتخلّى عن مبادئ الستينيات، وتحول من الاشتراكية إلى الانفتاح، وفجأة قرر أن كل ما كان هو خطأ، وقد خلق هذا التحول بدوره فجوة رهيبية، وسقط الفقراء فى هذه الفجوة التى سرعان ما تعمقت وصارت بثرا بلا قرار، ولانهاية لها، ولم يكن هناك حل أمام بعض الفقراء سوى أن يتشبثوا بأطواق النجاة المربوطة فى حبال طرفها الأخير فى أيدي القوادين.

هناك كان هذا التطور قاسيا، وصعبا، وبنفس القدر كانت قسوة الأوضاع الجديدة، فظهرت المافيا. وهنا كان هذا الذى يحدث يتم بدرجة هدوء أعلى، ونشأت المافيا ولكن بدون وجه سافر كما هو هناك. وكانت شبكات القوادين أقل «بجاجة» مما هى هناك، ولكنها فى النهاية كانت موجودة.

إن التحول فى مصر هو الذى أدى إلى فتح الأبواب على مصراعيها.. للدخول والخروج.. الذين خرجوا سافروا إلى الخليج والدول التى تحيط به.. والذين دخلوا جاءوا منه أيضا. الذين سافروا كانوا يسعون للرزق.. والذين جاءوا كانوا يبحثون عن المتعة.. الذين سافروا مصريون والذين جاءوا خليجيون.. والفريق الذى سافر ارتبطت مصالحه بالفريق الذى جاء.. فكان دائما يحاول إرضاءه ومداعبته والسماح له بأن يفعل أى شىء كى يظل رضاؤه باقيا ودائما وتظل فرصة السفر قائمة.. إذ لو تلاشت هذه الفرصة لن يكون أمام هؤلاء فى الوطن سوى بئر البطالة والضياع.

ولكن هذه الحالة لم تفرز مافيا القوادين المستترين فى مصر بسرعة.

وإنما حدث هذا حين ساءت الأحوال أكثر. حين أدرك الناس أن الانفتاح الذى كان يتحدث عنه الرئيس السادات وهم كبير، وحين مات بعد أن كُشف المستور، وبدأت خزانة الدولة خاوية وغارقة فى الديون، والحكومة عاجزة عن أن توقف فضيحة إعلان إفلاس البلد، وبعض الوزراء منهمكون مع مافيا الفساد فى سرقة ما تبقى من الكعكة الخالدة التى تسمى مصر.

ولأن غالبية المصريين لا يميلون إلى التبرم على حكوماتهم ويفضلون دائما أن يبحثوا عن حل بطريق آخر غير العصيان والتمرد. كان أن سافرت الملايين للبحث عن لقمة عيش خارج البلاد. وهكذا أصبح حلم الحصول على «فيزا» إلى السعودية أو الكويت هو منتهى الأمل، وهكذا أصبح البحث عن كفيل يتولى توظيف المصرى هو أكبر وأبعد حلم.

وهكذا وجد المصريون أنفسهم عبيدا فى سوق رقيق العمالة. يفعلون أى شىء كى يدخلوه. ونشأت ظاهرة سماسرة التأشيرات.. قوادون من نوع لا يعمل فى الجنس. يبيعون الضحية المصرية للكفيل الخليجى.. ثم يهربون. وفى الجانب الآخر كانت الضحية قد قبلت بهذه الصيغة.. بل إنهم آمنوا بأفكار البلاد التى سافروا إليها واعتنقوا الوهابية، وأحيانا أطلقوا اللحية، وفعلوا أى شىء كى يرضى عنهم صاحب العمل الخليجى.

وتحول هؤلاء المشترون الخليجيون الذين يعيشون فى رخاء النفط إلى نموذج النجاح الدائم أمام العامل المصرى البسيط، وأدرك الكثيرون أن رزقهم مرتبط بهؤلاء. سواء كان بالعمل عندهم خارج مصر، أو بالعمل فى خدمتهم داخل مصر. وهكذا أصبح السائح العربى وكأنه إمبراطور فى شوارع مصر. الجميع يسعى لإرضاء رغباته. للفوز بالدنانير والريالات التى يبعثها فى كل ركن من المطار إلى كباريات شارع الهرم. ومن مسارح الفن التافه إلى شقق المتعة الرخيصة ومن فنادق النجوم الخمسة إلى قرى فقيرة تقدم أى شىء يطلبه صاحب العقال.

هذه الحالة خلقت فى مصر ثلاث ظواهر:

١- ظاهرة القرى التى يسافر أغلب رجالها بشكل شبه جماعى إلى مكان معين فى الخليج بحثا عن لقمة العيش.. وهؤلاء قد يكون لديهم الكثير من العذر.

٢- ظاهرة أصحاب المهن التى تحاول إرضاء الخليجى وتلبية رغباته للحصول على ما فى جيبه خلال وجوده فى مصر، بداية من الداعرة ونهاية بشبكة هائلة من القوادين فيها سمسار الشقق المفروشة والخادمة وسائق التاكسى.. وغيرهم.

٣- ظاهرة القرى التى احترفت جذب الخليجين والبحث عن بنات لزواجهم، مقابل أى ثمن يدفع، حتى لو كان الهدف هو المتعة الحرام خلف ستار من الحلال الذى يسمى هنا زواجا.. وهذه الظاهرة هى محور ذلك الفصل من الكتاب (*).

ذلك أن هناك نوعين من السائحين العرب. نوعا بادى الفجور لا يخجل من أن يمضي فى الشوارع بحثا عن متعته، وهذا ليس أمامه سوى القواد العادى. ونوعا فاجرا أيضا، ولكنه يستر فجوره، بالبحث عن الجنس من خلال إطار شرعى فيما أسميه «الدعارة الحلال». أى الدعارة التى تلتحف بالإطار الشرعى. وهؤلاء أصحاب هذا النوع ظهر لهم قواد من طراز مختلف، أفرزه الوضع السياسى والاجتماعى.

هذا القواد، ليس واحدا، إنه أكثر من شخص، فهناك السمسار، والأب الذى يبيع ابنته، وسائق التاكسى الذى يجلب السائح، والمحامى الذى يوثق اتفاق هؤلاء جميعا

(*) راجع للمؤلف كتابه «الدعارة الحلال».. المؤسسة الحديثة للزواج فى مصر والسعودية وإيران.

فى إطار عقد حلال يستمر لبعض الوقت ثم ينتهى الأمر. هؤلاء خلقوا مؤسسة متشعبة الأطراف من القوادىن.

هذه المؤسسة - الشبكة تبدأ بسائق يقابل السائح فى المطار، سرعان ما يتحول له إلى دليل فى عالم الزنى القانونى. وهكذا بدلا من أن تمضى السيارة فى طريقها إلى شقة مفروشة أو فندق محترم.. فإنها تمضى إلى طريق فرعى فى الاتجاه نحو قرية صغيرة من ريف مصر حيث يوجد قوادون من كل نوع.

ما أن تدخل السيارة إلى القرية حتى يفرك جميع أعضاء المؤسسة أكف أيديهم.. هاهو زبون جديد قد وصل. لكن السائق لا يختار واحداً بعينه. إنه يذهب مباشرة إلى منزل خاص معروف.. بيت القواد الأكبر. الذى وكله أهل القرية فى أن ينوب عنهم فى عمليات البيع والشراء. حيث تبدأ مراسم الضيافة. وتبدأ كذلك عملية التفاوض على يد سمسار يعرف كل شىء عن بنات ونساء القرية.

وقبل أن توضع مائدة الطعام لملء بطن هذا الآتى من رحلة طويلة، يكون بعض الإناث قد زرن البيت، فيما يشبه عملية عرض غير رسمية للبضاعة على الزبون. وبعد أن ينتهى من الطعام وقبل أن يغسل الزبون يديه. وهو عادة لا يفعل، يكون السمسار قد أحضر كتالوجا ضخما معبأ بالصور. إنها صور البضاعة التى ستباع الآن بطريقة قانونية.

هذه فتاة فى الرابعة عشرة.. بكر.. وهذه فى العشرين ممثلة بالحيوية.. وتلك فى الثلاثين.. ناضجة عندها خبرة كافية تعرف بها متى وكيف ترضى الرجل.. وهذه عاقر لا تنجب ولن تترك خلفها آثارا جانبية.. والآثار الجانبية هى الأطفال..

هكذا تنصب سوق صغيرة للرقيق الأبيض. يختار الزبون منها ما يريد.

حين يتم الاختيار يبدأ التفاوض. ويتحول سعر الجنس فى اللغة الشرعية إلى مهر.. وتتحول هدايا الزنا إلى «متعة».. وتصبح مكافأة نهاية الخدمة مؤخر صداق وتصبح الدعارة زواجا.. ليس على يد مأذون وإنما على يد قواد.

والقواد هنا، كما قلنا ليس واحدا فقط، فبعد الاختيار يأتى قواد آخر هو «المحامى» الذى يكتب عقود الزنا. ويضفى قانونية على جريمة الآداب، ويجعل الدعارة شرعية من خلال عقد زواج عرفى.

وقبل أن يغادر السائح «والزبون» القرية بصحبة الزوجة والسائق الذى يوفر مكان الإقامة أيضا، تكون العديد من عناصر المؤسسة قد اقتسمت الأنصبة فى عملية بيع الرقيق، فيحصل والد البنت على جزء يسير من المال، تأخذ منه الزوجة أقل القليل ويحصل السائق على «حسته» ويتوزع الباقي بين المحامى وسمسار الزواج الذى تحول إلى تاجر رقيق.

هذه القصة تتم فى كل يوم تقريبا، ولها مواسم بالطبع، وفى الصيف - وهذا موسم - حين تروج السياحة العربية يمكن أن تتم فى اليوم أكثر من مرة.

وقد ثارت فى ذهنى تساؤلات عديدة حول هذه الأوضاع المثيرة والغريبة فحاولت أن أعثر على إجابة شافية عنها فى داخل قرية تابعة لمركز الحوامدية تشيع فيها هذه التجارة المحرمة . تجولت فى الأزقة بعض الوقت على أمل أن أعرف السبب الذى يمكن أن يدفع عائلات بأكملها أن تدخل ضمن شبكة هذه المؤسسة غير الرسمية. إن المكان لا يختلف كثيرا عن أية قرية مصرية أخرى. فقط هناك نسبة أكبر من البيوت التى تم بناؤها بطريقة شبه عصرية. تعبر عن مدى الازدهار الحرام الذى عاشته وتعيشه القرية. الطرق الرئيسية الموصلة إلى الطرق الكبرى مرصوفة. لكن مظاهر الفقر والجهل المعتادة فى أى مكان من الريف المصرى ليست منتفية. وعلى الرغم من أن دكاكين القرية الصغيرة تبيع أشياء قد لا تجدها فى دكاكين أخرى فساتين. أجهزة كهربائية. ألعاب أتارى. إلا أن هذا لا ينفى مظاهر التخلف المعروفة: أسر ذات أعداد كبيرة. الكثيرون لم يلتحقوا بالمدارس. فتيات صغيرات يتزوجن بمجرد الوصول إلى سن البلوغ. آباء لا عمل لهم سوى الذهاب إلى حقول ذات مساحات صغيرة جداً فى صباح كل يوم.

فى هذه القرية قابلت شابا بدا وكأنه يفسر لى بعض ما حدث لأبناء بلدته، وكيف كان الحل هو الارتقاء فى أحضان القوادين. إذ حكى لى كثيرا من يوميات قريته.. قال: لقد بدأ هذا فى حدود عام ١٩٨٢. كان عدد كبير من أبناء القرية قد ذهب للعمل فى

السعودية. وكان عدد من الذين سافروا عادة ما يصبحون معهم فى الإجازة سعوديين يعملون عندهم ومعهم، وخلال هذه الإجازات بدأت تتم بعض الزيجات التى كانت سرعان ماتنتهى بنهاية الإجازة.. أو بعد أشهر من عودة الزوج إلى بلده.

ولم ينتبه أهل القرية إلى أنه صار لديهم عدد من المطلقات وعدد من الأبناء الذين لم يشاهدوا آباءهم ولن يروهم. وانتبهوا فقط إلى أن اتباع العرب يؤدى إلى بعض المكاسب. وتزامن هذا مع إدراك عدد من أهل القرية إلى أن المتعة يمكن أن تتحول إلى مهنة وصناعة من خلال تحويل القرية إلى سوق رقيق. وهكذا نشأ السماسرة.

وهكذا تحت ضغط الفقر تم بيع الفتيات إلى السائحين العرب فى إطار مؤسسة متعددة الأطراف. لكل طرف فيها غرض واحد هو بيع الجسد. ولكل طرف فيها صفة واحدة هى القوادة.

ولقد قابلت واحدة من إناث هذه القرية التى تزوجت أكثر من خمس مرات. من خلال هؤلاء القوادين. اسمها «منى» حين رأيتها كانت تحمل بين يديها طفلا عمره نحو عام، أبوه اسمه مطلق، من مدينة جدة، عاشت معه شهرا واحداً فى حى المهندسين. تزوجته بعقد عرفى. وسرعان ما عاد هذا الزوج إلى أهله دون أن يطلقها، وبعد أن دفع لأبيها خمسة آلاف جنيه.

إنها لم تضع فى يدها أى نقود من حصيلة هذه الزيجات الخمس وكل الذى جمعته من هذه الزيجات.. طفل، بعض قطع من الذهب. عدد من الجلاليب التايوانية. وجهاز تسجيل. أما أبوها فهو فلاح عادى. هو الذى يوافق على كل زيجة. ربما يكون قد حصل على ٢٥ ألف جنيه من هؤلاء الذين باعها لهم. فى المرة الأولى دفع له أحدهم عشرة آلاف جنيه «لأننى كنت بكرا. وفى المرة الثانية انخفض السعر إلى ثلاثة آلاف جنيه مباشرة».

هذه هى المؤسسة التى ترعرع فيها القواد الجديد فى مصر، قواد من طراز مختلف، له أسباب خاصة، أفرزته أوضاع معينة، ويظن أنه يفعل كل شىء فى إطار من القانون. ورغم ذلك فإنه يجد نفسه فى بعض الأحيان أمام مشكلة قانونية حين تنتبه الدولة لبعض الوقت ثم تعود لغفوتها حيث تزدهر المافيا من جديد.

ومثال ذلك القضية رقم ٢٠٩ / ١٩٩٥ «فى نيابة البدرشين- كان عدد القوادين فيها خمسة. كلهم محامون. والالتهام هو: تسهيل الدعارة والتزوير فى محررات رسمية، والتحايل على القانون، من خلال تزويج إناث مصريات لأشباه أثرياء عرب بعقود زواج باطلة.

والتفاصيل من قرية تابعة للبدرشين لا تختلف كثيرا عن القرية السابقة فى الحوامدية.

يأتى طالب الشراء إلى مكتب أحد هؤلاء المحامين الذين اختاروا لأنفسهم موقعا مميزا ومعروفا فى حلوان، والطلب المعروف هو فتاة شابة من أجل المتعة. وبسرعة يجد المحامى القواد هذه الفتاة. إذ أن لديه قائمة طويلة تضم أسماء محترفات هذا النوع من الدعارة. ويعقد المحامى عقد زواج عرفى «باطل». وهنا تكون أول جريمة قد اكتملت. لأن القانون يشترط موافقة سفارة الدولة التى ينتمى لها الزوج قبل أن يتزوج فى مصر، حتى يكون هناك تأكيد قانوني من أن هذه الزيجة لن تكون غير دينية إذ من الذى يضمن ألا تكون هذه هى الزوجة الخامسة للرجل. بينما النص الشرعى يؤكد على أربع زوجات فقط.

ودائما لا تأتى موافقة السفارة. لكن المحامى القواد يمضي فى طريق تقنين علاقة الدعارة التى تكون قد بدأت فى إحدى الشقق المفروشة. وسرعان ما تبدأ إجراءات رفع الدعوى لإثبات صحة الزواج. وبمجرد أن يحصل المحامى على ورقة مختومة من المحكمة تقدم فورا إلى الزوجين ويصبحان بالتالى فى حماية من القانون والالتهام فى جريمة آداب.

إن الواقع يقول أن الزوج لا يقف أبدا أمام هذه المحكمة التى تثبت صحة الزواج وكمثال فإن الدائرة ١٢ أجنب فى محكمة الجيزة عرفت أشخاصا انتحلوا صفات الأزواج الأجانب. وعرفت زوجة واحدة قدمت ثلاث دعاوى إثبات صحة زواج فى أقل من ثلاثة أشهر. فى المرة الأولى قالت أنها تزوجت فى يوليو ١٩٩٤ من زوج عربى. ووعد بتقديم كافة المستندات التى تؤكد هذا الزواج. لكنه أخل بوعد. وفى

المررة الثانية بعد أيام رفعت نفس الزوجة دعوى أخرى ضد زوج آخر بعد أن غيرت عنوانها. وفي المرة الثالثة بعد أربعة أيام من الزواج الثاني رفعت دعوى ضد زوج يعيش فى المهندسين زاعمة أنها لم تتزوج من قبل. وفى كل القضايا كان محرر العقد محاميا واحدا.. هو .. هو القواد نفسه.

فى قضية أخرى، وعن طريق محام واحد تزوجت سيدة من ثلاثة أشخاص فى ٣ أبريل، وفى ١٩ يونيو، وفى ١٨ يوليو ١٩٩٤. أى بدون أدنى اعتراف بالنص الشرعى لشهور العدة. وفى قضية ثالثة رفعت زوجة واحدة عن طريق محام واحد أربع دعاوى إثبات صحة زواج حملت الأرقام ٤٤٢،٣٢٧،٤١٨،٥١٩ (المصدر روز اليوسف - ١٩٩٥/٩/٤).

وتتوالى القضايا.

وتتوالى الزيجات.

ويتوالى عقد القوادين لصفقات هذه الدعارة القانونية.

ولكنها فى النهاية واحدة من مظاهر استفادة القوادين من واقع اجتماعى سياسى خاص، أدى إلى بروزهم على الساحة، وانتشار أعمالهم.. صحيح أنها لاتقارن على الإطلاق بالمافيا فى روسيا، ولكنها واحدة من الأشكال المستحدثة.

9

جنرالات المتعة!

«لو أخذنا بمقياس الخيانة
الزوجية فإنه لن يعود لدينا
أى جيش فى فرنسا كلها».

من المؤكد ومنذ البداية، أن هذا الفصل سوف يتعرض لبعض قصص وأفعال الجنس، ومن المؤكد ومنذ البداية، أنه سوف يروى حكايات عن بعض السياسيين.. ولكنى رغم ذلك سوف أترك لنهاية الفصل أن تؤكد - بعد رواية كل التفاصيل - أن هذا جزء من ممارسة القوادين فى عالم السياسة.

لقد كانت البداية فى حرب فيتنام، رغم أن المرحلة الأشد دراما فى الحدوتة كانت فى نهاية عام ١٩٩٧. ففى أعقاب هذه الحرب، التى عانت منها الولايات المتحدة كثيرا ومراراً، رفع الجنود والضباط شعارا خلافا وجذابا جرت وراءه كل عناصر القوات المسلحة الأمريكية.. هذا الشعار هو Make love not war أى «اصنع الحب لا الحرب». وقد كان الشعار فى رأى كثير ممن تابعوا هذه الحرب نوعا من الاحتجاج على تلك العمليات القذرة التى قامت بها الولايات المتحدة فى فيتنام.. وقد بلغ الاحتجاج مداه حين أعلن نحو نصف مليون فتى وفتاة فى مهرجان «وود ستوك» إيمانهم الشديد به، وتأييدهم الكامل له.. وراحوا يشاركون فى المهرجان الذى تحول إلى كرنفال حب وهم شبه عراة.

كان الاتجاه عاليا والموج عاتيا بحيث لا يمكن الوقوف فى مواجهته على الإطلاق. ولم يكن فى يد صناعة الحرب الأمريكية أن تفعل أى شيء كى توقف هذا المد الصارخ، فما كان منها إلا أن ركبت الموجة، ولانت لقسوة هذا الرأى العام، ووظفته لصالحها، من خلال الجمع بين الحرب والحب معا. هكذا راحت هوليوود تساعد المؤسسة العسكرية الأمريكية فى تمرير هذا المعنى الذى تريده.. وراحت تنتج عشرات الأفلام، بعد أن فتح لها البنتاجون مئات من القواعد العسكرية، أفلام تروى حكايات ضباط وجنود يمارسون الحب ويفعلون الحرب ويظهرون أحسن القدرات فى المجالين. وهكذا كان طبيعياً أن يعشق الضابط زميلته، وأن يرتبط الطيار عاطفياً مع مساعده فى الأرض، وأن تكون العشيقة هى أول من يستقبل عنصر المارينز العائد من ساحة القتال «ليلة سقوط الجنرالات - شوقى رافع - مجلة العربى - العدد ٤٩٩ - ديسمبر ١٩٩٧».

والمثير فى الأمر أن هذا الشعار الذى كان يطبق على كل المستويات، كان متبعاً فى قصة حياة «دوايت أيزنهاور» رئيس الولايات المتحدة، الذى كان قائداً لقوات الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية، وكان يحب زوجته، لكنه فى نفس الوقت كان يعشق قائدة سيارته، فى ذات الوقت الذى يحقق فيه مزيداً من الانتصارات العسكرية.

وقصة «دوايت أيزنهاور» مع سائقته هذه التى كان اسمها «كاى سامرز باى» كان يمكن أن تبقى كما هى طى الكتمان، أو فى ملفات النسيان، لولا أن القيادة العسكرية الأمريكية التى قبلت فيما قبل نشوء العلاقات الغرامية بين الرجال والنساء، قررت فى مرحلة لاحقة أن تتوقف عن دعم فكرة «الحب والحرب ومعا» وأن تدعّم فقط صناعة الحرب وحدها.

وكانت المناسبة التى أثارت هذا الكلام هى ما تفجر فى يونيو ١٩٩٧ .. إذ حدث أن قام وليام كوهين وزير الدفاع الأمريكى بترشيح جنرال اسمه «جوزيف رالستون» لمنصب قائد هيئة الأركان المشتركة وكان من بين دعائم هذا الترشيح أن الجنرال رالستون البالغ من العمر ٥٣ عاماً كان قد حصل على عدد من الأوسمة فى حرب فيتنام.

وفى الولايات المتحدة لا تمر عمليات الترشيح تلك أمام وسائل الإعلام فى هدوء. خاصة إذا كان المنصب الذى سوف يتولاه الشخص من هذا النوع الهام. ومن هنا كان طبيعياً أن تفتح الصحف ومحطات التليفزيون ملف الرجل .. وما أن حدث هذا حتى عرف الصحفيون أنه كان على علاقة سابقة مع فتاة تعمل موظفة فى المخابرات الأمريكية «سى . آى . إيه» .

حدث هذا فى عام ١٩٨٤، حين كان الجنرال رالستون يدرس فى المدرسة القومية للحرب .. وقد كان وقتها متزوجاً .. لكنه فى ذات الوقت كان منفصلاً عن زوجته .. وفى انتظار إنهاء إجراءات الطلاق. ورغم ذلك فإنه حين حصل على الطلاق لم يتزوج هذه الفتاة .. وإنما عاد وتزوج من أخرى ..

حين تم الكشف عن هذه القصة كان الجنرال رالستون عائداً للتو من جولة على الحدود التركية العراقية. وكان معنى ما هو مكتوب فى الصحف أنه يواجه متاعب

عديدة قد تعطل ترشيحه للمنصب الهام.. رغم أن هذا المجتمع الذى يبدو رافضا الآن لتلك العلاقة هو نفسه الذى كان يرحب بمثلها من قبل، إلا أن وزير الدفاع الذى رشحه حاول التدخل وقرر فى وضوح أن أحاديث هذه العلاقة لن تثنيه عن ترشيحه ذلك.. وأنه لا يجب الخلط بين الخيانة الزوجية وما يجرى فى ساحات القتال.

هل كان وليام كوهين وزير الدفاع يمارس نوعا من القوادة؟

ربما.

وربما كان أيضا يحاول ألا يخلط بين ما يدور فى الحياة الشخصية وما يدور فى الحياة العامة.

وقد كان من الممكن قبول هذا التفسير الأخير لولا واقعة سبقت قرار ترشيح الجنرال جوزيف رالستون لمنصب قائد هيئة الأركان المشتركة.

فقبل أسبوع من الكشف عن هذه الفضيحة، كانت محكمة عسكرية أمريكية قد أصدرت حكما بطرد سيدة هى «الليفتانت» كيلي فلين من الخدمة، رغم أنها أول امرأة أمريكية فى سلاح الطيران تقود قاذفة قنابل من طراز «ب ٥٢».. بسبب علاقتها العاطفية مع موظف مدنى.. وقد طلبت المحكمة من «كيلي فلين» قطع هذه العلاقة غير الشرعية.. أو أن تطرد من الخدمة وكان أن رفضت إنهاء العلاقة وضحت بوظيفتها المميزة..

و«قصة السيدة كيلي فلين نشرت كاملة فى مجلتى تايم ونيوزويك فى عدد أول سبتمبر ١٩٩٧».

وهذه القصة استخدمت بالطبع لمزيد من الضغط فى اتجاه منع الجنرال رالستون من تولى المنصب المرموق. ذلك أن الكونجرس ووسائل الإعلام وعديدا من الروابط النسائية اتهموا البتاجون بأنه يمارس الحكم بمقاييس مزدوجة.. مرة يقبل الخيانة الزوجية.. ومرة يرفضها.

وكان أن خضع البتاجون للضغط وسحب ترشيح الجنرال رالستون.. وضاع الموقع المرموق.

ولكن هذا لم يكن يعنى إغلاق الملف.

فالمجتمع الذى ارتضى الصمت عن هذا الجنس غير الشرعى من قبل، يرفض ذلك اليوم.

والفضيحة لم تقف عند هذا الحد.. إذ سرعان ما توالى فضائح غيرها.

وفى قاعدة تحمل اسم «أباردين للتدريب العسكرى».. راحت الروائح تفوح.. فقائد القاعدة اعترف أنه أقام قبل ثلاث سنوات علاقة غير شرعية مع واحدة من المجندات المتدربات.. وطلب قبول استقالته. وفعل هذا أيضا زميل له قال أنه أقام عدة علاقات متنوعة.. بينما أدين ثلاثة غيرهم بتهمة الخيانة الزوجية. «ليلة سقوط الجنرالات.. مصدر سبق ذكره».

والمثير أن الكونجرس دخل على الخط بقوة. وطلب من وزارة الدفاع الأمريكية أن تجرى تحقيقات موسعة فى كل القواعد العسكرية داخل وخارج أمريكا لضبط الخونة.. ومحاكمتهم.. والمثير كذلك أن الشبهة وحدها صارت كافية للطرد من الخدمة. وكما يقول الدكتور شوقي رافع فإن «أمريكا التى راجت فيها المكارثية من قبل بحثا عن الشيوعيين الحمر، صارت تمارس فى نهاية التسعينيات المكارثية بحثا عن أصحاب الليالى الحمر».

الواضح هنا أننا أمام ظاهرة غير متوقعة تماما فى سياق هذا الكتاب.

ذلك أن المجتمع الأمريكى اعتاد مثل هذا النوع من الممارسات السرية للأزواج. وفى وقت من الأوقات كان المجتمع نفسه هو الذى يدفع وزارة الدفاع لأن توافق وترتضى وتصمت عن هذه الخيانات فى صفوف قواته المسلحة رافعا شعار «اصنعوا الحب لا الحرب». لكن الأوضاع تغيرت وتبدلت. خاصة فى حالة الجنرال رالستون الذى ربما كان يمكن أن تمر قصته لولا أن قصة «كيللى فلين» كانت قد سبقتها.. وبالتالى لعبت روابط النساء وجمعياتهم دورا فى الضغط على المجتمع كي لا يقبل أن يكون قوادا مع رجل، فى نفس الوقت الذى يرفض فيه أن يكون قوادا مع امرأة.

والطريف أن هذا الانقلاب الحاد من النقيض إلى النقيض لم يقف عند حدود قصة التسعينيات وإنما راح يمتد إلى ما هو قابع فى ملفات التاريخ ومن هنا راح الكثيرون يعيدون فتح هذه الملفات وكأنهم يريدون إعادة محاكمة الأبطال القدامى الذين كان المجتمع يوافق ويرتضى أن يصمت عن خياناتهم الزوجية.

هكذا راح البعض يعيد من جديد محاكمة دوايت أيزنهاور، ويطالب بسحب هذه المنزلة السامية التى حصل عليها فى قلوب الشعب الأمريكى. لأنه كان على علاقة مع سائقة سيارته كما تؤكد ذلك رسائل تم الكشف عنها فى الأرشفة العسكرية، أكدت أن ما بينهما كان نوعا من العواطف النارية.

هكذا راحت الصحف ومحطات التلفزيون تنشر الوثائق، وتذيع الأفلام التى يظهر فيها الجنرال إيزنهاور مع سائقته فى جلسات كلها ألفة.. مع صوت معلق التلفزيون وهو يقتبس من أحاديث الرئيس ترومان ومذكرات السائقة ما يدل على هذه الخيانة التى قام بها الرئيس الراحل ولاسيما أنه كان قد أصدر قرارا بتعيين هذه السائقة العشيقة سكرتيرة له.

ومن جانبها واجهت حفيدة أيزنهاور هذه الادعاءات ونشرت ردودا فى الصحف ترفض تلك القصص، لكن هذا لم يمنع من تفجر قصة أخرى حول الرئيس الراحل توماس جيفرسون الذى قيل أنه كانت لديه ست عشيقات.

حسنا إن هذه القصة برمتها لا تتحدث عن نوع واضح من الدعارة.. ذلك النوع الذى تأخذ فيه المرأة مقابل ما تعطى من متعة.. لكن هذا النوع هو فى الواقع لا يختلف كثيرا عن مثيله العادى.. والسبب واضح.. والعلة جلية.. فالعلاقة غير الشرعية بين الجنرالات والعشيقات كان لها مقابل فى كثير من الأحيان والدليل هو أن سائقة الرئيس أيزنهاور صارت سكرتيرة له.. أى قبضت الثمن. وليس مستبعدا أن هذا كان يحدث بشكل أو آخر فى حالات أخرى.

هذا من جانب، ومن جانب ثان فإن هذه المؤسسة العسكرية كسبت - ولعبت دور القواد الصامت - من مثل هذه العلاقات حين سمحت بها، لأنها استوعبت اتجاهها عاما مضادا لها بعد حرب فيتنام.. وركبت الموجة وساندت التيار بعد أن سبحت معه،

وراحت تروج قيم وتقاليد الحب مع الحرب رغم أنها الآن تحاول أن تفعل عكس ذلك.

إلا أنني أرى أن الجانب الثالث للقصة هو الأكثر أهمية.

هذا الجانب الثالث ليس في الولايات المتحدة.. وإنما في أوروبا..

ذلك أن مثل هذه القضايا المثيرة للجدل حين تثار في أمريكا عادة ما يكون لها رد فعل في فرنسا وبريطانيا وغيرها.. وقد عبرت عن ذلك بالفعل صحف أوروبية تناولت القصة، فكتشفت عن هذا الجانب الغامض في قصة القوادين والسياسة.

إذ يقول ضابط فرنسي معلقا على الجدل المثار في الولايات المتحدة: «لو أخذنا بالقياس الأمريكي فإنه لن يعود لدينا أى جيش في فرنسا كلها والمعنى واضح وهو أن هذه العلاقات غير الشرعية منتشرة تمام الانتشار في الجيش الفرنسي، وأن هذا الجيش يوافق ويرتضى ذلك. والدليل تعليق ضابط آخر يقول: «إن القوانين العسكرية تتحدث عن الكرامة والشرف والإقدام المتبادل والابتعاد عن المخدرات وليس في كتبنا كلها ما يتحدث عن خيانات أو علاقات غير شرعية». وأضاف «ما هي علاقة ذلك بقيادة طائرة أو وضع خطة مستديمة لمواجهة جيش معاد».

في نفس الوقت قال تقرير للهيرالد تريبيون حول الموضوع في بريطانيا: «تصل نسبة المجندات إلى ١٠٪ من أفراد القوات المسلحة، والجيش لا يعاني أية عقدة في هذا الإطار والكنيسة في بريطانيا لا تفرض الحرمان على المتهمين بالخيانة الزوجية أو إقامة علاقات غير شرعية».

ومن جانب آخر أشارت وسائل الإعلام البريطانية إلى أن الائتلاف المسيحي في الولايات المتحدة بات قادرا رغم الفصل بين الكنيسة والدولة على فرض قيم جديدة على المؤسسات القوية في أمريكا وبينها الجيش. ويقول شوقي رافع إن أطرف تعليق على هذه القصة هو الذى أطلقته صحيفة الجارديان البريطانية حين قالت: «لو أن مقاييس مشابهة حول الطهارة الأخلاقية لمحاربين طبقت في بريطانيا خلال الحروب النابليونية فإن الأسطول البريطانى لن يكون بقيادة «فيلد» ولن تسلم القيادة البرية إلى ويلنجتون وكان باستطاعة فرنسا المنتصرة في ذلك الوقت: «أن تعلن ضم أمريكا إليها ودون عائق»!

10

مؤسسة النور والنار

«فى هذه النار خضع
الفقراء لقواعد الشواء، دهنوا
أجسادهم بالزيوت ووضعوا
عليها المتبلات.. ثم لفوها
بأنفسهم فوق الجمر».

أحيانا يبدو الفقر مثل جمل يريد المرور من خرم إبرة الحياة الضيق.

وفى كل الأحوال هذا مستحيل. إلا فى حالة واحدة فقط.. يمر جمل الفقر من خرم الإبرة بمنتهى السهولة إذا ما دهن جسده بفازلين الدعارة.

هذا الفازلين يصبح الحل الوحيد فى المدن ذات الطابع شديد القسوة.. المدن التى تبدو من بعيد جميلة جاذبة وجذابة.. تبدو من بعيد سهلة المراس.. فيها كل شىء متاح.. وكل عمل مباح.. تبدو من بعيد حرة وديمقراطية تساوى بين الجميع.. ترفع شعارات الحق والعدل.. فإذا ما اقتربت أكثر اتضح أن بعض ملامح الصورة المعذبة.. حيث الديمقراطية لها أنياب القانون وحيث الحرية تملك سياطا لا ترحم من يتجاوز القواعد.. وحيث الناس لا يقبلون بسهولة أى غريب يريد أن يقتسم معهم كعكة مدينتهم.

باريس، مدينة من هذا النوع، قبلة الباحثين عن الحرية وعشاق الفن والنور والأضواء ووجهة الراغبين فى حياة من طراز مختلف، بعيدا عن هذا الذى يحدث فى العالم الثالث.. حيث العذاب فقرا وتعبا وبطالة وقهرا.. ومن هنا لم يكن غريبا أن يولى فقراء أفريقيا - الشمال والوسط والغرب - وجوههم شطر باريس.. بحثا عن الأمل. لكنهم ما لبثوا أن اقتربوا من أضواء مدينة النور حتى اكتشفوا أنها نار. والنار لا ترحم.. لكنه لا يوجد لديهم حل آخر سواها.. فالنار فى الوطن أشد وطأة.. ومن هنا لا مفر من تعايش هؤلاء مع هذه النار التى يتخيلون أنها تحوى ترياق الحياة.

فى هذا النار لا يكون أمام هؤلاء سوى أن يخضعوا لقواعد الشواء.. فيدهنون أجسادهم بالزيوت ويضعون عليها المتبلات ويلفونها فوق الجمر.. وإلا فإن أمامهم ضغوط العنصرية ومقررات القوانين.. وبالتالي فإن الشوارع تصبح مأوى.. والخرابات مسكنا.. والعصابات ملجأ.. والجريمة زادا للحياة.. والمخدرات وهما يُسكَنُ آلام الشواء.

إن هذا يحدث كل يوم باستثناءات قليلة، وأبطال هذه الاستثناءات هم أشخاص من نوع خاص، قبلهم المجتمع الغربى بصعوبة، لأنه أدرك أنه يمكن أن يستفيد منهم.. فاستحالت ناره لهم نورا.

ومن عجب أن هذه المدينة - وهى مثال لمدينة أخرى - التى تجذب هؤلاء الفقراء الباحثين عن الأمل هى نفسها التى تجذب الذين تسببوا فى فقرهم.. حكام بلادهم وأغنياءهم.. لكنهم لا يبحثون فيها عن الأمل وإنما عن فرصة لاستغلال ما حققوه من مال وثراء فى الترفيه والاستمتاع والبحث عن مأوى إذا تبدلت الأوضاع. وإذا ما ثارت ثورة الفقراء فى البلاد البعيدة ضد الظلم ثم طردوهم إلى الخارج.

وبمعادلة عجيبة تستطيع مدينة النار والنور أن تجمع الأضداد.. أن تجمع هذا الفقير.. وذلك الغنى.. أن تتحول إلى قواد من طراز خاص يعطى جسد الهارب من الجحيم إلى جسد الباحث عن المتعة.. والمثير أن هذا الآتى وذاك يجدان فى المدينة حلا أفضل. والمثير أن هذا الفقير يتحول إلى بائع متعة للذى تسبب فى فقره.. وهكذا يصبح المهاجرون الفقراء لحما مطلوبوا على فراش باريسى لصالح أغنياء دفعوهم دفعا إلى أن يهجروا بلادهم. هكذا يمكن أن يقبل حاكم ما من دولة عربية جسد فتاة مغربية. هكذا يمكن أن يقبل ثرى من دولة عربية جسد شابة من أدغال أفريقيا.. فى رحاب المدينة القوادة.. وهكذا يمكن أن يكون الوسيط مهاجرا من دولة أخرى.

هذه المفارقة العجيبة رصدتها فى تلك القضية التى هزت فرنسا فى عام ١٩٩٧، حيث الوقائع المرعبة تدور بين اللحم الأبيض - أو حتى الأسود - وأصحاب الأموال التى سال لعابها، وحيث العائلات العربية - بعضها على الأقل - تحض بناتها على البغاء، وحيث تؤمن المتعة لأثرياء عرب.

ولكن الغريب هنا هو : لماذا تنفجر مثل هذه القضايا من حين لآخر، إذا كانت هذه المدينة قد ارتضت تلك الصيغة؟

والواقع أن هذا يحدث فقط فى حالة واحدة.. حالة تجاوز القواعد. فالدعارة مباحة ولكن لها قانون.. والمتعة تباع ولكن لها شروط.. والمدينة تقبل أن تكون قوادة ولكن فى إطار أصول متعارف عليها.. ومن هنا فإن الخروج عن القواعد والقانون والأصول يؤدى إلى الضجة. لكن المدينة القوادة سرعان ما تستعيد معادلتها القديمة فى الجمع بين فقراء وأثرياء الدول الأخرى حين تهدأ الضجة..

وهكذا جرت الوقائع.

ففى ٣٠ يناير ١٩٩٧ ألست الشرطة الفرنسية القبض على شبكة آداب، تضم فتيات يمارسن الدعارة. زعيمة الشبكة امرأة فرنسية من أصل سويسرى، عمرها خمسون عاما، واسمها «أنىكا برومارك».. هذا هو اسمها.. ولزعيمة الشبكة شريك اسمه جون بيير بورجوا.. خمسون عاما عمره هو الآخر.. مهنته مصور.. وبجانب هذا، هو يعمل فى أشغال الجرافيك الجنسية لمجلات مثل «لوى» و «نيو لوك».

هذه المهنة هي التى أتاحت له أن يتعرف على عدد أكبر من الوجوه المثيرة.. وعدد أكبر من الأجساد الناعمة التى تقبل قيم صاحبته أن تتعري. وقد كانت لديه عين خبيرة.. مميزة.. تعرف الفرق بين جسد يقبل أن يظهر عاريا فقط أمام الكاميرا. وجسد يقبل ما هو أبعد من هذا.. فإذا ما قبل فإن «جون بيير» يوفر الزبون.. دون أن ينسى بالطبع أن يحصل على ١٠٪ من الأجر.. إنه قواد قنوع.

ولم يكن هدف «جون بيير» و «أنىكا» توريد الفتيات لفنادق باريس كما هو معتاد فى سوق الدعارة الفرنسية.. فالإناث كن يسافرن بانتظام إلى موناكو ولندن ونيويورك وغيرها.. حيث العملاء من كل لون.. بعضهم شخصيات عربية من الوزن الثقيل.. وحيث الأجر المتفق عليه يكون غالبا ٢٠ ألف فرنك فرنسى.. دون أن ينسى الزبون منح البضاعة بعض البقشيش.

ودارت عجلة التحقيق.

والزعيمان الفرنسيان للشبكة دفعا إلى الأوراق باسم شخص عربى اسمه «عزيز».. اتضح أنه وسيط بعد الوسيطين.. بدوره ينقل السلعة المباعة إلى ضابط فرنسى اسمه «الكابتن جول باربل».. حارس سابق فى قصر الإليزيه.. يعمل منذ زمن ضمن حراس حاكم عربى من أمراء النفط.. وهو بدوره كان موجودا فى العمل حين كان هذا الأمير يعيش فى قصره فى مدينة «كان» حيث تصله السلعة.

وفى حين كانت كل الوقائع تتوالى، كانت أيضا يكتنفها الغموض، خاصة بعد أن فرضت الدوائر السياسية مزيدا من السرية على ما يدور فى التحقيقات.. فالأسماء

كبيرة.. والزبائن للدولة مصالح معهم.. وبالتالي صارت هذه السرية سلوكا من قوادين آخرين. لم يلعبوا دورا فى العملية منذ البداية وإنما غطوا عليها فى النهاية. وهكذا تقلصت الأسئلة العديدة إلى سؤال واحد هو : هل كان الكابتن «بول» يعرف ما يحدث؟.. وكان الكابتن «بول» يرد قائلا : لم أكن على دراية بما يفعله هذا الشخص العربى، كنت فقط أستقبل الفتيات فى المطار ولا أعرف ما الذى يجرى!

ولكن سياج السرية الذى أحاط بالملف وأدى به فى النهاية إلى المواراة.. لم يمنع الصحافة الفرنسية والمؤسسات غير الأهلية من أن تقلب فى بقية أوراق نظام الدعارة فى هذا البلد العريق. خاصة من زاوية القوادين.. فكما تقول مجلة «حدث يوم الخميس» الفرنسية: «لا يزال السذج يعتقدون أن الداعرات عددهن ٧ آلاف أنثى فى باريس وحدها لا يعملن إلا لحسابهن الخاص. ولا يبعن أجسادهن من أجل أناس آخرين يربحون من ورائهن الكثير من المال. لكن الحقيقة الواضحة هنا أن عشرات المليارات من الفرنكات الفرنسية وتعتبر جزءاً لا يتجزأ من دخل فرنسا القومى تأتى من تجارة الرقيق».

«إن ذكر كلمة «عاهرة» يعنى أن هناك «قوادة». وأى فتاة تحتاج دوماً إلى مرشد فى هذه الغابة. وقد تغير وضع هذا المرشد من زمن بعيد.. وبعد أن كان هو حبيب الفؤاد الذى يدفع بالفتاة تارة باللين وتارة بالشدة إلى الرصيف. تغير.. وصار الآن فى نهاية القرن العشرين يرتدى بدلة ورابطة عنق.. ويبدو فى شكل رجل أعمال.. يقوم باستيراد الفتيات من جميع أنحاء العالم وكأنه يستورد ثمار جوز الهند.. ويزور الأوراق الرسمية وبطاقات الهوية.. ويجلب الفتيات من بلجيكا وألمانيا.. ويجهز كتالوجا به صور أولئك الفتيات حتى يستطيع تسويق بضاعته منهن».

و «لم يعد الزبون يجوب الأرصفة بحثا عن فريسة. وما عليه الآن سوى أن يفتح مفكرته ويطلب الرقم الخاص بإحدى الشبكات والوكالات التى يعمل بعضها خلف ستار شركات الإنتاج الفنى والتوزيع أو وكالة زواج.. حتى تصله الفتاة.. فالعمل الآن يتم سرا. وباستخدام أحدث وسائل الاتصالات.

وتقول المجلة : «لقد اختنت الآن كلمة قواد، أو كلمة وسيط، وصار اسمه الآن «مدير» أو «مفوض» أو «مستول أعمال فنية».. ألقاب في منتهى الشياكة.. لكن مضمونها يعنى كل البذاءة والدناءة والحقارة.. فى عالم معقد.. كل فرد فيه يلتهم جزءا من الكعكة.. حسب دوره.. بداية من السائق حتى حارس الأمن الليلي».

إنها مؤسسة إذن، وعناصرها متكاملة، وأوراقها مرتبة، وعالمها خاص، وتعاليمها تلقن فى كل يوم لمئات من الذين يعملون معها، لها القدرة على الجذب، وإمكانية التوظيف، والاستفادة من الأوضاع، والتهرب من كل عوامل المقاومة..

هذه المؤسسة، مؤسسة القوادين يمكن ببساطة، أو بضغط، أن تجند فى كل يوم كوادر جديدة، وكمثال فإن فرانسواز الشابة التى لم تتخط عامها الثانى والعشرين دفعت إلى هذا العالم من خلال عشاء تعارف تم مع قواد، عرض عليها يد العون، وفجأة وجدت نفسها اسما موجودا على قائمة المطلوبات فى شبكة اتصالات خاصة. كل ما عليها هو أن تنتظر اتصالا.. فتجيبه.. ثم تذهب إلى الزبون الذى يدفع بدوره الحساب من خلال هذه الشبكة، ومن خلالها كان القواد أيضا يحصل على نسبته، ولهذا كان يقول لها : «أترين أن المسألة سهلة، وأنت حرة نفسك، دون أن تدفعى مليما».. وكان من الطبيعى أن تتحول فرانسواز إلى طريقها الخاص.. بمفردها.. بعيدة عن القواد.. فالمؤسسة تملك ميزة منح الصغار فرصة للنمو والترقى.

هذه المؤسسة التى من المعتاد أن تجد بها الصغيرات فى السن، من المعتاد، أيضا أن تجد بها كبيرات السن، مثل هذه السيدة التى تحمل اسم مدام أوديت.. وهى عجوز فى الثالثة والسبعين.. عندها خمسة استوديوهات - شقق صغيرة - توصف بأنها لطيفة حنونة، اتضح أنها تدير هذه الاستديوهات فى مدينة فرنسية صغيرة لصالح الأزواج الخونة منذ عشرات السنين، وتقبض فى المقابل من كل فتاة ما بين مائة ومائة وخمسين فرنكا.. على الرغم من أنها سيدة مستريحة ولديها ثروة هائلة ورثتها عن زوجها.

وفى هذه المؤسسة يمكن أن تجد أيضا نموذجا مثل كاترين، دخلت إليها فى عمر الخامسة عشرة، كانت تنزه فى أحد الطرق، قابلت رجلا فرنسيا طلب منها سيجارة، ثم تناولوا العشاء معا، وبعدها ظلت معه أسبوعا، وفجأة أفلست، فالتجتهت له، فذهب

بها إلى منزل مجهول، حيث سمعت أصواتا غريبة تصدر من غرف عديدة، وفي النهاية كان نصيبها هي الأخرى غرفة مستقلة.

إن كاترين هي الأخرى سرعان ما اشتغلت، ولكن ليس وحدها، وإنما مع فتاة أخرى.. «كنا نستأجر استوديو واحدا مقابل ٢٠٠٠ فرنك في الأسبوع، وكنت أقبض من كل زبون ٥٠٠ فرنك، وكان ربحي الكامل في كل ليلة يتراوح بين ٣ آلاف و ٤ آلاف فرنك».

ولا تقف وسائل هذه المؤسسة في التجهيز والبحث عن الزبائن على الأرصفة والشوارع.. فقد تطورت.. وصار من الطبيعي أن تعلن المؤسسة عن نفسها في الصحف.. إعلانات صغيرة لتعرض البضاعة في كلمات بسيطة : «لا تكن خجولا.. اتصل بنا». أو «سيدات جميلات في خدمتك». وعلى الرغم من أن الشرطة تتابع هذا الذي يكتب في الصحف. وعلى الرغم من أن تلك الجرائد التي تنشر هذه الإعلانات عادة ما تدفع غرامات كبيرة.. إلا أن الصحف مستمرة في هذا النشاط فهي لا تستطيع أن تحرم نفسها من مكاسب وأرباح هائلة.. وهكذا لم تعد مؤسسة تجارة الجنس هذه الوسيلة.

وقد تم في عام ١٩٩٢ منع نشاط الدعارة المباح قانونا في فرنسا. وصارت هناك دوائر في الشرطة خاصة بمكافحة هذا النشاط. ذلك المنع أدى إلى تلاشي ظاهرة «المترجلات».. والمترجلات لفظ أطلق على نحو ٥٥٠ فتاة يتمركزن في شوارع بلوندى وتراس في باريس. كل منهن لديها ستوديو خاص بها.. تخرج منه لكى تصطاد الزبون.. ثم تعود به إلى مكانها.

لكن هذا المنع القانوني، وإن كان قد أدى إلى إخفاء النشاط الظاهري، إلا أنه ساهم بشكل كبير في تنامي دور القوادين، وفي بحث المؤسسة الداعرة عن وسائل أخرى أكثر تطورا. وقد كانت آخر مراحل التطور هي اللجوء إلى صيغة صالونات ومعاهد المساج. هذه المعاهد نشأت أيضا لسبب آخر هو أن هناك من يسعى بحثا عن ذوق جديد في الأجساد.. الذوق الآسيوي.. ذلك أن غالبيةعاملات في هذا المجال هن

من بلاد الجنس الأصفر. وكمثال فإن فتاة فيتنامية اسمها «شيانج - ماى» كانت تملك صالونا من هذا النوع. تضع مفتاحه الخاص تحت دواسة الأقدام أمام الباب. وفى الداخل هناك ثلاث فتيات من جنسيتها يعملن معها.. وفى نهاية كل شهر يقدر رقم الدخل الذى تحققه بنحو ٥٠ ألف فرنك فرنسى.. أى نحو مليون و ٨٠٠ ألف فرنك فرنسى فى كل عام.

إن صورة هؤلاء الفيتناميات الثلاث وقوادتهن لا تختلف عن صورة أربع فتيات من تايلاند لديهن صالون تدليك خاص، به رجل يتلقى الطلبات. ويقوم بالتدليك أولا.. ثم يرسل الزبون إلى واحدة من الفتيات الأربع.. وتحصل الواحدة منهن على ما بين ٥٠٠ ألف فرنك. ويكون نصيب المدلك ٢٠٪ من هذا المبلغ.

والآسيويون والآسيويات ليسوا وحدهم فى هذه المؤسسة. ذلك أنها استطاعت وحدها أن تستوعب بدون أى عنصرية كل هؤلاء الذين لم يجدوا دورا فى مجتمع النار والنور. وبشكل خاص تجاوزت هذه المؤسسة عن كافة الإشكاليات التى يثيرها المجتمع حول أوضاع هؤلاء. واستوعبت طاقاتهم.. وبعد أن كان الحلم الذى دفعهم إلى الهجرة هو البحث عن أمل، وتقلص إلى البحث عن عمل، ثم تلاشى إلى البحث عن أى شىء تافه، تمكنت المؤسسة من أن تستفيد من هذا المأزق السياسى ذى الوجه القانونى، وخاصة أنهم لا يملكون التصاريح الرسمية للإقامة.

لقد تساوى فى هذا الجميع.. العرب والأفارقة والآسيويون.

ففى شمال باريس، وحسب ما تقول الصحف الفرنسية، يوجد عدد كبير من هؤلاء الأفارقة.. من غينيا والسنغال ونيجيريا. كثير منهم حصل على حق اللجوء السياسى وعديد منهم يسعى إلى الحصول على الجنسية.. ولكنهم سقطوا فى فخاخ الأمراض الجنسية والشذوذ وإدمان المخدرات.. وتحول أغلبهم إلى التجارة ذات العلاقة بهذه الأمراض.. فإما تجارة وتوزيع المخدرات أو البغاء بشكله العادى والشاذ.. لكى يحصل هؤلاء على الجرعة السحرية من المادة التى يدمنونها.

وفى مكان آخر من باريس، مكان وضيع، حيث رائحة الفقر والغربة، وحيث عسكرت عائلات أتت من المغرب.. قبلت هذه العائلات من خلال الأمهات إخضاع بناتهن للعمل فى إطار المؤسسة. وفى كل يوم يدور سيناريو روتينى معتاد.. حيث يتم اصطيد الزبائن.. وحيث يمكن أن تتم المزايدة على الفتاة لمن يدفع أكثر.. وفى نهاية النهار ترتفع أصوات الغنج والتأوهات من خلف الأشجار التى ارتضى بها الجميع ستارا لممارسة الرذيلة خلفها.

ومن المؤكد أن هذه العائلات لم تكن لتفعل هذا فى الوطن الأصيل. حيث يتشدق الجميع بالقيم والأخلاق. لكنهم لجأوا إلى هذا الحل وفق منطق الغربة، حيث لا يعرف أحد أحداً.. وحيث تتطور الأوضاع وتظهر نماذج مثل نموذج أبو داود العربى الذى ظلت الشرطة الفرنسية تراقبه شهورا طويلة فى عام ١٩٩٦، حتى أدركت أنه قواد من نوع محترف ومعقد، سمعته تخطف الآفاق، ورائحة مقر عمله الكريه العفنة وصلت إلى كل الأنوف، فزكمتها بكل ما بها من نانة.. ذلك أن النشاط عنده متنوع ومتعدد.. ولا يقف عند حد استخدام الفتيات، وإنما يمتد أيضا إلى المرقص وصالة القمار.

إن الأمر لم ينته ولم يقتصر على أصحاب هذه الجنسيات، ذلك أن مؤسسة القوادة قادرة دوما على الاستفادة من كل تغيير سياسى يدفع إلى الغرب بالمطرودين والهاربين من الجحيم، وهكذا استطاعت المؤسسة أن تستوعب إلى جانب هذه الفئات، أولئك الذين فروا من أوروبا الشرقية حيث الحروب والثورات والتحويلات التى أكلت تحت وطأة عجالاتها الثقيلة مئات الآلاف من البشر. ومن هنا لم يكن غريبا أن تجذب خمارات رخيصة فتيات آتيات من الاتحاد السوفيتى الذى كان، وبالتحديد من كازاخستان.. حيث يكون على الفتاة دفع الزبون إلى مخدع خاص وحيث من المطلوب منها أن تفتح له أكبر عدد من زجاجات الخمر.

وكما استطاعت المؤسسة أن تضم النساء، فهى أيضا ضمت إليها الرجال، ومنهم مثلا شاب يوغوسلافى هرب من الحرب فى دولته المفككة إلى فرنسا، ولأنه بلا أوراق كان من الطبيعى أن يجد طريقا سهلا إلى السجن، وحين أفرج عنه كان من

العادى أن يجد طريقا أسهل إلى المؤسسة، التى استغلت قوته وموهبته فى القوادة، فى أن يصبح مطلوبيا منه أن يراقب فتيات يمارسن الدعارة فى عربات الشاحنات، ويحصل من كل واحدة منهن على ٥٠٠ فرنك.. أو ألف حسب الظروف وحسب الزبون.

والنماذج عديدة.

والمؤسسة تنمو.. وتزدهر.. وتتسع.. وتستفيد.. فالأجواء السياسية تقدم لها فى كل يوم مزيدا من البضاعة.. ومزيدا من الباحثين عنها.. فى مجتمع النور والنار.

11

المذيعات العاريات

«وارتبطت نجومية كل
مذيعة بما تقدمه من خدمات
خاصة خارج الاستوديو
حيث تحول مديرو المحطات
إلى قوادين من نوع جديد».

أى مشاهد هذا الذى يمكن أن يقبل أن يرى أمامه على الشاشة مذيعة فى حجم الفيل وبجهل الدابة، وغباء الحمار وقبح الدميمات فى الشوارع؟.. أى مشاهد هذا الذى يمكن أن يتحمل ذلك يوماً أو شهراً أو حتى سنة فى هذا العالم الذى اتسعت آفاقه رغم ضيق جنباته وصارت الأقمار الصناعية تخترق كل حواجزه وتبث إلى كل نقطة فيه ما لا يمكن أن يقف أمامه حائل ولا يمكن أن يمنعه جدار؟

فيما مضى كان فى مقدور كل تليفزيونات الجهل التى تسيطر على سماء البث فى دول بعينها أن تحتكر كل صورة وكل كلمة، وأن تستغل هذا فى الترويج لأفكار وآراء النظام الذى تتبعه. لكن هذا لم يعد متاحاً الآن.. بعد أن صارت السماء مفتوحة والعيون والأذان تلتقط أى شىء بكل سهولة ويسر. ففي عصر ثورة الاتصالات انتهى عصر الاحتكار الحكومى.. وأصبح فى استطاعة أى شخص أن يتمرد على هذه السماء التى أرادوها مغلقة على آرائهم وأفكارهم وحدهم. وصار فى يد كل شخص أن يحصل على ما يريد لاسيما بعد أن نما وازدهر كيان اسمه القنوات الفضائية.

هذه الثورة أدت إلى الظاهرة الحالية.

ولكن هذه الثورة كانت حتى وقت قريب محدودة الانتشار.. فوسيلة التعامل معها قاصرة على فئة بعينها من الناس. وهذه الوسيلة هى الدش - طبق التقاط بث إرسال الأقمار الصناعية - وحتى يحين هذا الوقت الذى يمكن فيه لكافة الناس التقاط الإرسال بدون تلك الوسيلة المكلفة، كان لابد من البحث عن كافة عوامل الجذب التى تثير المشاهد وتدفعه لأن يفعل أى شىء كى يتعامل مع هذه الثورة.

وفى ظل غباء وجهل تليفزيونات الانحطاط الفكرى فى الدول غير الديمقراطية كان من السهل على القنوات الفضائية الآتية من الدول الحرة أن تجذب المشاهدين من هذه النوعية المتخلفة من الدول. فهى تقدم وجبة متكاملة فيها خليط من كل شىء محترم.. الحرية.. المعلومة الصحيحة.. المناقشة المفتوحة.. الصناعة الجيدة.. الوجوه الجميلة.. النجوم.. الأفكار الجديدة.. وأشياء كثيرة أخرى لا يوجد مثلها فى تليفزيونات الجهل.

لكن هذه القنوات الفضائية الأجنبية المميزة، على الرغم من كل عوامل الجاذبية تلك، بقيت بعيدة عن التأثير الهائل المفترض فيها في الدول العربية.. بسبب حاجز اللغة الذي جعلها قاصرة على أن تصل إلى مسافة أبعد من نقطة الصفر التي تجيد لغة البث. ومن هنا صارت المنافسة في السماء العربية قاصرة على فضائيات عربية.

وفي عالم التليفزيون العربى كانت هناك سطوة «سابقة» ونفوذ «سابق» وقوى «سابقة» لصالح التليفزيون المصرى. ربما لأسباب تاريخية. وربما لأسباب لها علاقة بأن فى مصر كوادرفنية عديدة قادرة على إتقان هذا العمل. وربما لأسباب خاصة بأن مناخ الحرية فى مصر كان أكبر دوما من ذلك المتاح فى دول عربية أخرى. ولكن هذا النفوذ ضاع. وهذه السطوة انتهت. وهذه القوة تلاشت إلى ضعف عظيم.. مع قدوم ثورة الاتصالات ومع ظهور الرغبة الحادة والحميمة والصحيحة فى سحب البساط - أو بعضه - من تحت أقدام التليفزيون المصرى.

وقد تمت عملية سحب البساط التى كان هدفها دائما هو فك احتكار السماء العربية من أيدي الصوت المصرى. وتم اختراع صيغة القنوات شبه الرسمية.. التابعة لدول معينة ولكنها لا تتبعها.. تمول منها ولكنها رسميا ليست صادرة عنها.. تروج لها دون ارتباط أصيل. تخدم أهداف هذه الدول بدون علاقة معلنة.

وقد دارت عملية سحب البساط وفق خطط محددة. كانت تقوم أساسا على أن تجذب المشاهد العربى بعيدا عن مصر.. من خلال عدة عوامل.. فمن جانب تم إغراء كافة الكوادر الفنية المصرية بالعمل فى هذه القنوات بطريق مالى، فصارت الأجور أعلى تماما من مثيلتها فى قنوات التليفزيون المصرى. واتجه المبدعون إلى الفضائيات العربية. وفى نفس الوقت تجاوزت أساليب العمل فى هذه القنوات حدود العمل التقليدى واتجهت إلى التنوع والجاذبية الأعلى والأفكار غير المنغلقة. ومن جانب ثالث روعى فى طرق التناول - وهذا هو الأهم - تجاوز الأسقف المتعارف عليها والاتجاه إلى مساحات حرية أبعد وأكثر رحابة.

هذه السمة الأخيرة هى التى جعلت تلك القنوات العربية تحقق جاذبية أعلى للغاية، حين صارت موضوعات كان ممنوعا تناولها مطروحة للنقاش بدون أى قيود.

وطُرحت على الشاشة أفكار خاصة بالجنس والخرافة ونوقشت موضوعات سياسية لم يتم تناولها من قبل ودخلت الشاشة إلى كل المناطق التي كانت تحيط بها خطوط حمراء.

لكن هذه العملية كان لها سقف فى النهاية، إذ أن الارتباط غير المعلن بين هذه القنوات والدول التي تمولها كان يفرض على الحرية المزعومة قيودا جديدة.. خاصة أن هناك موضوعات لا يجوز الاقتراب منها. وخاصة أن هناك قوى فى هذه الدول كانت تحارب ذلك الانفتاح المفاجىء.. وخاصة أن التليفزيون المصرى انتبه مؤخرا بعض الشيء إلى أن عليه أن يتعامل مع هذه المنافسة قبل أن تتم عملية سحب البساط نهائيا.. وخاصة أن تنوع القنوات وتعدد التلفزيونات جعل هذه المحطات الفضائية تتشابه إلى حد بعيد فيما بينها.

من هنا جرى البحث عن عوامل جذب جديدة وغير مقيدة. وكان أن استقر البحث عند نقطة الجنس.

وهذه النقطة فى الواقع لم تكن مفتوحة على مصراعيها، وإنما كانت لها حدود هى الأخرى، إذ لم تتحول تلك القنوات إلى محطات «بورنو» وإنما أصبحت مفتوحة أكثر من خلال البث الذى يمكن أن يمرر موضوعا جنسيا معينا. والذى يمكن أن يمرر مشهدا لم يكن مقبولا من قبل لأسباب رقابية. والذى يمكن أن يسمح للمذيع بالظهور بشكل لم يكن معتادا.. بحيث صارت جاذبية المذيع لا تقف عند حد جمالها المقبول وقدرتها الفكرية وحضورها الذكى.. وإنما امتدت أيضا إلى ما هو أبعد بحيث صارت هذه الجاذبية تتوقف على مدى ما تكشفه المذيع من بطنها وصدرها وفخذيها وذراعيها.

وهكذا دخلن مرحلة المذيعات العاريات.

وهذه المرحلة دفعت إلى سوق القوادين ببضاعة جديدة، وخلقت نجوما لهن جاذبية جنس مميزة، رفعت أسعار هذه الأجساد فى بورصة الرقيق الأبيض، وبعد أن كانت هذه البورصة فى مجال الفن والإعلام قاصرة فيما قبل على فنانات الدرجة

الثالثة نصف المشهورات، راحت تضم المذيعات العاريات إلى ساحة الدعارة.. وكان أن تفجرت فضائح متنوعة وعديدة بسبب التغير الذى حدث فى الشاشة العربية.

والمثال الذى بين أيدينا، بعيدا عن شائعات مختلفة تتناثر هنا وهناك، مصدره مجلة «الوطن العربى» فى العدد رقم ١٠٢٦ الصادر بتاريخ ١ نوفمبر ١٩٩٦.. وقد ورد تحت عنوان «مافيا دولية تدير أضخم تجارة رقيق - فى فضائيات عربية - أجهزة أمنية غربية تملك تسجيلات وصورا وأفلام فيديو عنها. وكانت العناوين الفرعية تقول: اعترافات فتاتين كشفت شبكة الدعارة داخل محطة تليفزيون عربية - تسجيلات وصور وأفلام فيديو عن سهرات حمراء فى الفنادق والبيخوت والجزر النائية - أجهزة أمنية تدس عملاءها داخل الاستوديوهات - مستولون وسياسيون عرب متورطون مع مافيا الجنس»

كيف جرى الكشف عن هذه الفضيحة؟

إن إجابة السؤال بسيطة جدا. فكل الذى حدث هو أن فتاتين فى محطة التليفزيون خرجتا على السياق.. حين لم يتم تجديد عقودهما فى العمل الأصلى.

إن الأولى عمرها ٢١ عاما، والثانية عمرها ٢٥ عاما.. وردتان فيهما كل رحيق الشباب وحيوية الربيع ورونق الأنوثة الباهى وسحر النجومية التى بدأت كل منهما الصعود على سلمها لأعلى.. وهى كلها عوامل جذب هامة ومثيرة على الشاشة لها قيمة أكبر فيما يحدث خلف تلك الشاشة. حيث تتحول الأنثى من صحفية إلى واحدة من بنات الهوى وحيث أدركت الفتاتان أن طريق الصعود إلى سلم النجومية وقمة الشهرة مرتبط دائما بما تقدمه كل منهما فى الكواليس. وحيث اتضح أن طريق التليفزيون مفروش دائما وأبدا بالقوادين.

والقوادون فى هذه المحطة يديرون شبكة، بها فتيات من كل نوع: مذيعات ومقدمات برامج وسكرتيرات وموظفات إداريات.. عربيات وأوربيات.. ويكون الطريق دائما بادئا باختبارات توظيف هدفها العلنى البحث عن كوادر تليفزيونية، ثم يتضح أثناء سير هذه الاختبارات أن لجنة الاختيار.. وهى هنا الشكل المحترم للقوادة

والقوادين لا تبحث عن عاملات فى المحطة وإنما عن ملكات جمال بمقاييس من نوع خاص تناسب ذوقا معيناً.

حين تتم إجازة الفتاة، ومرورها من بوابة لجنة الاختبار، تبدأ حقيقة الأمر تتضح لها خطوة خطوة.. ويبدأ الإغراء والاستدراج.. مرة باللين ومرات بالضغط، حيث يتضح بمضى الوقت أن النجومية على الشاشة مرتبطة دائماً بالمهام الفائقة التى يتم تكليف النجمة الجديدة بها - فى الخفاء - وحيث تتأكد الفتاة أن سخاءها فى المهمات خارج الاستديو هو الذى سوف يسمح لها بالإقامة فترة أطول أمام الكاميرا داخل الاستوديو.

عن طريق هاتين الفتاتين، ولأسباب أخرى غير واضحة بخلاف موضوع تجديد العقود، دخلت أجهزة أمن أوروبية وعربية على خط مافيا القوادين فى هذه المحطة.. ومن خلالهما تم إعداد ملف كامل بالوثائق لما يحدث.. وبدلاً من أن تكون الفتاتان بطلتى برامج صارتا بطلتى شريط فيديو أمنى تم تسجيله لإحدى الحفلات التى تم اقتياد نجوم المحطة إليها.. وحيث تم رصد ما حدث فى فيللا أحد مدراء المحطة العرب فى بلد عربى.

وقالت المذيعتان الشاهدتان: إن المكافآت فى نهاية الشهر تزيد دوماً فى حالة ما إذا كانت هناك حفلة من هذا النوع، وإذا تكرّر هذا الأمر فإن الوضع المجزى قد يصل إلى حد الترقية. وكل هذا لا علاقة له بالطبع بمزيد من الهدايا التى تتلقاها من محضر هذه الحفلات من أصحابها.. ساعات وسلاسل وخواتم ذهبية.. وأشياء كثيرة أخرى.. سرعان ما تبدو مظاهرها على النجمات الجديدات اللاتى فجأة تصبح لديهن سيارات فاخرة وشقق فخيمة.

وفق أوراق نفس الملف فإن هذه الحفلات ليست قاصرة على بلد معين، وهى تمتد بين عواصم دول مختلفة وفنادق عديدة من باريس إلى هاواي والباها وما وجزيرة سيشل بل أحياناً على متن يخوت فى عرض البحر. وفى هذه الأماكن يكون الستار

فى بعض الأحيان هو تصوير أعمال فنية، خاصة أغانى الفيديو كليب التى سرعان ما تصبح خلال لحظة حفلة مجون صاخبة.

فى هذا الإطار يحترف القوادون التنوع، والبحث عن أية وسيلة للتجديد، ومن هنا ليس غريباً على الإطلاق أن تجد المذيعات العاريات معهن فى هذه الحفلات المثيرة فتيات إعلان. ثم فى مرة أخرى مطربات جديدات خاصة أن بعض الزبائن يفضل هذا النوع المغنى الذى تتحول مهنته من الطرب إلى الإطراب.. وحيث تنفجر طاقات أصواتهن على فراش المتعة ليس فى اتجاه الغناء وإنما فى اتجاه الغنج مدفوع الثمن.

وهذا الملف الساخن رغم اكتمال أوراقه،بقى هكذا معلقاً دون أن يتفجر، رغم أن به عشرات من أسباب التفجير. ورغم أن هناك ضحايا حاولت التمرد على رباط القوادين.

والسبب غير واضح.

لكن المجلة التى نقلنا منها هذه القصة كان لها رأى آخر فى أسبابها.

فهى قدمت الفضيحة على أنها جزء من مؤامرة متعددة الأبعاد. وقالت فى تحليل هذا الموضوع مايلى: «هل هى مؤامرة تخوضها عدة أجهزة أمنية ضد المحطات الفضائية العربية كافة لتشويه سمعتها أم فقط ضد محطة معينة بالذات تقرر النيل منها عبر فضيحة أخلاقية هى الأولى من نوعها ولاشك الأخطر فى عالم التليفزيونات العربية؟ هذا السؤال هو أول ما يتبادر إلى الذهن إثر الاطلاع على حجم الملف والتقارير حول الفضيحة التى تدور فى شبكة تليفزيون عربية وتمتزع فيها عناصر تجارة الرقيق الأبيض وحفلات الجنس والمخدرات بتخطيط وتنفيذ مافيا متخصصة فى استخدام المذيعات ومقدمات البرامج ونجمات الغناء الواعدات فى ممارسة مهنة لا علاقة لها بالصحافة ولا التليفزيون ولا الفن».

أضافت المجلة: إن مايدفعنا إلى التساؤل عن حجم «المؤامرة» وأهدافها الحقيقية هو الدور الذى قامت بها جهات من مخابرات مختلفة وتحقيقات متعمقة، فى أكثر من

بلد، حيث تم إعداد ملف من مئات الصفحات والصور وأفلام الفيديو والتسجيلات الفاضحة ورجال أعمال وأصحاب نفوذ ينتمون لجنسيات عربية متنوعة.

فى إطار حديث المؤامرة ذاته قالت المجلة: إن مايدفعنا إلى التساؤل هو أن هناك علامات استفهام حول من يقف وراء القصة ومن أوعز للفتاتين بكشف الأسرار ودفع الأجهزة إلى التحقيق فى قضية كان يمكن أن يغلق ملفها.. وخاصة أن بعض المراقبين ربط بين هذه الفضيحة الأخلاقية وبين الحرب الإعلامية الدائرة فيما بين المحطات الفضائية العربية وانتقال هذه الحرب من التنافس الإعلامى والإعلانى إلى الفضائح ومعركة تكسير العظام التى تخفى مطامع سياسية وصراعات نفوذ وتناحر على سوق إعلانية حجمها مئات الملايين من الدولارات.

انتهى تحليل المجلة.

وواقع الأمر أنه تحليل لا يميل إلى نفى الفضيحة، رغم أن صاحبه يتحدث عن مؤامرة، فهو يقول أن تلك قضية كان يمكن أن يغلق ملفها منذ البداية، لكن هذا لاينفى أن نشير إلى أن ذلك هو أحد أساليب الكتابة فى المجلات المتبع لتحرير بعض القصص، خاصة إذا كانت تخلو من الوثائق الدامغة.

فى هذا السياق نحن أمام ثلاثة احتمالات.

- الأول أن القصة برمتها حقيقية وكاملة.. وبالتالي نحن أمام حالة قوادة واضحة محددة الأركان، تستخدم فيها نجمات التليفزيون لتحقيق أغراض جنسية ومالية خاصة.

- الثانى أن القضية صحيحة، ولكن هناك نوعا آخر من القوادين قرر استخدام الشاهدتين لصالح التربح السياسى من خلال مهمة خاصة، تم فيها توظيف الفتاتين فى إطار هذا التنافس الإعلامى والإعلانى الطاحن.

- الثالث هو أن تكون القصة برمتها من اختراع المجلة.. وإذا صح هذا الاحتمال فإننا أمام نوع من النشاط لا يختلف كثيرا عن الأول والثانى.

وواقع الأمر أن الحالة العامة لهذه المحطات الفضائية تشير إلى صحة الاحتمالين الأول والثاني. ويدعم وجهة النظر هذه أن كاتباً كبيراً هو السيناريست المصرى وحيد حامد كان قد رصد الاتجاهات الجنسية فى محاولة جذب المشاهد على شاشات القنوات الفضائية العربية خلال مهرجان التلفزيون الذى أقيم فى القاهرة فى يوليو ١٩٩٧ وعبر عن هذا فى مقال نشره فى مجلة روزاليوسف. ويدعمها أيضاً - أى وجهة النظر هذه - أقوال وقصص تتردد من حين لآخر عن مذيوعات تلفزيون من جنسيات مختلفة تظهر بين حين وآخر.

ولكن الذى يؤكد أن الفضائيات صارت شاشة لعرض الأجساد قبل الأخبار هو قضية أخرى، تم التحقيق فيها فى مصر خلال شهر مايو ١٩٩٧.. وكانت بطلان القضية الأساسية هى إحدى مذيوعات هذه القنوات بجانب فتيات إعلان وطالبات جامعة ومطربة وفنانة.. وكان القواد فيها رجل أعمال مصرى ونجماً معروفاً وثرياً عربياً.

هذه القضية التى كان عدد المتهمين فيها ١٧ فتاة بالإضافة إلى طباط وسائق وسيدة تم التحقيق فيها فى نيابة مدينة نصر، حيث قالت الأوراق أن أعمال مراقبة أجهزة الاتصالات استمرت ثلاثة أشهر، مما دفع القواعد الأساسية إلى أن تقوم بتغيير رقم تليفونها عدة مرات، ثم استخدام هواتف محمولة للهروب من الرقابة.. لكن هذا لم يمنع الشرطة من أن ترصد ما تقوم به الشبكة فى شقق فى مصر الجديدة والزمالك والمهندسين وبعض الفنادق الفاخرة.

إن بقية تفاصيل القضية ليس بها ما يثير.

ولكنها فى النهاية أحد الأدلة على أن بعض الشاشات تحولت إلى فاترينة عرض فى سوق الدعارة. وأن هذه المجالات الجديدة أدت إلى ظهور أنواع مختلفة من القوادين، أنواع مميزة، تعبر عن مدى تفشى ظاهرة انحلال الصفوة، الصفوة التى تحظى بالشهرة والنجومية والأضواء.

وبشكل عام فإن هذا الفصل لن يكون الأخير فى هذا السياق.

12

الليثى.. بحكم المحكمة!

«ارتضى لنفسه أن يعمل
قواداً ممارساً بذلك أبشع
وأحط مهنة عرفها التاريخ من
شأنها أن تمحق الشرف
والكرامة والسمعة كاشفا عن
سلوك شديد الانحراف».

كان يمكن أن تروى هذه القصة بطريقة أخرى، غير التي ستقرأها الآن.

وكان يمكن أن نقلب فى الصحف والجرائد والمجلات ونحكى بالتفصيل الممل جدا كل ما دار وثار حول فضيحة ممدوح الليثى.

بل كان من الممكن تأليف أكثر من كتاب ضخيم حولها.

لكننى فضلت، وخاصة أن هذا الكتاب ليس حول ممدوح الليثى، أن أبتعد عن كل الجدل، وأن أستند فى هذا الفصل إلى نص وثيقة حيثيات المحكمة التأديبية العليا برئاسة المستشار سيد نوفل فى خريف ١٩٩٧، ولا سيما أن هذه الوثيقة الأكثر ضمانا ومصداقية قامت هى من نفسها، من خلال عمل القضاء بفحص وتمحيص كل ورقة.. قبل أن يصدر الحكم الذى وجدت أنه من المناسب للغاية وضعه فى ملف «القوادين والسياسة».. فأى قواعد أهم وأوثق من تلك التى أثبتتها محكمة، وأى سياسة تلك أبرز من ذلك الموضوع الذى خاضته أطراف عديدة من دولتين على الأقل.

ولأننى ارتضيت نص الحكم، فإننى لن أخرج عما جاء فيه، وسيحكى الفصل التالى القصة من خلال فقرات نقلت حرفيا من وثيقة الحيثيات.

ولكننى قبل أن أبدأ أفضل أولا أن أشير إلى ملخص عام للقصة.. سريع وبدون تفصيلات حتى يمكن استيعاب هذه الحيثيات بدقة.

فى البداية تفجرت القصة من خلال مقال نشره عادل حمودة فى مجلة روزاليوسف تحت اسم «فضيحة على النيل». تحدث المقال عن موظف عام حصل على سيارة مرسيدس هدية من ثرى عربى. الثرى العربى هو الشيخ عبد العزيز البراهيم، فيما بعد اتضح أن الثرى العربى كان على علاقة مع شيرين سيف النصر الفنانة المعروفة. اتهم ممدوح الليثى فى بلاغ إلى نيابة أمن الدولة العليا عادل حمودة بأنه يقصده فى المقال. قال الليثى أنه حصل على السيارة مقابل ثمن سيناريو لصالح محطة تليفزيون الشرق الأوسط التى يمثلها شقيق الثرى العربى. أحال صفوت الشريف وزير الإعلام ممدوح الليثى إلى النيابة الإدارية للتحقيق فى الأمر. تلقت

النيابة شهادات ووثائق من كل نوع ومن أطراف عديدة. أوقف التحقيق فى نيابة أمن الدولة حتى يتم التحقيق فى النيابة الإدارية .. أحالت الأخيرة الملف إلى المحكمة التأديبية العليا. بعد عدة جلسات رد ممدوح الليثى هيئة المحكمة. رُفُض طلب الرد. واستمرت المحكمة فى نظر الدعوى. ثم صدر الحكم فى نهاية سبتمبر ١٩٩٧.



وفيما يلى نص الحثيات التى تروى القصة كما رأتها المحكمة:

ولنبداً مثلاً بما جاء فيها عن بعض سلوك الليثى الشخصى ..

إن الليثى قد سلك مسلك الشبهات والريب وسلك مسلكاً لا يتفق والاحترام الواجب، بأن اشتهر عنه التناول بالقول والفعل على بعض الفتيات والسيدات فى مكتبه أثناء وظيفته. ويبين من الاطلاع على التحقيقات التى أجريت فى الدعوى أن الممثلة «آن محمد مصطفى الترك» الطالبة بمعهد الفنون المسرحية قررت أنها رشحت للعمل بمسلسل «الأبطال» فى دور جوزفين زوجة نابليون بونابرت، وعندما ذهبت إلى التلفزيون قيل لها أن العقد الذى سيوقع معها سيكون بمكتب ممدوح الليثى «المحال» - أى المحال إلى المحكمة التأديبية - وأنه هو الذى سيحدد الأجر باعتبار أن ذلك هو أول عمل لها بالتلفزيون وعندما ذهبت إليه كان يوجد بمكتبه المخرج حسام الدين مصطفى وعدد من الصحفيين وقال لها المحال أنه سيرسلها إلى ابنه عمرو للعمل بمحطة الـ M.B.C. اتصل فعلاً بابنه حيث توجهت هى والمخرج حسام الدين مصطفى إلى مكتبه بالهرم الساعة العاشرة مساءً . نجل ممدوح الليثى وعدها بإسناد دور لها فى مسلسل «شقة الحرية». وعندما قابلته فى اليوم التالى لم يتم الاتفاق على إسناد الدور فخرجت من مكتبه وتوجهت إلى مكتب الليثى بالتلفزيون لكتابة العقد عن دورها فى مسلسل «الأبطال».

أضافت الشاهدة أنها كانت وحدها فى ذلك الوقت بمكتب الليثى الذى طلب منها صورة فوتوغرافية. وعندما عرضت عليه الصورة حاول أن يحتضنها ويقبلها

فامتنعت. فقال لها: «أنا عاوزك توهبى نفسك لى». تصورت أنه يطلب منها الزواج بعقد عرفى لكنه رد عليها قائلاً: «مفيش جواز عرفى ولا رسمى انتى عاوزة أم عمرو تيجى تضربنى وتضربك». وعندما رفضت قال لها: «وضعك كده أحسن وسوف تستفيدى كده أكثر وأقدر أوصلك إلى النجومية لأن العقد العرفى عايز شهود والشهود حيزدعوا الخبر.

استطردت الشاهدة قائلة أن المقابلة انتهت عند هذا الحد وأنها قامت بتصوير دورها فى المسلسل بدون كتابة العقد. اشتكت للمخرج حسام الدين مصطفى الذى طلب منها التوجه إلى مكتب الليشى بعد أن اتصل به وأنها فعلاً توجهت إلى مكتبه، ولكن بدلاً من أن يحدثها فى موضوع العقد حدثها عن شكلها وأنها سمراء وأن الملابس التى ترتديها يجب أن تكون فاتحة، ثم توجه من مكتبه إلى غرفة ملحقة به وأحضر لها فستاناً بيج وبعض الملابس الداخلية، وعندما امتنعت حاول أن يقبلها، ولكن باب مكتبه انفتح فجأة فاتجه مباشرة إلى كرسي مكتبه، وكان الذى دخل هو الفنان محمود يس وبعد أن جلس على كرسي مكتبه طلب تليفونيا الموظف المختص بالأجور وقال لها أنك مادميت طالبة بالمعهد فسأعطيك أجراً ٧٥ جنيهاً عن الحلقة.

بعد حوالى شهر ونصف اتصل بها المخرج حسام الدين مصطفى وأخبرها بأن الليشى يطلبها لكى تظهر ضمن الوجوه الجديدة. قالت أنها ذهبت إليه فعلاً حيث أحضر لها أحد المصورين الذى قام بالتقاط عدة صور لها وأنه فعلاً نشر صورتها على الغلاف الخاص بمجلة الإذاعة والتليفزيون العدد ٣١٧٨ بتاريخ ١٠/٢/١٩٩٦. لكنه لم يذكر اسمها إطلاقاً داخل التحقيق الصحفى الذى أجرى معه ومع الوجوه الجديدة وذكرت الشاهدة أنها ترددت على مكتب ممدوح الليشى حوالى عشر مرات تقريباً فى الفترة التى استغرقها تمثيل المسلسل.

إننا لم نزل مع قصة أن ترك.

عللت سبب تردها عليه بالرغم من أنه خرج على حدود اللياقة معها بمكتبه بأنها كانت مجبرة على ذلك حتى يتم تحديد أجرها عن العمل فى المسلسل، كما أنه طلب منها التردد عليه لكى يقوم بتعريفها بالمخرجين فى قطاع الإنتاج وأنها عندما اشتكت

للمخرج حسام الدين مصطفى قال لها: «كله كده... والمفروض أنك تحافظي على نفسك ولا تخافى.. وممدوح معروف عنه كده علشان تقدرى تأخذى اللي أنت عاوزاه من غير ما يطول منك حاجة».

ذكرت أنها أخذت بنصيحة المخرج حسام الدين مصطفى فى المحافظة على نفسها وأن الليشى «مشهور عنه فى الوسط مع الممثلات أن سمعته وحشة وعلشان كده كنت واحدة حذرى عند دخولى مكتبه فى أى مرة». وقدمت الشاهدة نسخة من مجلة الإذاعة والتلفزيون العدد ٣١٧٨ الصادر فى ١٠/٢/١٩٩٦.

لكن الشهادات حول سلوك ممدوح الليشى الشخصى لم تتوقف عند حدود ما قالته هذه الفنانة صغيرة السن.. فمن قطاع الإنتاج الذى كان يرأسه الليشى نفسه جاء موظف اسمه محمد عبد الوهاب الهلباوى قال: أنه سمع كثيراً عن علاقات الليشى النسائية وأفعاله التى يرتكبها فى مكتبه مع جميع الممثلات. أن منهن من ترضى ومنهن من تأبى. امتنع عن تحديد واقعة محددة بذاتها معللاً ذلك بأنه يخاف من التعريض بأسماء البعض وبالتالي رجوعهن عليه.

وشهدت عائشة عبد الشافى عبد القدوس الموظفة بقطاع الإنتاج بإدارة التخطيط والمراجعة أنها كانت تعمل سكرتيرة بمكتب الليشى منذ تعيينها باتحاد الإذاعة والتلفزيون سنة ١٩٨١.. والذى كان يشغل فى ذلك الوقت وظيفة رئيس أفلام التلفزيون. وقالت أنه عندما أنشئ قطاع الإنتاج قامت بالعمل معه فى مكتبه بالقطاع لمدة وجيزة ثم قام بنقلها إلى عدة إدارات أخرى كانت ترفض العمل بها.

أضافت أن الليشى كان يريد إذلالها لأنها رفضت السكوت على الخطأ وقررت أنه «كان فيه بنات يحضرن عنده عشان الشغل، كانوا صغيرات فى السن وبعدين ألاحظ أننا بعد خروجهن من المكتب، تطلع كل واحدة منهن تعيط وأسألها عن سبب ذلك فتقول لى أن ممدوح الليشى عمل عمال مش كويسة. وكان بعض هؤلاء البنات بتسألنى أعمل إيه؟ فكنت أقول لها اضربيه. أضافت أنه «كان يقابل يومياً عشرات من البنات الراغبات فى العمل بالتلفزيون وبعضهن كان يشتكى منه أنه فى المقابلة معهن

بالمكتب كان يحاول تقبيلهن أو مسكهن من أماكن حساسة وعلشان كده كان بعضهن يبكى والآخر لا يتكلم».

ليس هذا فقط، بل جاء إلى المحكمة تقرير الإدارة العامة لمباحث القاهرة الصادر من مدير إدارة مكافحة جرائم الآداب والمرفق بكتاب مدير أمن القاهرة المؤرخ فى ١٩/١/١٩٩٧ إلى رئيس هيئة النيابة الإدارية.. وقد جاء فيه: والمودع بملف الدعوى.. أنه حضر للإدارة بصحبة السيد - عبد الغفار عودة نقيب المهن التمثيلية والسيد أشرف زكى أمين صندوق النقابة الفنانتان وفاء عثمان أحمد الحكيم، وشهرتها الفنية وفاء الحكيم، وإيمان على محسن، وشهرتها الفنية رباب، وتقدمت كل منهما بشكوى للإدارة عن تعرضهما لمحاولة التحرش الجنسى من قبل ممدوح فؤاد الليثى.

أضاف التقرير أنه توافر لدى الإدارة الكثير من المعلومات حول التصرفات الشخصية للسيد ممدوح فؤاد الليثى إبان عمله رئيساً لقطاع الإنتاج باتحاد الإذاعة والتليفزيون من خلال المنصب الذى كان يشغله أقام العديد من العلاقات ببعض الشخصيات العربية. بعضهم ممن له نشاط فى المجالات الفنية المختلفة وأنه كان يتولى التوسط لإقامة علاقات بينهم وبين بعض الفنانات والمذيعات من العائلات بالتليفزيون المصرى .. من خلال الحفلات التى كان يقيمها بالفنادق الكبرى وبفيللا الليثى بالهرم وكذلك من خلال الحفلات الخاصة التى كان يقيمها بالشقق التى يمتلكها بمحافظتى القاهرة والجيزة..

كما اشتهر عنه دعوة الفنانات المصريات لإقامة علاقات مع أثرياء عرب بدعوى أن الأجور التى يحصلن عليها من الأعمال الفنية لا تحقق الطموحات التى يحلمن بها فى رفع مستواهن الاجتماعى وامتلاك السيارات والشقق الفاخرة..

ومن خلال منصبه انفراد بتعيين الوجوه الجديدة والتى ترغب فى العمل فى المجالات الفنية المختلفة بالتمثيل والغناء، كان يتولى اختبارهن بنفسه ومحاولة مراودتهن عن أنفسهن أثناء قيامه بالاختبارات، وتمثل ذلك فى بعض المداعبات للمتقدمات كلمس بعض أجزاء حساسة من أجسادهن وطلبه رؤية الملابس الداخلية لهن بحجج مختلفة.

ولكن ما هو موقف المحكمة من هذه المعلومات؟

تقول حيثيات الحكم: إن السيرة الحميدة وحسن السمعة شرط من شروط شغل الوظيفة العامة وهو شرط لا ينفك عن شاغل الوظيفة، بل يتعين أن يلازمه دوماً ما بقى قائماً بأعبائها - أى الوظيفة - فهو شرط ابتداء وبقاء، بحيث إذا فقد الموظف العام خلال قيامه بأعباء وظيفته شرط السيرة الحميدة وحسن السمعة فقد صلاحيته للبقاء فى وظيفته وتعين إقصاؤه عنها.

وليس لازماً أن تكون عناصر الوقائع المنسوبة إلى الموظف والتي تشكل عدم نقاء سيرته وسوء سمعته مؤيدة فى كل جزئياتها بالأدلة المثبتة بها، ولا يحتاج الأمر فى التدليل على سوء السمعة أو عدم طيب الخصال وجود دليل قاطع على توافرها أو توافر أيهما، وإنما يكفي فى هذا المقام وجود دلائل أو شبهات قوية تلقى ظلالاً من الشك المثير على أى من الصفتين المذكورتين حتى يتسم الموظف بعدم حسن السمعة. ففقدان الموظف لشرط طيب السيرة وحسن الخلق إنما يؤسس على ما يتولد من الانطباع عن أفعال أثارها وتناقضاتها ألسنة الناس.. فى محيط اجتماعى معين.. واستقر أمرها فى وجدانهم كحقيقة تزعزع الثقة فيه وتنازل من اعتباره، وخصوصاً إذا كان الموظف العام يشغل منصباً رفيعاً يؤثر فى سلوك الناس ويشكل أخلاقهم وتصرفاتهم وما يجب أن يتبعوه من عادات وسلوك قويم.. كما هو الشأن فى المنصب الذى يشغله ممدوح الليثى، مما يتعين أن تكون مقاييس سلوكه أكثر صرامة وأشد حزمًا، نائياً بالعمل الذى يقوم به عن أن تحيطه الشبهات أو تكتنفه مواطن الريب، التى تلقى بظلال قائمة على سلوكه وتصرفاته وتتضاءل معها أو تنعدم ثقة المتعاملين معه.

وقالت الحيثيات: إن المحكمة تطمئن إلى ما جاء بأقوال الشهود سالفى الذكر، والذين أجمعوا على أن المحال اشتهر عنه التطاول بالقول والفعل على بعض الفتيات والسيدات ممن كن يترددن على مكتبه بقطاع الإنتاج باتحاد الإذاعة والتليفزيون بقصد العمل.. وأنه كان يداعبهن فى أماكن حساسة ويتحرش بهن جنسياً، وقد جاءت أقوال

هؤلاء الشهود مؤكدة لما شهدت به الممثلة آن محمد الترك من أن «ممدوح الليثى» يراودها عن نفسها وطلب منها أن تهيب له نفسها بدون زواج سواء رسميا أو عرفيا.. أى أن ماطلبه منها هو الزنا بعينه.. وأنه حاول أن يحتضنها ويقبلها وقد تأيد ذلك كله بما جاء بتقرير الإدارة السعامة لمباحث القاهرة إدارة مكافحة جرائم الآداب والمرفق بكتاب مدير أمن القاهرة المؤرخ ١٩٩٧/١/١٩ إلى رئيس هيئة النيابة الإدارية.. ومن ثم فإن ممدوح الليثى يكون قد فقد شرطا أساسيا من شروط صلاحيته للاستمرار فى وظيفته وهو أن يكون محمود السيرة حسن السمعة.

ولا ينال من ذلك عدول إحدى الشاهدات وهى الأميرة بدر محمد عبده أمام المحكمة عن أقوالها التى سبق أن قررتها بتحقيقات النيابة الإدارية.. لما هو مقرر من أن للمحكمة فى سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشاهد، وتطرح قولاً آخر له.. كما لا ينال مما انتهت إليه المحكمة القول بأن معظمهم شهد بسوء سلوك الليثى وتحرشه جنسيا بالسيدات والفتيات اللاتى كن يترددن على مكتبه، قد جاءت شهادتهن سماعية ولم يقم عليها دليل إذ أن الأمر هنا لا يرتبط لزوما بوقائع معينة لابد أن تكون مؤيدة فى كل جزئياتها بالأدلة المثبتة لها وإنما يرتبط بفقدان شرط صلاحيته للاستمرار فى الوظيفة مؤسس على ماتولد من الانطباع عن الأفعال التى أتاها ممدوح الليثى وتناقضتها ألسنة الناس فى المحيط الذى يعمل به واستقر أمرها فى وجدانهم كحقيقة تزعزع الثقة فيه وتنال من اعتباره، كما أن الأمر هنا يتعلق بالنهج الذى احتذاه ممدوح الليثى طريقا ثابتا فى مظاهر سلوكه على السيدات والفتيات اللاتى يترددن على مكتبه، ومن ثم فإنه لا يتقيد بفترة معينة دون غيرها ولا بواقعة دون غيرها وإنما يتعلق الأمر بالصورة الكاملة لسمعته وسيرته، وما شاب هذه الصورة من إلصاق سلوك مشين بها لا يتفق مع الدين.. ولا مع عادات المجتمع وتقاليده.

فضلا عن ذلك فإنه ليس فى القانون على النحو الذى استقرت عليه محكمة النقض ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع فى الدعوى.. الموضوع. ولها

وحدها تقدير قيمة الشهادات ولو كانت منقولة إلى محكمة الموضوع وحدها فمتى صدقتها واطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة فلا تصح مصادرتها في الأخذ بها والتعويل عليها. «نقض طعن رقم ٦٣٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٧ ص ٢٧ ص ٨٤٨».

وبهذه المثابة فإن واحدة من المخالفات التي نسبت لممدوح الليثي، كما تقول الحثيات: تكون ثابتة في حقه مما يفقده معها شرطاً من شروط الصلاحية للبقاء في وظيفته ويتعين إقصاؤه عنها.



الآن إلى لب الموضوع، قصة السيارة المرسيدس التي حصل عليها ممدوح الليثي، ولماذا حصل عليها. والقصة تكاد تكون معروفة للجميع.. لكن المحكمة فاجأت الجميع بأن أصدرت حكماً عبر عن يقينها الخاص في هذا الأمر.. حيث قالت: الذي فعله الليثي وثبت في حقه يقيناً، على نحو ما قامت عليه الأدلة واطمأن إليه وجدان المحكمة تماماً، لا يعني سوى أمر واحد هو أنه قد ارتضى لنفسه أن يعمل قواداً للثري العربي.. الذي أهدي له السيارة المرسيدس ممارساً بذلك أحط وأبشع مهنة عرفها التاريخ من شأنها أن تمحق الشرف والكرامة والسمعة.. كاشفاً بذلك عن سلوك في الطبع شديد الانحراف وسقوط في الخلق وانهيار في القيم والشرف وانحدار بها إلى الدرك الأسفل.. مما يجعله جديراً بكل احتقار وازدراء.. ومخلا بذلك إخلالاً جسيماً بواجبات وظيفته وبكرامته.. وبما تفرضه عليه من التزام الشرعية القانونية والسلوك القويم وعدم التردى في مجالات الفسق والفجور والكسب الحرام.. وعدم التضحية بالتزاماته نحو وظيفته وبلده الذي آواه وكرسه وقلده أرفع المناصب في جهاز إعلامي خطير له تأثيره النافذ في صناعة الأخلاق والضمير.

ولكن لماذا وصلت المحكمة إلى هذا الحكم القاطع؟

إنها تجيب فيما يلي:

هذه المحكمة، وقد استشعرت خلال تحقيقاتها في الدعوى، فداحة ما كشفت عنه

الأوراق والمستندات، وقامت عليه الأدلة.. وإزاء عدم مثول أى من الثرى العربى الذى أهدى له السيارة المرسيدس والمثلة - تقصد المحكمة شيرين سيف النصر - التى انقطعت عن العمل بمسلسل السيرة الهلالية أمام المحكمة.. رغم إعلان الأول قانونا وارتداد إعلانات الثانية لسفرها للخارج لسؤالهما كشاهدين عن حقيقة علاقتهما معا وهل هما متزوجان أم لا.

وبعد أن أجريت أوراق الدعوى مما يفيد قيام علاقة شرعية بينهما.. أرادت المحكمة إرضاء لضميرها، وتحقيقا دقيقا لأقصى درجات العدالة أن تلفت نظر الليثى وهيئة الدفاع عنه إلى تقديم ما يثبت حقيقة العلاقة بين الثرى العربى والمثلة المذكورة إلى المسارعة بالحضور أمام المحكمة لسماع شهادتهما وإيضاح حقيقة العلاقة بينهما فوجهت سؤالا إلى الليثى بجلسة ١٩٩٦/٦/٤ مستفسرة منه عما إذا كان يعرف حسب معلوماته الشخصية ما إذا كان هذا الثرى العربى متزوجا من المثلة المذكورة أم لا.

ولم يفهم الليثى مغزى السؤال والهدف من ورائه، ورفض الإجابة عنه قائلا: إنه يسىء إليه وأنه نائب رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون وليس مأذونا، بل إنه اتخذ بعد ذلك سببا من أسباب طلب رد رئيس هذه المحكمة وأعضائها معتبرا أنه يحمل معنى الاستهزاء به.

وتقول المحكمة: لو أنه فهم واستوعب حقيقة ماتعنيه المحكمة من توجيه هذا السؤال، وقدم ما يثبت قيام علاقة شرعية بين الثرى العربى والمثلة المذكورة، لكفى نفسه الاتهام بالعلاقة مع من زينوا له الفسق والفجور وساعدوه فيه كسبا لمغنم أو إشباعا لانحراف وكفى نفسه مشقة اصطناع المستندات واختراع الأكاذيب.. فى أردأ سيناريو ألفه فى حياته.. ولكان يمكن أن يتغير يقين المحكمة بشأن حقيقة الوصف القانونى الصحيح لما ثبت فى حقه.. يقينا من عدم اتخاذ إجراء تحقيق مع المثلة المذكورة أثر انقطاعها عن العمل بالمسلسل الذى ينتجه قطاع الإنتاج وتلقيه هدية سيارة مرسيدس من الثرى العربى، الذى أقامت معه فى جناحه الخاص بفندق

الميرديان، الذى يمتلكه وتديره الشركة التى يرأس مجلس إدارتها.. ولكن الحق سبحانه وتعالى لا يعين الفاسق لأن المعونة تقتضى ابتداء فعلا من المعانى والفاسق لم يفعل مايمكن أن ينال هذه المعونة.

وقد أخذ الله على نفسه العهد ألا يمكن للمفسدين فى الأرض، الخارجين على شرعه، والمتمردين على سنته ونواميسه، ولا يرفع فيها إلا الذين يستحقون أن تكون لهم هذه المنزلة بين يديه سبحانه، لذلك فقد صدق فيه قول الحق سبحانه وتعالى ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ «١٠٨ المائدة ٢٤ التوبة».

﴿ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَىٰ وَجْهِهَا أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانٌ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاسْمَعُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ (١٠٨). (المائدة)

﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ (٢٤). (التوبة)

أما الذين اهتدوا فإن الله يزيدهم هدى ويسر لهم الطاعة ويصعب عليهم المعاصي ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾ (١٧) «١٧ محمد»

ولأن الله محيط بالفاسدين، ولا يرضى عنهم، فقد جاءت بعض المستندات التى قدمها لجل المحال كشاهد فى القضية، وتمسك الليثى ذاته ليقيم بنفسه الدليل على أنه على باطل وليصدق عليه مرة أخرى قول الحق سبحانه وتعالى : ﴿ فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ (٨١) «٨١ - يونس».

بعد هذا تتقل الحيشيات لرواية قصة السيارة المرسيدس. وتقول: ولقد حضر إلى شركة «ناتكو» شخصان أحدهما مصرى، والآخر يتضح من لهجته أنه خليجى، واتضح فيما بعد من التحقيقات أن الشخص المصرى هو فريد الشيخ مدير الإدارة المالية للشركة السعودية المصرية للتنمية السياحية، واتفق معه على شراء سيارة مرسيدس E ٢٠٠ بمبلغ ٤٨٢ ألف جنيه. ثم توجه الشخص العربى الخليجى وتحدث

فى التليفون مع شخص حضر بعد نصف ساعة، وعرف أنه ممدوح الليثى.. الذى طلب منه هو والشخص العربى الخليجى أن يثبت فى الإيصال الخاص باستلام ثمن السيارة أن ثمنها مدفوع من الشيخ عبد العزيز بن إبراهيم البراهيم هدية للأستاذ ممدوح الليثى.

فى مساء ذات اليوم حضر الشخص المصرى، الذى كان بصحبة الخليجى، وأعطاه شيكا بمبلغ ٤٨٢ ألف جنيه، وطلب منه أن يكتب على الإيصال أن الشيخ عبد العزيز البراهيم سدد ثمن السيارة هدية للأستاذ ممدوح الليثى حسب الاتفاق والمواصفات.

أضاف الشاهد أن زوجة الليثى حضرت بعد ذلك واختارت اللون الفضى للسيارة وأنه طلب من الليثى أن يرسل إليه فاكسا متضمنا اللون الذى اختاره، فأخبره بأنه سيرسل رغبته فى اللون المطلوب مع مخصص، وأن المرافق المصرى للشخص الخليجى يدعى فريد الشيخ، وهو الذى تسلم منه الإيصال بما يفيد دفع ثمن السيارة بالشيك.. وأن الليثى كان فرحاً سعيداً بالسيارة.

وقرر عبد الكريم السيد عبد الكريم مدير قطاع المعارض بالشركة الوطنية للسيارات بمضمون ما قرره الشاهد السابق.. وأضاف أن ممدوح الليثى قال له «أنت عارف أن فيه ناس ستهدينى هذه السيارة، وأنا فى مكان مسئول فأنا عاوزها واضحة أنها هدية فى أوراق الشركة كلها»، فسأله الشاهد عن الشخص الذى سيسدد الثمن فذكر له أنه الشيخ عبدالعزيز البراهيم. وأضاف الشاهد أنه لاحظ أن الليثى فوجئ بحجم الهدية لأنه كان مرتبكا بعض الشئ، وأصر على القول بأن هذه هدية وقال له «أنت عارف البلد وأوضاعها».

وجاء بتقرير الإدارة العامة بمباحث القاهرة، الذى أعده مدير إدارة مكافحة جرائم الآداب، والمرفق بكتاب مدير أمن القاهرة المؤرخ ١٩ / ١ / ١٩٩٧ - المودع ملف الدعوى - أن الإدارة قد توافرت لديها المعلومات بأن: التعارف الذى تم بين الفنانة شيرين سيف النصر والشيخ عبد العزيز إبراهيم سعودى الجنسية وكان ذلك منذ ثلاثة أشهر تقريباً عندما قام الشيخ عبد العزيز بزيارة استوديوهات قطاع الإنتاج بدعوة من ممدوح الليثى وقد حضرت الفنانة المذكورة خلال تلك الزيارة دون غيرها من

الفنانات.. وتردد أنه فى أعقاب تلك الزيارة حضر الليثى .. حفل استقبال بفندق ميريديان القاهرة.. وبصحبه الفنانة شيرين سيف النصر.. أقامه الشيخ عبدالعزيز البراهيم.

وجاء بكتاب السيد رئيس هيئة الرقابة الإدارية رقم ١٢ / ١ / ٢٣٦ المؤرخ ٢٠ / ١ / ١٩٩٧، المودع ملف الدعوى، أن الليثى له علاقات وثيقة ببعض كبار الشخصيات المصرية والعربية ومن بينهم السيد خالد البراهيم وشقيقه عبد العزيز ووليد رئيس مركز تليفزيون الشرق الأوسط m.b.c، وأن أصحاب المركز أهدوا له سيارة مرسيدس ٢٠٠ موديل ١٩٩٦ تحمل ارقام ٤٢٧٢٠٠ ملاكى القاهرة.. وهى مستوردة من ألمانيا لصالح الشركة الوطنية، وتم الإفراج عنها جمركياً من ميناء الإسكندرية بتاريخ ٢٣ / ١٠ / ١٩٩٦.

بسؤال الليثى بتحقيقات نيابة أمن الدولة العليا وبتحقيقات النيابة الإدارية، وبالتحقيق الذى أجرته هذه المحكمة قرر: أنه تلقى فعلاً سيارة مرسيدس ٢٠٠ من رئيس مجلس إدارة مركز تليفزيون الشرق الأوسط m.b.c.. وأرجع ذلك إلى أن هذه السيارة هى مقابل أجره عن كتابة سيناريو وحوار مسلسل شقة الحرية.. لحساب مركز تليفزيون الشرق الأوسط، وقدم صورة من كتاب صادر من رئيس هذا المركز مؤرخ ٢٣ / ١٠ / ١٩٩٦ موجهاً إليه وموقعاً من شقيق رئيس المركز ونائبه الشيخ عبدالعزيز البراهيم مضمناً أن السيارة هدية من المركز لقيامه بكتابة سيناريو وحوار مسلسل شقة الحرية.. دون الحصول على أجر من المركز.

كما قدم صورة من كتاب مدير عام الشركة السعودية المصرية للتنمية السياحية المؤرخ ١٦ / ١٢ / ١٩٩٦ والمرسل إلى المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا، والذى تضمن أنه أثناء وجود رئيس مجلس إدارة الشركة فى مصر خلال شهر اكتوبر سنة ١٩٩٦ أصدر أمره بتحرير الشيك رقم ٣٧٩٥ على بنك القاهرة فرع ثروت بتاريخ ١٧ / ١٠ / ٩٦ بمبلغ ٤٨٢ ألف جنيه مصرى لصالح الشركة الوطنية للسيارات «ناتكو».. سداداً لثمن السيارة المرسيدس E ٢٠٠، المهداة من مركز تليفزيون الشرق الأوسط بلندن للأجر المستحق له عن كتابة سيناريو مسلسل شقة الحرية.. خصماً على

الحساب الخاص له لدى الشركة المصرية للتنمية السياحية بناء على المفاهمة مع شقيقه رئيس مجلس إدارة تليفزيون الشرق الأوسط.. على أساس أن أجر الحلقة فى حدود خمسة آلاف دولار. وأضاف المحال - أى ممدوح الليشى - أنه انتهى من سيناريو وحوار مسلسل شقة الحرية فى أغسطس سنة ١٩٩٥.. وأن التنازل الصادر منه والموثق بالشهر العقارى عن جميع حقوقه الأدبية عن هذا المسلسل لمركز تليفزيون الشرق الأوسط مقابل ٣٠٠ جنيه.. مقصود به التنازل عن حقه الذهنى لصالح المتنازل له وليس إثبات الأجر وذكر أن إثبات الأجر. يأتى فى شكل رقم صورى حتى يتم تقدير الرسوم أمام الشهر العقارى، وأنه سلم سيناريو وحوار مسلسل شقة الحرية إلى الشركة الأم بلندن «مركز تليفزيون الشرق الأوسط»، وأن الشركة هى التى تعاقدت على إنتاجه كمنتج منفذ مع شركة الليشى فيلم، التى يمتلكها نجله عمرو ممدوح الليشى.

كما قرر بأنه كان يعلم بهدية الشيخ عبدالعزيز البراهيم قبل ذهابه إلى شركة السيارات، وعلل ما ذكره الشاهد عبدالكريم السيد عبدالكريم من أنه فوجئ بحجم الهدية بأن هذه مشاعر شخصية للشاهد. وقال أن الشيخ عبدالعزيز البراهيم قام بزيارة ستوديو مصر معه فى إطار برنامج زيارة شملت مواقع التصوير بمدينة الإنتاج الإعلامى واستوديوهات السينما، ومنها ستوديو مصر الذى كان يتم فيه تصوير مسلسل السيرة الهلالية.

كما قرر الليشى فى التحقيق الذى أجرته هذه المحكمة، أنه سلم لمركز تليفزيون الشرق الأوسط أكثر من نسخة من سيناريو وحوار مسلسل «شقة الحرية» فى القاهرة وفى لندن، وأن النسخة الخاصة بلندن أرسلها عن طريق مكتب القاهرة، وأنه تم الاتفاق بينه وبين الشيخ وليد البراهيم رئيس مجلس إدارة مركز تليفزيون الشرق الأوسط على كتابة سيناريو وحوار شقة الحرية فى لندن وأن ذلك كان فى عام ١٩٩٤ ولايتذكر التاريخ بالضبط.

وقرر الدكتور سيد فتحى الخولى مدير عام الشركة السعودية المصرية للتنمية السياحية بتحقيقات نيابة أمن الدولة العليا فى القضية رقم ٩٩٠ لسنة ١٩٩٦ حصر أمن الدولة العليا - أنه خلال فترة عمله بالشركة منذ حوالى سنة لم يحدث أن تم

صرف أى مبالغ من حسابات الشركة لصالح تليفزيون الشرق الأوسط عدا المبلغ الذى صرف ثمناً للسيارة المرسيدس الهدية للمحال، وأن الشيخ عبدالعزيز أبلغه بأنه ستتم تسوية هذا المبلغ.

كما قرر بأن محطة تليفزيون الشرق الأوسط لم يسبق أن قامت بدفع أى مبالغ مقابل أعمال خاصة بالشركة السعودية المصرية للتنمية السياحية. وأضاف الشاهد أنه لم يتم إبلاغه بالكتاب المؤرخ ٢٣ / ١٠ / ١٩٩٦ والمنسوب إلى رئيس مجلس إدارة الشركة الشيخ عبد العزيز البراهيم، والذي تضمن إهداء السيارة للمحال نظير كتابة سيناريو وحوار مسلسل «شقة الحرية»، ولم ترسل إليه صورة من هذا الكتاب.

ولم يستطع الشاهد أن يفسر سبب صدور هذا الكتاب بعد أن تم شراء السيارة لليشى، مقررأ أنه يحتمل أن يكون شقيق الشيخ عبدالعزيز أبلغ ممدوح الليشى كتابة بسبب إهداء السيارة له، وبعد أن تأكد من أنه استلمها. كما قرر بأنه لم تتم حتى الآن تسوية هذا المبلغ مع شقيق الشيخ عبد العزيز البراهيم.. ومن المحتمل أن يكون قد تم تسويته خارج نطاق الشركة.



نتوقف هنا عن سرد بقية حيثيات الحكم كى نشير إلى أنه أثناء نظر القضية تم تقديم مستندين ينسفان تماماً حجة الليشى بأنه حصل على السيارة المرسيدس مقابل كتابة سيناريو مسلسل «شقة الحرية».. والمستند الأول يؤكد أن الليشى حصل بالفعل وقبل المرسيدس على كامل أجره عن المسلسل.. إذ يقول العقد - وهو المستند الأول الذى وقعه مع محطة تلفزيون الشرق الأوسط - أنه تم سداد ٦٠ ألف دولار له.

١- ٢٧ يونيو سنة ١٩٩٤ - ١٥ ألف دولار - ٢٥٪ عند توقيع العقد.

٢- ١٥ نوفمبر ١٩٩٤ - ٩ آلاف دولار - ١٥٪ عن تقديم المعالجة الدرامية.

٣- ٢٧ فبراير ١٩٩٥ - ٦ آلاف دولار - ١٠٪ تقديم العشر حلقات الأولى.

- إجمالى المدفوع ٣٠ ألف دولار «٥٠٪ من إجمالى المستحق».

وبنود المطالبة هى:

١- ستة آلاف دولار نظير العشر حلقات الثانية.

٢- خمسة عشر ألف دولار نظير تقديم كل الحلقات الأخيرة.

٣- تسعة آلاف دولار، عدم الحاجة للطرف الثانى.

- إجمالى المطلوب ٣٠ ألف دولار وتمثل الـ ٥٠٪ الثانية من إجمالى المستحق للتكرم بالاعتماد أو بالتوجيه وقد تأشر على هذه المذكرة بتاريخ ١٩٩٥ / ٦ / ٢٩ من رفعت إليه بالعبارة التالية: «يدفع منها فقط ٢٠ ألفا والباقى بعد الموافقة كتابة على النص».

وتقول المحكمة: كما يبين من صورة الكتاب الثانية - أى المستند الثانى - أنه عبارة عن كتاب صادر من مركز تليفزيون الشرق الأوسط m.b.c إلى بنك باركليز فى لندن لتحويل عشرين ألف دولار إلى حساب مركز m.b.c بنك مصر الدولى فرع الجيزة بالقاهرة ونصه مترجماً كالتالى:

يونية ١٩٩٥ بنك باركليز - ٦٨ نايتبرينج - لندن swixtnt

سيدى العزيز: برجاء تدبير المبلغ التالى لتحويله تلغرافياً إلى:

بنك مصر الدولى - فرع الجيزة - القاهرة - مصر لصالح: m.b.c « رقم الحساب:

٨٣٥١٨٧٩

القيمة/ التاريخ الحالى

المبلغ: ٢٠ ألف دولار أمريكى

تفاصيل: السيد م الليشى «شقة الحرية»

برجاء مراجعة حسابنا الدولارى ٥٩٢٥٨٧٠٠ طبقاً لذلك.

التوقيعات: د. ع. ج مصرى - العضو المنتدب.

وبالتالى يقول المستندان أن الليشى حصل على حقه، قبل المرسيدس، لكنه طعن فى صحة المستندين، وصار على المحكمة أن تقيم هذا الطعن.

وتقول الحثيات تعقياً على هذا: من حيث أنه من المقرر فى قضاء المحكمة

الإدارية العليا وقضاء هذه المحكمة أن القضاء التأديبي يتمتع بحرية كاملة في مجال الإثبات، وأن القاضى غير ملزم بطرق معينة للإثبات، فهو الذى يحدد بكل حريته طرق الإثبات التى يقبلها. وأدلة الإثبات التى يرتضيها وفقاً لظروف الدعوى المعروضة عليه، وله أن يستند إلى ما يرى أهميته ويبنى عليه اقتناعه، ويهدر ما يرى التشكيك فى أمره ويطرحة من حسابه، كما أن تقرير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدانه، فله أن يأخذ ببعض أقوالهم دون البعض الآخر، وبأقوال واحد أو أكثر من الشهود دون غيرهم حسبما يطمئن إليه، دون أن يكون ملزماً ببيان أسباب ترجيحه لما أخذ به وإطراحه لغيره. فافتناع القاضى التأديبى هو سند قضائه، دون تقييد بمراعاة أسبقيات لطرق الإثبات أو أدواته.



هكذا رأت المحكمة أن الطعن بالتزوير غير دقيق.

لكنها بعد ذلك تعود فى الحيثيات إلى واحدة من أهم نقاط القضية، وهى سر اختفاء شيرين سيف النصر، ولماذا لم يعاقبها الليثى.. تقول المحكمة:

الثابت من جماع ما تقدم حسبما استقر فى يقين المحكمة بما ارتاح معه وجدانها، أن الممثلة شيرين سيف النصر انقطعت عن العمل بمسلسل السيرة الهلالية الذى كان ينتجه قطاع الإنتاج باتحاد الإذاعة والتليفزيون عقب تصويرها لمشهدين بهذا المسلسل بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٩٦.. وأن ممدوح الليثى بصفته رئيس قطاع الإنتاج لم يتخذ ضدها أى إجراء إلا بتاريخ ١/١٢/١٩٩٦ عقب نشر مقال السيد عادل حمودة «فضيحة على النيل.. تجوع الحكومة ولا تأكل بشديها.. وغيرها يأكل» بمجلة روزاليوسف بالعدد رقم ٣٥٧٣.. والذى طرح فعلاً فى الأسواق بتاريخ ٣٠/١١/١٩٩٦، وأن الليثى هو وبعض رؤوسيه بقطاع الإنتاج زوروا بالاصطناع بعض أوراق ومستندات.. لمحاولة إثبات أنه اتخذ فعلاً إجراء بالتحقيق مع الممثلة المذكورة بتاريخ ١٢/١١/١٩٩٦ قبل نشر المقال.

لقد قام الدليل على ذلك من شهادة كل من محمود حنفى محمود مدير إنتاج

بقطاع الإنتاج، وفتحى إسماعيل عمار رئيس الإدارة المركزية لإنتاج الفيديو، وصلاح الدين شلبى رئيس الشئون المالية والإدارية بقطاع الإنتاج والذين تطمئن المحكمة إلى شهادتهم، وبالمستندات المقدمة من الشاهد الأخير أمام نيابة أمن الدولة العليا فى القضية رقم ٩٩٠ لسنة ٩٦م حصر أمن الدولة العليا والخاصة بالتعاقد مع الممثلة نيرمين الفقى.. التى حلت محل الممثلة شيرين سيف النصر بمسلسل السيرة الهلالية .. أخيراً من أصل سجل الوارد العام الخاص بالمراقبة العامة للشئون القانونية والتحقيقات بقطاع الإنتاج.

وقد شهد محمود حنفى محمود الذى كان يعمل مديراً لإنتاج مسلسل السيرة الهلالية بأنه لم يصدر أمر تصوير للممثلة شيرين سيف النصر خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٩٦، وأنه لذلك لم تتم كتابة تقرير بتغيبها عن العمل لأن مثل هذا التقرير لا يكتب إلا إذا صدر أمر تصوير ولم تحضر لتنفيذه.

وأكد كل من فتحى إسماعيل عمار رئيس الإدارة المركزية لإنتاج الفيديو وصلاح الدين شلبى رئيس الشئون المالية والإدارية بقطاع الإنتاج، أنه لم ترد إليه صورة المذكرة المقدمة من سيد أبو السعود مدير الإنتاج والمدون عليها تاريخ ١٠/١١/١٩٩٦. وكذا صورة المذكرة الأخرى المقدمة من المخرج مجدى أبوعميرة والمدون عليها تاريخ ١٢/١١/١٩٩٦ إلا بتاريخ ١/١٢/١٩٩٦ وعليهما تأشيرات من المحال.

وقرر الشاهد فتحى إسماعيل عمار أن هاتين المذكرتين مشكوك فى صحتها، معللاً ذلك بعدم تسليمهما للقطاع الذى يرأسه فى ذات يوم تحريرهما، لأن الإجراءات المعتادة فى حالة غياب أى ممثل أو ممثلة تبدأ بأن يرد إليه تقرير الإنتاج فى اليوم التالى المحدد للتصوير.. ويكون محرراً من مدير الإنتاج والمخرج والمنتج الفنى فى حالة إسناد العمل للمنتج الفنى ويعتمده مدير عام الإنتاج، وفى هذه الحالة فإنه يحيل الأمر إلى الشئون القانونية للتحقيق إذا رأى ما يستوجب ذلك.

أما فى حالة الممثلة شيرين سيف النصر فإنه لم يتم الإبلاغ عن انقطاعها سواء فى تقارير الإنتاج أو المذكرات المقدمة من مدير الإنتاج، بما يعنى أن الشاهد يؤكد أنه لم

تتخذ الإجراءات المعتادة السالفة الذكر حيال انقطاع الممثلة شيرين سيف النصر عن العمل بمسلسل السيرة الهلالية فلم يرد إليه تقرير الإنتاج عن المسلسل فى اليوم التالى المحدد للتصوير موقعاً عليه من مدير الإنتاج والمخرج ليتخذ هو بشأنه إجراء الإحالة إلى التحقيق إذا رأى ما يستوجب ذلك.. ثم العرض بعد ذلك على رئيس القطاع الذى يدخل فى اختصاصه اعتماد أو عدم اعتماد الأعذار التى يبدىها الفنانون والفنانات.. على ضوء ما يتم معهم من تحقيق وذلك على النحو الذى أقر به صراحة الليثى بتحقيقات نيابة أمن الدولة العليا فى القضية رقم ٩٩٠ لسنة ٩٦م حصر أمن الدولة العليا.

وإنما الحاصل بالنسبة لانقطاع الممثلة شيرين سيف النصر عن العمل بمسلسل السيرة الهلالية أن ما اتخذ حيالها من إجراءات تم بطريقة عكسية وصلت إلى علم الشاهد ابتداء بتاريخ ١/١٢/١٩٩٦ بتأشيرة رئيس القطاع المدونة على صورة مذكرة مدير الإنتاج سيد أبو السعود وصورة مذكرة مخرج المسلسل مجدى أبو عميرة.

كما تأكد للمحكمة أن المحال لم يتخذ أى إجراء إزاء انقطاع الممثلة شيرين سيف النصر عن العمل بالمسلسل إلا بتاريخ ١/١٢/١٩٩٦ من المستندات التى قدمها صلاح الدين شلبى رئيس الشئون المالية والإدارية بقطاع الإنتاج لنيابة أمن الدولة العليا التى باشرت التحقيق فى القضية رقم ٩٩٠ لسنة ٩٦، والتى تثبت أن إجراءات التعاقد مع الممثلة نيرمين الفقى التى حلت محل الممثلة شيرين سيف النصر فى دورها بمسلسل السيرة الهلالية، لم تبدأ إلا بتاريخ ١/١٢/١٩٩٦ بطلب من الممثلة نيرمين الفقى لتحديد أجرها بالمسلسل، طالبة زيادة قيمة هذا الأجر عن آخر أجر تقاضته وهو ٦٠٠ جنيه.

وإن كان هذا الطلب غير مؤرخ إلا أنه ثابت به خاتم صادر مكتب رئيس قطاع الإنتاج «المحال» فى ١/١٢/١٩٩٦ برقم ٢٦٧٨٦ وموقع منه بتحديد أجرها بمبلغ ٨٠٠ جنيه، وكذلك من الإخطار الداخلى الصادر عن قطاع الإنتاج وهو ما يسمى إخطار استبدال «لإحلال الممثلة نيرمين الفقى بدلاً من الممثلة شيرين سيف النصر»

واتخاذ إجراءات التعاقد معها، وهذا الإخطار مؤرخ ١٩٩٦/١٢/٢ وأيضاً من تقريرى العمل اليومى للسلسل عن يومى ١٩٩٦/١٢/١١ و٩ والذين يشبتان أن الممثلة نيرمين الفقى بدأت التصوير فعلاً بالسلسل بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٩ وكذلك من عقد الاتفاق الموقع معها للتمثيل فى السلسل المشار إليه والموقع منها بتاريخ ١٩٩٦/١٢/١٧.

وأخيراً فقد تأكد لدى المحكمة على وجه القطع واليقين وبما لا يدع مجالاً لأي شك أن ممدوح الليثى لم يتخذ إجراء إزاء انقطاع الممثلة شيرين سيف النصر عن العمل بمسلسل السيرة الهلالية إلا بعد نشر مقال عادل حمودة : مجلة روزاليوسف فى ٣٠/١١/١٩٩٦، من أصل سجل الوارد العام الخاص بالمراقبة العامة للشئون القانونية والتحقيقات بقطاع الإنتاج باتحاد الإذاعة والتليفزيون والمقدم من النيابة الإدارية بجلسة ١٩٩٧/٨/٦ والثابت به قيد المذكرة الخاصة بشأن اعتذار الممثلة شيرين سيف النصر عن العمل بمسلسل السيرة الهلالية تحت رقم مسلسل ١٣٤٤ بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٢، وأن هذه المذكرة وردت شفاهة بدون رقم وتاريخ صادر.. وهو ما يؤكد أن المراقبة العامة للشئون القانونية بقطاع الإنتاج لم يصل لعلمها ولم يطلب منها التحقيق مع الممثلة المذكورة إلا بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٢ وأن ما أجرته هذه الإدارة من تحقيقات فى الموضوع.. بواسطة قاسم جبر مدير عام الشئون القانونية على خلاف ما جرى عليه العمل بالإدارة.. هو مجرد اصطناع لمستندات رسمية لا تمثل الحقيقة تمت بناء على تعليمات من المحال فى محاولة يائسة وبائسة منه لنفى ما أشار إليه السيد عادل حمودة بمقاله بمجلة روزاليوسف.

والمحكمة تلتفت لما ذكره أحد أعضاء هيئة الدفاع عن المحال بمذكرته من التفرقة بين فتح محضر التحقيق وبين قيد التحقيق بعد انتهائه، وما ذهب إليه من أن التحقيق بدأ فى واقعة انقطاع الممثلة المذكورة بتاريخ ١٩٩٦/١١/١٢ وتم قيده فى الدفتر بعد انتهائه فى ١٩٩٦/١٢/٢.. فهو قول أقرب إلى الهزل منه إلى الجدل لمخالفته للأصول الجوهرية لقواعد وإجراءات التحقيق.. التى يجب أن تبدأ بقيد الواقعة المطلوب التحقيق فيها لدى جهة التحقيق بعد ورودها إليها بما يحقق اتصال علمها بها.

ثم يعقب ذلك قيام المحقق بمباشرة إجراءاته وتحقيق الواقعة أو التصرف فيها والعكس ليس صحيحاً على نحو ما ذهب إليه الدفاع أو ليس ذلك هو الذى اتبع بالنسبة للبلاغ المقدم من ممدوح الليثى إلى السيد الأستاذ المستشار النائب العام والذى قيد تحت رقم ٩٩٠ لسنة ٩٦ حصر أمن الدولة العليا، ثم باشرت النيابة التحقيق فيه بعد قيده، وكذلك الشأن فى البلاغ المقدم من السيد وزير الإعلام للنيابة الإدارية للتحقيق فى الوقائع التى أثبتت ضد المحال وقيد البلاغ تحت رقم ٦٥ لسنة ٩٦ رئاسة الهيئة.

إذن هذا هو رأى المحكمة فى قصة اختفاء شيرين سيف النصر.. وهى تؤكد أن كل إجراءات التحقيق فى اختفائها كانت ملفقة وتمت بعد أن تفجرت القضية فى الصحافة.



بعد ذلك تعود المحكمة مرة أخرى إلى المخالفات المالية.. فتقول: بالنسبة للمخالفة الثامنة المسندة إلى الليثى وهى أنه حصل على مبلغ ٣١٧٧٠٦ جنيهات كمنتج فنى فى تعاقدات وقع عليها مع أحد مرؤوسيه فى قطاع الإنتاج خلال الفترة من عام ١٩٩٢ وحتى نهاية ١٩٩٦، والوارد ببيانها بالتحقيقات وتقدير جهاز المحاسبات الذى يشير إلى تعارض هذه التعاقدات مع واجبات وظيفته فضلاً عن تداخل فترات تنفيذها واستحالة هذا التنفيذ فى وقت واحد، فإن الثابت من الاطلاع على التقرير المؤرخ فى ٢١ / ١ / ١٩٩٧، الذى أعدته اللجنة الثلاثية المشكلة بالتكليف الصادر من رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات برئاسة صادق عبد الرحيم دويدار وكيل الجهاز المركزى للمحاسبات، وذلك لفحص أعمال ممدوح الليثى أن من ضمن ما أسفر عنه الفحص أن الليثى حصل فى الفترة من عام ١٩٩٢ حتى عام ١٩٩٦ على صافى مبلغ ٣١٧٧٠٦ جنيهات، نظير عمله كمنتج فنى لبعض الأعمال الفنية التى أنتجها لحساب قطاع الإنتاج فى الوقت الذى يرأس فيه الليثى هذا القطاع .

إن هذا القطاع يختص بإدارة شئونهِ واقتراح السياسات والإشراف على تنفيذ الأعمال التى يقوم بتنفيذها وحل مشاكلها، وهو الأمر الذى يستغرق وقت وجهد

شاغلها للوفاء بتلك المسئوليات، مما يتطلب التفرغ الكامل لأداء هذا العمل، ورغم ذلك فإن الليثى قد قام بأعمال المنتج الفني لبعض أعمال القطاع، والتي تتطلب من شاغلها الإشراف العام على العاملين بالعمل الفني .. ويتعين عليه مراجعة النصوص فى جميع مراحل العمل والإشراف على اختيار أماكن التصوير الداخلية والخارجية، والاشتراك مع المخرج فى إعداد برامج العمل وموازنة العمل التقديرية والنهائية واختيار الفنانين والعاملين الفنيين ثم عرض كل ذلك على رئيس الإنتاج المختص سواء رئيس إنتاج الفيديو أو رئيس إنتاج السينما حسب الأحوال .. من صميم عمل المنتج الفني الإشراف على عملية بناء الديكورات ومتابعة مراحل التصوير والإشراف على حل المشاكل وكذا متابعة الأعمال الفنية الأخرى، كالإنتاج والمكساج وإعداد تقارير متابعة مستمرة ترفع لرئيس الإنتاج المختص.

وأضاف تقرير الجهاز المركزى: أنه يتضح من ذلك صعوبة القيام بالوظيفتين فى وقت واحد، أى وظيفة المنتج الفني ووظيفة رئيس قطاع الإنتاج .. لاستغراق كل منهما لكامل وقت شاغلها .. وأنه فضلاً عن ذلك فإن عمل المنتج الفني يتطلب ضرورة إعداد تقارير دورية عن العمل الفني ورفعها لرئيس الإنتاج المختص .. وهى إحدى الوظائف الخاضعة لإشراف وتوجيه رئيس القطاع، مما يصعب معه على القائم بهذه الوظائف «أى وظيفة رئيس الإنتاج المختص» ممارسة مسئوليتها الإدارية والفنية تجاه التقارير التى ترفع له من المنتج الفني لهذه الأعمال .. والذى يشغل فى نفس الوقت وظيفة رئيس القطاع الذى يعمل به رئيس الإنتاج.

واستطرد تقرير اللجنة المشكلة من الجهاز المركزى قائلاً: أن ممدوح الليثى قام بعمل المنتج الفني لعدة أعمال يتم تنفيذها فى فترات متداخلة مما يستحيل معه تنفيذها معاً فى وقت واحد بالإضافة إلى ممارسة عمله الأساسى كرئيس قطاع الإنتاج وذلك على ضوء توصيف هذه الوظائف السابق توضيح أهم بنودها. وذكر التقرير بعض هذه الأعمال وهى مسلسلات «الوعد الحق» و«الثعلب» و«تعلم اللغة العربية» والتى تم إنتاجها بمعرفة القطاع عام ١٩٩٣ وكذلك كثير من الأعمال التى أنتجها القطاع عام ١٩٩٤ وهى مسلسلات «لا» و«عمر بن عبد العزيز» و«أحلام العنكبوت» و«العائلة» و«أيام المنيرة» و«أرابيسك».

وردد رئيس اللجنة المشكلة لفحص أعمال المحال بتحقيقات النيابة الإدارية ما سبق أن أوردته بتقرير اللجنة. وأضاف أن جميع المبالغ التى حصل عليها الليثى نتيجة عمله كمنتج فنى، وإن كان قد حصل عليها وفقاً للوائح التى يتم العمل بها بقطاع الإنتاج والمعتمدة من رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون، إلا أن بعض هذه المبالغ صرفت دون وجه حق حيث تبين من الفحص عدم حصول الليثى على الموافقات اللازمة لممارسة هذا العمل من رئيس الاتحاد فى الأوقات المقررة حيث كان يتم الحصول عليها بعد انتهاء العمل فعلاً، كما أكد على قيامه بأعمال المنتج الفنى لكثير من المسلسلات متداخلة فى نفس الوقت الذى يمارس فيه عمله كرئيس لقطاع الإنتاج مما يستحيل معه قيامه بهذه الأعمال فى وقت واحد.

واستطرد الشاهد قائلاً أن جميع الأعمال التى رصدت بشأنها موافقات لاحقة على تنفيذها من السيد رئيس قطاع الإنتاج موجودة فى تقرير اللجنة ومنها على سبيل المثال:

- «مازال النيل يجرى» وتاريخ نهاية التصوير ١٩٩٢/٧/٢٩ والموافقة بتاريخ ٩٢/١١/١٦.

- «دموع صاحبة الجلالة» وتاريخ نهاية التصوير ٩٢/٩/٩ والموافقة بتاريخ ٩٣/٢/٢٧.

- «أحلام العنكبوت» وتاريخ نهاية التصوير ٩٣/١٠/٥ والموافقة بتاريخ ٩٤/٢/٦.

- «أيام المنيرة» وتاريخ نهاية التصوير ٩٤/٢/٢٤ والموافقة بتاريخ ٩٤/٣/١.

- «السقوط فى بئر سبع» وتاريخ نهاية التصوير ١٩٩٤/٥/١٠ والموافقة بتاريخ ٩٤/٩/١٩.

وقرر أمين إبراهيم بسيونى رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون السابق أنه يجوز لرئيس قطاع الإنتاج طبقاً للوائح المعمول به فى الاتحاد التعاقد مع القطاع كمنتج فنى إلا أنه يستحيل أن يجمع بين أكثر من عمل فنى فى وقت واحد.

كما أقر صلاح الدين شلبي رئيس الشئون المالية والإدارية بقطاع الإنتاج أنه من الصعب جداً اشتراك المنتج الفني في أكثر من عمل، ونادراً ما يحدث ذلك، ولكنه حدث فعلاً بالنسبة للمدوح الليثي حيث أسند له العمل كمنتج فني في مسلسلين أثناء تصويرهما معاً وكان - ذلك في الاستوديوهات التابعة للقطاع.. وأنه يستحيل من الناحية العملية أن يقوم رئيس القطاع «المحال» بأكثر من عمل كمنتج فني في وقت واحد بالإضافة إلى عمله الأصلي كرئيس لقطاع الإنتاج. وأقر بأنه هو الذي تعاقد مع الليثي للعمل كمنتج فني وأن اختياره لتوقيع العقود تم بمعرفة الليثي ذاته.. وأن الذي كان يحدد أجر الليثي هو السيد رئيس اتحاد الإذاعة والتلفزيون شخصياً.

وشهد فتحى إسماعيل عمار رئيس الإدارة المركزية لإنتاج الفيديو بأنه لا يتصور - عملاً - إمكان مباشرة الليثي لأعمال المنتج الفني.

وتبين من الاطلاع على المستندات التي تضمنها ملف الدعوى، والمرسل من اتحاد الإذاعة والتلفزيون إلى النيابة الإدارية أن عدد الأعمال التي أسندت إلى العاملين بقطاع الإنتاج كمنتج فني في الفترة من سنة ١٩٩٢ حتى سنة ١٩٩٦ بلغ ٩٥ عملاً، وأسند منها إلى الليثي وحده ٥٧ عملاً، كما أن جميع عقود المنتج الفني عن الأعمال التي قام بها الليثي وقع عليها منه ومن صلاح الدين شلبي رئيس الشئون المالية والإدارية لقطاع الإنتاج كممثل لاتحاد الإذاعة والتلفزيون.

وبسؤال الليثي اعترف بتقاضيه المبالغ التي حصل عليها مقابل العمل كمنتج فني، وقرر أنه يمكن القيام بالعمل كمنتج فني لأكثر من عمل في وقت واحد لأنه منتج محترف.. وأنه عمل يحتاج إلى مراجعة دقيقة في مراحلها الثلاث وهي التحضير والتنفيذ والتشطيب، وأنه لا تعارض بين عمل المنتج الفني وطبيعة الوظيفة التي يشغلها.. لأنه كان يتلقى خطابات شكر عن كل عمل من وزير الإعلام.

لكن الحشيات قالت: إن المادة «١٥» من لائحة أجور وحوافز الإنتاج المرئي الصادر بها قرار رئيس مجلس الأمناء رقم ٧٦٢ لسنة ١٩٩١، والتي تسرى على قطاع الإنتاج والمعمول بها اعتباراً من ١٩٩١/١١/٢٦ تنص على أنه: يجوز للجنة الأجور بالقطاع الأخذ بنظام التعاقد بالأجر مع بعض عناصر العمل الفنية من العاملين بالاتحاد الذين

يخضعون لنظام الحوافز وفقا للأجر الذى تحدده اللجنة وفى هذه الحالة لا يصرف الحافز المقرر لهذه العناصر المتعاقد معها عن هذا العمل.

ومفاد ذلك أن لائحة أجور وحوافز الإنتاج المرئى المطبقة على قطاع الإنتاج باتحاد الإذاعة والتليفزيون تجيز للجنة الأجور بالقطاع التعاقد بالأجر مع بعض عناصر العمل الفنية من العاملين بالاتحاد بالضوابط التى حددتها وبصرف النظر عن أن الليشى باعتباره رئيسا لقطاع الإنتاج التى تقع على قمة وظائف هذا القطاع بما تتطلبه من شاغلها الإشراف على إنتاج ذلك القطاع من أفلام ومسلسلات وأعمال درامية ومتابعة الأنشطة المختلفة الخاصة بالإنتاج، وهو ما يتعارض بالقطع مع تعاقد مع القطاع كمنتج فنى.. لما يتطلبه ذلك من رقابة وإشراف مرسوميه على ما يقوم بإنتاجه فى الوقت المنوط به هو قانونا الإشراف على أعمالهم ومراجعتها، بصرف النظر عن ذلك، وهو أمر يتعين على اتحاد الإذاعة والتليفزيون إعادة النظر فيه، فإن الليشى باعتباره من العاملين بالاتحاد تنطبق عليه القاعدة المشار إليها بالمادة « ١٥ » من اللائحة بما مفاده جواز أن تتعاقد معه لجنة الأجور بالقطاع على القيام بعمل كمنتج فنى وتحدد له أجره.

إن الثابت من الاطلاع على جميع العقود التى أبرمت مع الليشى أنها لم تعرض قبل التعاقد على لجنة الأجور بالقطاع، ولم يتم أخذ موافقة هذه اللجنة عليها.. وأن الطرف الموقع على هذه العقود والذى كان يمثل الاتحاد فيها هو صلاح الدين شلبى رئيس الشؤون المالية والإدارية لقطاع الإنتاج وهو أحد مرسومى الليشى، كما يبين من الاطلاع على تلك العقود إنها جميعا تضمنت فى صلبها تحديد الأجر المقرر لليشى عن العمل الفنى الذى أسند إليه فى كل منها بما مفاده أن تحديد هذا الأجر تم فعلا دون موافقة لجنة الأجور بالقطاع بالمخالفة لنص المادة « ١٥ » من اللائحة.. وأنه وإن كانت الأوراق قد كشفت عن أن ممدوح الليشى كان يحصل على موافقة السيد رئيس مجلس الأمناء على تحديد الأجر المستحق له عن الأعمال التى قام بها كمنتج فنى، بموجب مذكرات كانت تعرض منه على رئيس مجلس الأمناء، إلا أن هذه الموافقات جميعها تمت فى وقت لاحق لانتهااء الأعمال الفنية التى تعاقد عليها

فعلا وتم تصويرها بما يعنى أنها لم تكن سوى إجراء لإضفاء شكل قانونى على ما يتقاضاه فعلا عن هذه الأعمال، وهو إجراء لا يعنى عن ضرورة موافقة لجنة الأجور ابتداء على إسناد العمل الفنى لليثى وتحديد أجره عن هذا العمل قبل البدء فيه طبقاً لللائحة.

من ناحية أخرى فإن الثابت من الأوراق وشهادة الشهود واعتراف الليثى ذاته أنه أسند إليه أكثر من عمل كمنتج فنى فى وقت واحد.. وهو أمر يستحيل القيام به كما أجمع على ذلك جميع الشهود.. وبمراعاة أن بعض هذه الأعمال كان يتطلب التصوير الخارجى وضرورة وجود المنتج الفنى فى موقع التصوير، وهو ما يعنى أن مباشرة الليثى لهذه الأعمال كانت مباشرة صورية وأن الأمر لم يكن سوى وسيلة للحصول على أجر بدون وجه حق.. وخاصة أن ما قام به من أعمال كمنتج فنى خلال الفترة من سنة ١٩٩٢ حتى ١٩٩٦ بلغ ٥٧ عملاً من مجموع ما أسند إلى العاملين بقطاع الإنتاج والبالغ ٩٥ عملاً، وهو الأمر الذى يستحيل معه مراجعة هذه الأعمال مراجعة دقيقة فى مراحلها الثلاث وهى التحضير والتنفيذ والتشطيب على النحو الذى ذهب إليه ممدوح الليثى فى دفاعه.

والمحكمة فى هذا الصدد تلتفت عما قاله الليثى من أنه كان فى استطاعته القيام فعلاً بأكثر من عمل كمنتج فنى فى وقت واحد.. وأن ذلك أشبه بطبيب الأطفال المشهور الذى يتزاحم حول عيادته ألفا عائلة بأطفالهم ويقوم بالكشف على أكثر من ستة أطفال فى وقت واحد فإن مثل هذا الطبيب - لو حدث ذلك فعلاً - لكان من الواجب قانوناً الحجز عليه للسفاهة له، وللأطفال المترددين على عيادته.

كما تلتفت المحكمة عما ذكره المحال فى معرض دفاعه من أن متوسط ما يتقاضاه شهرياً من حوافز وتعاقبات منذ إنشاء قطاع الإنتاج حتى الآن يعادل مرتب شغالتين من سيرلانكا تعملان فى مصر.. إذ أن الموظف العام يخضع لنظام قانونى لائعى تحدد بمقتضاه ما يتقاضاه من أجر وحوافز ومزايا مادية أخرى، وإذا كان المحال - باعتباره موظفاً عاماً - غير راض عما يتقاضاه من المنصب الإعلامى رفيع المستوى الذى شرفته به الدولة وعن جائزة الدولة التقديرية فى الفنون التى منحتها له عام ١٩٩٢ خلال تقلده لذلك المنصب فليبحث له عن مهنة أخرى تتناسب مع كفاءته ومواهبه الشخصية وتدر عليه الدخل الوفير.

لذلك فإن المخالفة المسندة إلى الليشى تكون ثابتة فى حقه ثبوتاً يقينياً بما يشكل فى شأنه إخلالاً بواجبات وظيفته مما يستوجب مجازاته تأديبياً.



أما عن المخالفة المسندة إلى الليشى وهى أنه أهمل رقابة الأعمال المنفذة وفقاً لنظام المنتج المنفذ، اكتفاء بالحصول على صور تقارير الإنتاج والمكاتبات المقدمة منهم دون التحقيق فى صحتها وصرف دفعات التحويل طبقاً لما ورد بها.. مما أدى إلى صرف جميع المستحقات عن بعض الأعمال بالزيادة عن المستحق وفقاً للمدة الفعلية للعمل ووفقاً للساعات الصافية للعمل مثال أفلام «ميكانيك» و«إنذار بالقتل» و«علينا العوض»، فضلاً عن عدم إجراء دراسات مسبقة لموقف المنتجين المنفذين قبل إسناد الأعمال إليهما لتحديد مدى قدرتهما المالية والفنية على تنفيذ الأعمال المسندة إليهما بالكفاءة المطلوبة فى المواعيد المحددة مما أدى إلى توقف البعض منهم عن استكمال التنفيذ على نحو ما حدث فى فيلم «ميكانيك» ومسلسل «أهالينا».

وكذلك المخالفة المسندة إلى الليشى، وهى أنه وافق على صرف جميع مستحقات بعض المنتجين المنفذين بالزيادة على ساعات التنفيذ الفعلية للأعمال المسندة إليهم والواردة بالعقود مما أدى إلى صرف مبالغ بالزيادة على مدد التنفيذ بلغت قيمتها ٢٧١٣٨٠ جنيهاً لأعمال «إنذار بالقتل» و«ميكانيك» و«علينا العوض» و«مبروك يابلبل» فإن الثابت من الأوراق والمستندات التى تضمنها ملف الدعوى أن الشق الأول من المخالفة التاسعة المسندة إلى المحال هو بذاته المخالفة الثانية عشرة المسندة إليه.. وهما يتعلقان بأفلام «إنذار بالقتل» و«ميكانيك» و«علينا العوض» و«مبروك يابلبل» ومضمون هاتين المخالفتين هو صرف جميع مستحقات المنتجين المنفذين لهذه الأفلام بالزيادة على ساعات التنفيذ الفعلية للأعمال المسندة إليهم والواردة بالعقود.

و يبين من الاطلاع على عقود الأفلام المشار إليها أن مدة الفيلم المتفق عليه فى كل عقد هى «١٠٥» دقائق، على أن تتم المحاسبة النهائية بين الطرفين، بعد استلام الطرف الأول «اتحاد الإذاعة والتليفزيون بجمهورية مصر العربية، للعمل كاملاً على هذا الأساس. والثابت من تقرير لجنة الفحص الثلاثية المشكلة من الجهاز المركزى للمحاسبات لفحص أعمال المحال وذلك برئاسة صادق عبدالرحيم دويدار وكيل

الجهاز المركزى للمحاسبات، إن مدة التنفيذ الفعلية لفيلم «إنذار بالقتل» كانت ٩٤ دقيقة فقط بينما صرف للمنتج المنفذ جميع القيمة المتفق عليها فى العقد بزيادة قدرها «١١» دقيقة وبلغت قيمة الزيادة المنصرفة ٥٢٣٨١ جنيهاً، وأن مدة التنفيذ الفعلية لفيلم «ميكانيكاً» كانت ٩٥ دقيقة فقط، بينما صرف للمنتج المنفذ جميع القيمة المتفق عليها فى العقد بزيادة قدرها عشر دقائق وبلغت قيمة الزيادة المنصرفة مبلغ ٤٧٦١٩ جنيهاً وأن مدة التنفيذ الفعلية لفيلم «علينا العوض» كانت ٩١ دقيقة و١٥ ثانية فقط بينما صرف للمنتج المنفذ جميع القيمة المتفق عليها فى العقد بزيادة قدرها ١٣ دقيقة و٤٥ ثانية وبلغت قيمة الزيادة المنصرفة مبلغ ٩١٦٦٦ جنيهاً.

لما كان ذلك، وكان الثابت من الاطلاع على جميع عقود الأفلام المشار إليها أن مدة الفيلم المتفق عليها فى كل عقد هى «١٠٥» دقائق وأن المحاسبة النهائية بين طرفى العقد تتم بعد تسلم الطرف الأول «اتحاد الإذاعة والتليفزيون» للعمل كاملاً على هذا الأساس، بما مفاده أن تتم المحاسبة النهائية عن مدة العمل التى تم تنفيذها فعلاً بالمقارنة بالمدة المتفق عليها بمعنى أن المنتج المنفذ للفيلم لا يتقاضى كل المبلغ المتفق عليه فى العقد إلا إذا كانت مدة الفيلم ١٠٥ دقائق كاملة.

إن الليثى - كما تقول حيثيات المحكمة - كان يرأس اللجنة الفرعية للمنتج المنفذ المنبثقة عن اللجنة العليا والصادر بها قرار رئيس مجلس الأمناء رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٩٤ .. وهى اللجنة المنوط بها متابعة مراحل تنفيذ الإنتاج ومتابعة دفعات التمويل وما تم إنجازه فعلاً، وذلك وفقاً لسلادة الثانية من القرار المشار إليه فإنه يكون مسئولاً عن المبالغ التى تم صرفها بالزيادة للمنتجين المنفذين للأفلام سائلة الذكر والبالغ قيمها ٢٧١٣٨٠ جنيهاً.

بهذه المثابة فإن الشق الأول من المخالفة التاسعة المسندة إليه والمخالفة الثانية عشرة المسندة إليه، وهما فى الحقيقة مخالفة واحدة، على النحو الذى انتهت إليه هذه المحكمة، وتكون هذه المخالفة ثابتة فى حق ممدوح الليثى مما يستوجب مجازاته تأديبياً عنها. ولا ينال من ذلك القول بأن القيمة المنصرفة بالزيادة للمنتجين المنفذين عن هذه الأفلام، قد تم احتسابها على أساس المدد الخاصة بشرائط الفيديو المنقول إليها هذه

الأفلام، وهى نقل عن المدد المنتجة فعلاً والموجودة على شرائط الـ ٣٥ مم.. فذلك قول يتنافى مع المنطق ولا يستقيم عقلاً لأن مدة الفيلم المنتجة فعلاً والمحسوبة بالدقائق والثواني لا يمكن أن تختلف من شريط إلى آخر، والعبرة هى بالمدة الفعلية المحسوبة على هذا الأساس والتي تسلم إلى المكتبة بقطاع الإنتاج باتحاد الإذاعة والتليفزيون طبقاً لنصوص العقد وهى المدة التى تتم على أساسها المحاسبة النهائية مع المنتج المنفذ.

أما الشق الثانى من المخالفة التاسعة المسندة إلى ممدوح الليثى، وهو عدم إجراء دراسات مسبقة لموقف المنتجين المنفذين قبل إسناد الأعمال إليهم، لتحديد مدى قدرتهم المالية والفنية على تنفيذ الأعمال المسندة إليهم بالكفاءة المطلوبة فى المواعيد المحددة.. مما أدى إلى توقف البعض منهم عن استكمال التنفيذ على نحو ما حدث فى فيلم «ميكانيكا» ومسلسل «أهالينا» فإن المحكمة ترجىء التعرض لهذه المخالفة لتناولها مع المخالفتين العشرين والثالثة والعشرين لوحدة الموضوع.

وكشف تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن قيام ممدوح الليثى برفع قيمة بعض الأعمال الفنية بدون موافقة لجان المنتج المنفذ، والبعض الآخر حول رفع قيمة الساعة الإنتاجية ومكافأة المنتج المنفذ ذاته، بالمخالفة لشروط العقد. وتبين للمحكمة بعد الاطلاع على الأوراق وتقرير المحاسبات بعد فحص أعمال ممدوح الليثى وعقود المنتج المنفذ للأعمال المخالفة، كما تبين أن الليثى وافق على رفع قيمة بعض الأعمال بزعم تميزها قبل موافقة لجان المنتج المنفذ المختصة وعلى الرغم من سابقة تحديد قيمتها بالعقود المحررة مع المنتجين المنفذين مما أدى إلى زيادة تكاليفها دون مقتضى على الثمن المتفق عليه بالعقود وقد بلغت جملة هذه الزيادة ٩٧٠ ألف جنيه. وفيلم «المراكبى» الذى تكلف مبلغ ٥٧٥ ألف جنيه ومسلسل «أهل القمة» بمبلغ ٨٧٥ ألف جنيه والذين لم يتم قبولهما حتى الآن.



هناك مخالفات أخرى حققت فيها المحكمة، ومن بينها مخالفة حول أنه: وافق على رفع قيمة الساعة الإنتاجية لمسلسلات الحاوى من سبعين ألف جنيه إلى خمسة وثمانين ألف جنيه. «وسنوات الغضب» و«الدوائر المغلقة» و«المتهم البرىء» من

ستين ألف جنيه.. إلى سبعين ألف جنيه دون أسباب أو مبررات تقتضى ذلك، وبالمخالفة لشروط التعاقد.. والتي تقضى بأن القيمة المتفق عليها محددة بصفة نهائية وحال عدم حصوله على موافقة اللجنتين الفرعية والعليا للمنتج المنفذ على رفع قيمة هذه الأعمال.

والمخالفة السابعة عشرة وهى أنه وافق على مكافأة المنتج المنفذ ناهد فريد شوقى بمبلغ ستين ألف جنيه نظير ما تكبدته من تكاليف فى إنتاج مسلسل «لن أعيش فى جلباب أبى» ولتميز هذا العمل، كما وافق على منح مطيع زايد منتج مسلسل «فرط الرمان» مبلغ ثمانية آلاف جنيه دون مبرر، بالمخالفة لشروط التعاقد التى تقضى بعدم المطالبة بأى مبالغ إضافية بالزيادة عن قيمة التعاقد، وأيضاً المخالفة الحادية والعشرون وهى أنه وافق على رفع قيمة التعاقد مع شركة «سفنكس فيلم» عادل حسنى إلى سبعمائة ألف جنيه نظير إنتاج فيلم «علينا العوض» حال تعاقد المنتج عادل حسنى على إنتاجه نظير مبلغ خمسمائة ألف جنيه بتاريخ ٢٧/٧/١٩٩٥، دون مبرر أو سبب قانونى.

المخالفة الثانية والعشرون وهى أنه وافق على صرف مستحقات المنتج يوسف الهياثى وهى: ٥٧٥ ألف جنيه نظير تنفيذ فيلم «المراكبى» فى ٢٧/١١/١٩٩٥ وتسليمه خطاب الضمان على الرغم من اعتراض لجنة المشاهدة على قبول الفيلم لهبوط مستوى السيناريو فى ١٥/٨/١٩٩٦ ورفضه هندسياً فى ١٣/١١/١٩٩٦.

إن هذه المخالفات يدور بعضها حول رفع قيمة بعض الأعمال دون موافقة لجان المنتج المنفذ، والبعض الآخر حول رفع قيمة الساعة الإنتاجية أو مكافأة المنتج المنفذ أو رفع قيمة التعاقد ذاته بالمخالفة لشروط العقد.

ويتبين من الاطلاع على الأوراق وتقرير لجنة الفحص المشكلة من الجهاز المركزى للمحاسبات لفحص أعمال المحال وعقود المنتج المنفذ للعمال محل المخالفات المشار إليها أن هذه الأعمال هى ما يلى:

■ مسلسل «المتهم البريء» وقد وافقت اللجنة الفرعية للمنتج المنفذ برئاسة ممدوح الليثى بتاريخ ٢/٣/١٩٩٦ على التعاقد مع مؤسسة «الشروق» - مطيع زايد لتنفيذ

هذا المسلسل .. بواقع ٦٠ ألف جنيه للساعة إنتاج، وبتاريخ ١١/٣/١٩٩٦ تم توقيع العقد مع المنتج المنفذ، ونص البند الثالث من العقد على أن القيمة الإجمالية لمقاوله تنفيذ العمل الفني المتفق عليه هي ٦٧٥٠٠٠ جنيه مقابل عدد «١٥» حلقة و١١ ساعة و١٥ دقيقة.. على أساس الساعة بمبلغ ٦٠ ألف جنيه، وبتاريخ ١٠/٦/١٩٩٦ وافقت اللجنة الفرعية للمنتج المنفذ على الطلب المقدم من المنتج المنفذ للمسلسل المشار إليه، برفع قيمة التعاقد إلى ٦٧ ألف جنيه للساعة نظراً للجهد المبذول والنجوم المشتركين، حيث تم الاستعانة بالفنانين عزت العلايلي وشيرين سيف النصر بدلاً من الفنانين نبيل الحلفاوى وسمية الألفى، وبناء على هذه الموافقة تم توقيع عقد آخر مع المنتج المنفذ بتاريخ ٤/٦/١٩٩٦ وتضمن البند الثالث من العقد النص على ما يأتى: «اتفق الطرفان على أن القيمة الإجمالية لمقاوله تنفيذ العمل المتفق عليه: مبلغ ٧٨٧٥٠ ج فقط مقابل ١٥ حلقة على أساس الساعة بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه.

■ مسلسل «سنوات الغضب»، وقد وافقت اللجنة الفرعية للمنتج المنفذ برئاسة ممدوح الليثى بتاريخ ٢/٣/١٩٩٦ على التعاقد مع شركة «عرين فيلم» لتنفيذ هذا المسلسل بواقع ٦٠ ألف جنيه للساعة إنتاج. وبتاريخ ٨/٨/١٩٩٦ أرسل رئيس إنتاج الفيديو «فتحى عمار» كتاباً إلى مدير عام الوحدات المالية بقطاع الإنتاج يطلب منه التعاقد مع السيد/ محفوظ المغازى - شركة «عرين فيلم» على مسلسل «سنوات الغضب» بواقع ٧٠ ألف جنيه للساعة .. وتم التعديل من ٦٠ ألف جنيه للساعة إلى ٧٠ ألف جنيه للساعة لعدد «٢٠» حلقة طبقاً لتوجيهات السيد/ رئيس القطاع.

والثابت من الاطلاع على العقد الموقع مع شركة «عرين فيلم» أنه وقع فعلاً بتاريخ ٧/٨/١٩٩٦. ونص البند الثانى منه على أن القيمة الإجمالية لمقاوله تنفيذ العمل الفني مبلغ مليون وخمسين ألف جنيه مقابل عدد «٢٠» حلقة، «١٥» ساعة كاملة على أساس الساعة بمبلغ ٧٠ ألف جنيه. وبتاريخ ٢٩/١٠/١٩٩٦ عرض على اللجنة الفرعية لنظام المنتج المنفذ برئاسة ممدوح الليثى الطلب المقدم من شركة عرين فيلم منتج منفذ مسلسل سنوات الغضب والذي تلتبس فيه الشركة رفع قيمة التعاقد وقررت اللجنة الموافقة على الآتى:

- رفع قيمة التعاقد مع شركة «عرين فيلم» لتنفيذ مسلسل «سنوات الغضب» من ٦٠ ألف جنيه إلى ٧٠ ألف جنيه للساعة إنتاج.

- تعديل مدة التعاقد الخاصة بالمسلسل من ١٥ ساعة إلى ١٩ ساعة وذلك لحين الانتهاء من المونتاج وحسب المدة الفعلية لحلقات المسلسل.

وبتاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٦ تم توقيع عقد تكميلي مع المنتج المنفذ للمسلسل بمبلغ ٢٨٠ ألف جنيه مقابل الحلقات الأربع الإضافية التي وافقت عليها اللجنة الفرعية لنظام المنتج المنفذ بتاريخ ١٩٩٦/١٠/٢٩ على أساس الساعة ٧٠ ألف جنيه وقد أثبت في أعلى الصفحة الأولى من العقد ما يلي: عقد مكمل فرق مدة التعاقد من ١٥ ساعة إلى ١٩ ساعة طبقاً لمحضري اجتماع اللجنة الفرعية المنبثقة من اللجنة العليا للمنتج الفني «وصحتها المنتج المنفذ» بتاريخ ١٩٩٦/١٠/٢٩، ١٩٩٦/١١/٥، المعتمدة من السيد/ نائب رئيس مجلس الأمناء في ١٩٩٦/١١/١٠.

والثابت للمحكمة من الاطلاع على محضر اللجنة الفرعية لنظام المنتج المنفذ أن موضوع مسلسل «سنوات الغضب» لم يعرض على هذه اللجنة بجلساتها المنعقدة بتاريخ ١٩٩٦/١١/٥، وإنما عرض فقط بجلسة ١٩٩٦/١٠/٢٩ على النحو السالف بيانه.

■ مسلسل «الدوائر المغلقة» بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٣١ تقدم محفوظ المغازى - عرين فيلم - إلى ممدوح الليثي بطلب لإنتاج هذا المسلسل «٢٠ حلقة» بتاريخ ١٩٩٦/٣/٢ وافقت اللجنة الفرعية لنظام المنتج المنفذ برئاسة المحال على التعاقد مع شركة «عرين فيلم» لتنفيذ مسلسل «سنوات الغضب»، بواقع ٦٠ ألف جنيه للساعة إنتاج. وبتاريخ ١٩٩٦/٥/٢٨ تم التعاقد مع الشركة على تنفيذ المسلسل .. وكان التعاقد كطرف أول هو المحال ممثلاً لاتحاد الإذاعة والتليفزيون .. ونص البند الثالث من العقد على أن القيمة الإجمالية لمقاولة تنفيذ العمل الفني المتفق عليه، هو مليون وخمسمائة وسبعون ألف جنيه مقابل عدد ٣٠ حلقة «٢٢ ساعة و ٣٠ دقيقة» على أساس الساعة بمبلغ ٧٠ ألف جنيه.

وبتاريخ ١٩٩٦/٦/١٠ وافقت اللجنة الفرعية لنظام المنتج المنفذ، برئاسة المحال

على رفع قيمة التعاقد مع شركة عرين فيلم «محفوظ المغازي» المنتج المنفذ لمسلسل «الدوائر المغلقة» إلى مبلغ ٧٠ ألف جنيه للساعة إنتاج لعدد ٣٠ حلقة بشرط أن تلتزم الشركة بالتعاقد مع الفنانين المذكورين بعرض الشركة.

■ مسلسل «الحاوي» بتاريخ ١٩٩٦/٣/٢ وافقت اللجنة الفرعية لنظام المنتج المنفذ برئاسة المحال على التعاقد مع مؤسسة «الشروق» على تنفيذ مسلسل «الوطاويط»، والذي تغير اسمه بعد ذلك إلى الحاوي «كما يبين من الأوراق» بواقع ٧٠ ألف جنيه للساعة إنتاج والثابت من الأوراق أنه تم التعاقد فعلاً مع الشركة المنتجة على تنفيذ المسلسل بموجب عقد مؤرخ في ١٩٩٦/٤/٢٢ بمعدل ٧٠ ألف جنيه للساعة إنتاج على أساس ٢١ حلقة في مدة ١٥ ساعة. وبتاريخ ١٩٩٦/٦/١٠ وافقت اللجنة الفرعية لنظام المنتج المنفذ برئاسة المحال على رفع قيمة التعاقد مع مؤسسة الشروق «مطيع زايد» المنتج المنفذ لمسلسل «الحاوي» إلى ٧٥ ألف جنيه للساعة إنتاج شاملة تكاليف السفر الخارجي.

وبتاريخ ١٩٩٦/٨/١٨ وافق السيد رئيس مجلس الأمناء على المذكرة المرفوعة إليه من ممدوح الليثي، والتي أشار فيها إلى ضخامة العمل في هذا المسلسل وتضمنت مذكرة المحال أنه قد تم الاتفاق على رفع معدل الساعة إلى ٨٥ ألف جنيه.

■ مسلسل «الن أعيش في جلاب أبى». بتاريخ ١٩٩٤/٨/١ وافقت اللجنة الفرعية لنظام المنتج المنفذ برئاسة الليثي على المنتج المنفذ «ناهد فريد شوقي» على تنفيذ هذا المسلسل، بمبلغ ٥٥ ألف جنيه للساعة إنتاج شريطة ألا يقل عدد النجوم من الصف الأول عن ثلاثة وتم التعاقد فعلاً على هذا الأساس.

وبتاريخ ١٩٩٦/١/٦ وافقت اللجنة الفرعية لنظام المنتج المنفذ، برئاسة الليثي على تعويض السيدة ناهد فريد شوقي، بمبلغ قطعى شامل قدره ٦٠ ألف جنيه مصرى نظير ما تكبدته من تكاليف في هذا المسلسل، حيث إنه يعتبر من أفضل الأعمال التي تم إنتاجها وفق نظام المنتج المنفذ من جميع الوجوه الفنية والإنتاجية.

■ مسلسل «فرط الرمان» بتاريخ ١٩٩٥/١١/٢٧ وافقت اللجنة الفرعية لنظام

المنتج المنفذ برئاسة المحال على التعاقد مع مؤسسة الشروق للإنتاج الإعلاني على تنفيذ هذا المسلسل بواقع ٦٠ ألف جنيه للساعة بتاريخ ١٢/٤/١٩٩٥ تم توقيع العقد مع الشركة المنتجة للمسلسل، ونص البند الثالث من العقد على أن القيمة الإجمالية لمقاوله تنفيذ العمل الفني المتفق عليه مبلغ ٨٨٠ ألف جنيه، مقابل عشرين حلقة «١٦ ساعة» على أساس الساعة بمبلغ ٥٥ ألف جنيه ووافقت اللجنة العليا للمنتج المنفذ على هذا المسلسل بتاريخ ١٢/٦/١٩٩٥.

■ مسلسل «أهل القمة»: بتاريخ ١٩٩٦/٣/٢، وافقت اللجنة الفرعية لنظام المنتج المنفذ برئاسة الليثي على التعاقد مع شركة «عرب سكرين» لتنفيذ مسلسل «أهل القمة»، بواقع ٦٥ ألف جنيه للساعة إنتاج، وذلك في ضوء التعديلات الأخيرة في تكلفة إنتاج الساعة التي أقرتها اللجنة العليا للإشراف على الإنتاج.. علماً بأنه سبق الموافقة على إنتاج المسلسل بموجب محضر اجتماع اللجنة العليا لنظام المنتج المنفذ في ١٩٩٥/١/٤.. ولم يتم التعاقد مع الشركة حتى تاريخه، بالإضافة إلى أن قصة المسلسل للكاتب الكبير نجيب محفوظ، ويقوم ببطولته عناصر فنية متميزة وفقاً للعرض المقدم من الشركة وبالرجوع إلى محضر اجتماع اللجنة العليا لنظام المنتج المنفذ المنعقدة بتاريخ ١٩٩٥/١/٤.. وهو الاجتماع الثالث لهذه اللجنة، تبين عدم عرض طلب إنتاج هذا المسلسل على اللجنة، وعدم صدور قرار منها بشأنه.

كما يبين من الاطلاع على سائر محاضر جلسات هذه اللجنة المودعة ملف الدعوى والبالغ عددها سبعة اجتماعات آخرها بتاريخ ١٩٩٦/١٠/٢٧ أنه لم يعرض على اللجنة طلب إنتاج هذا المسلسل ولم يصدر أي موافقة منها بشأنه وبتاريخ ١٩٩٦/٦/١٠ وافقت اللجنة الفرعية لنظام المنتج المنفذ برئاسة المحال على رفع قيمة التعاقد مع شركة عرب سكرين لتنفيذ مسلسل «أهل القمة» لتكون بواقع ٧٠ ألف جنيه للساعة إنتاج، وذلك بشرط أن تقدم الشركة صورة من تعاقدته مع الفنان ممدوح عبدالعليم.

■ فيلم «علينا العوض»: بتاريخ ١٩٩٥/١/١٠ وافقت اللجنة الفرعية لنظام المنتج المنفذ التي يرأسها المحال على التعاقد مع شركة سفنكس فيلم - عادل حسني - على تنفيذ فيلم «علينا العوض» وذلك وفق ميزانية تقديرية إجمالية من ٤٠٠ ألف جنيه إلى

٥٥٠ ألف جنيه، وذلك طبقاً لنوعيته من حيث النجوم ومواقع التصوير والديكورات، وغيرها من العناصر الفنية اللازمة. وبتاريخ ١٩٩٥/٢/٥ وافقت اللجنة العليا لنظام المنتج المنفذ على التعاقد على الفيلم مع تعديله، وفقاً للرؤية التي ارتأتها اللجنة وبتاريخ ١٩٩٥/١١/٢٧ عرض على اللجنة الفرعية لنظام المنتج المنفذ كتاب الشركة المنتجة للفيلم، والذي تضمن أنه يتم الانتهاء من الفيلم خلال ستة أشهر من تاريخه ١٩٩٥/٨/١٢. وإن التكاليف الإجمالية للفيلم مبلغ ٨٠٠ ألف جنيه، وقد وردت ملحوظة بمحضر اجتماع اللجنة نصها كالتالى:

«تم توقيع عقد من الطرف الثانى بمبلغ خمسمائة ألف جنيه» نظير تنفيذ الفيلم ولم يوقع الطرف الأول على هذا.

وقررت اللجنة أنه بعد أن قامت بدراسة كتاب الشركة تشكل لجنة من السادة الواردة أسماؤهم بقرارها، وذلك لمشاهدة الفيلم قبل المكساج وكتابة تقرير متضمناً الآتى:

١ - ما يحمله الفيلم من مضامين وقيم فنية.

٢ - ملائمة الفيلم للعرض التجارى.

وذلك حتى يتسنى النظر فيما ورد بكتاب الشركة. وبتاريخ ١٩٩٥/١٢/٦ قررت اللجنة العليا لنظام المنتج المنفذ ما يلى: «تحدد اللجنة الفرعية للمنتج المنفذ تكاليف إنتاج الفيلم وفقاً لقرار اللجنة العليا فى هذا الشأن، وعلى ضوء مشاهدة نسخة العمل الخاصة بالفيلم مع مراعاة تغيير اسم الفيلم».

وبتاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٥ قدمت اللجنة المشكلة لمشاهدة الفيلم، بناء على قرار اللجنة الفرعية فى ١٩٩٥/١١/٢٧ تقريراً عن الفيلم، وعرض هذا التقرير على اللجنة الفرعية بتاريخ ١٩٩٦/١/٦. والتي أوصت بأن تتم مشاهدة الفيلم مرة أخرى بلجنة مشتركة من رقابة قطاع التليفزيون والتسويق بقطاع الشؤون المالية والاقتصادية، بالإضافة إلى رقابة القطاع.

وبتاريخ ١٩٩٦/١/٢٣ قررت اللجنة الفرعية للمنتج المنفذ برئاسة ممدوح الليثى

الموافقة على التعاقد مع شركة «سفنكس فيلم للإنتاج والتوزيع» لتنفيذ إنتاج الفيلم بمبلغ يتراوح ما بين ٦٥٠ ألفاً إلى ٧٠٠ ألف جنيه ويحدد مبلغ التعاقد بواسطة السيد/ رئيس مجلس الأمناء، والذي وافق في ١٩٩٦/١/٢٥ على التعاقد على الفيلم بمبلغ ٧٠٠ ألف جنيه، وبتاريخ ١٩٩٦/١/٢٨ تم توقيع العقد على إنتاج الفيلم من جانب الطرفين بمبلغ إجمالي قدره ٧٠٠ ألف جنيه.

فيلم «المراكبي» بتاريخ ١٩٩٥/١١/٢٧ وافقت اللجنة الفرعية لنظام المنفذ برئاسة المحال على التعاقد مع يسرى الهياثي، لتنفيذ فيلم «المراكبي» لقاء مبلغ إجمالي قدره خمسمائة وخمسة وسبعون ألف جنيه وتم توقيع العقد فعلاً بهذا المبلغ بتاريخ ١٩٩٦/٣/٣.

والثابت من الأوراق أن لجنة مشاهدة العمل الفني قررت في ١٩٩٦/٨/١٥ أنه جاء دون المستوى الأمر الذي هبط بمستوى السيناريو بدلاً من الارتقاء به وورد بالتقرير الهندسى للجنة رقم «١» بتاريخ ١٩٩٦/٩/٢٢ أن العمل مقبول هندسياً في حين ورد بالتقرير الهندسى للجنة رقم «٢» بتاريخ ١٩٩٦/١١/١٣ بأنه مرفوض هندسياً، كما أن الثابت من الأوراق أن جميع مستحقات المنتج المنفذ للفيلم صرفت على دفعات حتى ١٩٩٦/٩/٢ ووافق المحال على تسليمه خطاب الضمان في ١٩٩٦/٩/١.



يجب هنا أن نتوقف للحظة عن قراءة حيثيات الحكم. ذلك أننا يجب أن نشير إلى أنه بعد انفجار القضية تم تشكيل لجنة من قبل النيابة الإدارية للتأكد من مخالفات الليثي والتحقيق فيها داخل اتحاد الإذاعة والتلفزيون.. ومن المثير أن اللجنة واجهت مصاعب عديدة، تحدثت عنها المحكمة.. حيث تقول:

قدمت اللجنة المشكلة لكشف مخالفات الليثي تقريرها إلى النيابة الإدارية بموجب كتاب رئيس اللجنة المؤرخ في ١٩٩٧/١/٢١، والذي تضمن أنه تم إجراء الفحص المذكور وإعداد التقرير خلال الفترة من ١٩٩٦/١٢/١٠ حتى ١٩٩٧/١/٢٠.

وأشار رئيس اللجنة إلى أنه خلال الفترة الأخيرة من الفحص حُجبت عن اللجنة البيانات التي سبق طلبها لاستكمال بعض النقاط المطلوبة. وكان رئيس اللجنة قد توجه إلى النيابة الإدارية بتاريخ ١٥ / ١ / ١٩٩٧، وأثبت المحقق حضوره وما ذكره من أنه تم استدعاؤه وجميع أعضاء اللجنة لمعرفة السيد رئيس قطاع الإنتاج يحيى العلمى وذلك بتاريخ ١٤ / ١ / ١٩٩٧.. حيث طلب منهم مقابلة السيد / عبدالرحمن حافظ رئيس قطاع الإنتاج يحيى العلمى وذلك بتاريخ ١٤ / ١ / ١٩٩٧ حيث طلب منهم مقابلة السيد / عبدالرحمن حافظ ورئيس أمناء اتحاد الإذاعة والتليفزيون والذي لم يكن موجوداً فى ذلك اليوم وقد تقابلوا معه صباح اليوم التالى ١٥ / ١ / ١٩٩٧.. ولدى مقابله مع أعضاء اللجنة طلب منهم بناء على ماورد إليه من تعليمات من السيد وزير الإعلام إنهاء عمل لجنة الجهاز وتسليم ما لديهم من ملفات ودفاتر ومستندات أخرى، وإخلاء الحجرة السابق تخصيصها لعمل اللجنة.. وذلك حتى لا يتم تنفيذ ذلك بمعرفة الأمن. وأن السيد / عبدالرحمن حافظ، أوضح لهم أنه يكتفى بما تم الحصول عليه من معلومات، وفى حالة عدم الاستجابة لطلبه سيتم منعهم بواسطة الأمن. من الخروج بأى أوراق أو مستندات أو معلومات، سبق أن حصلوا عليها ولو بالقوة.

وأضاف رئيس لجنة الفحص بأنه أفهم السيد / عبدالرحمن حافظ بأن اللجنة ستوقف عملها وأنه سيفهم النيابة بأنه لا توجد مخالفات جوهرية تقتضى استكمال الفحص وذلك حتى يتمكن من الخروج بما معه من مستندات.

وقد قامت اللجنة بالفعل بتسليم ما لديها من مستندات وملفات مسلسلات المنتج المنفذ والدفاتر الأخرى، وكذلك إخلاء الحجرة التى كانت مقرراً لعمل اللجنة، خوفاً من التعرض لهم، أو منعهم من مباشرة عملهم أو الإساءة إليهم.

من ناحية أخرى فقد كشفت تحقيقات النيابة الإدارية التى أشرف عليها المستشار صبرى الببلى رئيس هيئة النيابة الإدارية «السابق»، عن وجود مصادفات عديدة تؤكد مذكرة المستشار حافظ عباس، نذكر منها على سبيل المثال:

- صدور موافقة الدكتور ديرة شرف الدين منفردة، خلال عملها كرئيس للإدارة المركزية للرقابة على المصنفات الفنية على مسلسل «شقة الحرية» رغم رفضه

رقابياً من ثلاثة رقباء وموافقة الرابع بتحفظات فضلاً عن صدور موافقة الرقابة بعد مراجعة القصة والسيناريو لعدد ٣٠ ورقة من مدير عام الرقابة ومديرة إدارة الرقابة ومنها كرئيس للإدارة المركزية للرقابة على المصنفات الفنية فى يوم واحد هو أول أغسطس عام ١٩٩٥، وهو ما يتعذر تنفيذه عملاً ويستحيل القيام به عقلاً، ولا سيما أن ذلك لم يسبق حدوثه بإدارة الرقابة على المصنفات الفنية من قبل.

- نقل السيدة الدكتورة/ درية شرف الدين فى ١/٨/١٩٩٦ إلى قطاع الإنتاج عقب استلامها لعملها كمذبة بالتليفزيون فى ١/٤/١٩٩٦، بعد إلغاء نديها بناء على طلبها من الإدارة المركزية للرقابة على المصنفات الفنية وترقيتها إلى رئيس إدارة مركزية، وتقلدها لمنصب رئيس الإدارة المركزية للتصوير والمونتاج والرسوم المتحركة بالقطاع بعد أقل من عام على إجازة تصوير مسلسل «شقة الحرية» الذى يسىء إلى القيادة والمرأة المصرية.

- تغيب الممثلة شيرين سيف النصر عن العمل بمسلسل «السيرة الهلالية» بعد انتهاء تصوير مشاهد يوم ٢٠/١٠/١٩٩٦، وعقب زيارة أحد أثرياء دول الخليج لاستديوهات قطاع الإنتاج بصحبة رئيس القطاع، والتقاءه بها دون سواها من الممثلات العاملات بهذا المسلسل.

- تفرغ معظم العاملين بقطاع الإنتاج من الاشتراك فى أعمال القطاع للعمل فى مسلسل «شقة الحرية»، إنتاج شركة الليثى فيلم.

- حصول السيد/ ممدوح الليثى على سيارة مرسيدس E.٢٠٠ موديل ١٩٩٦ كهدية من الثرى العربى، والتى يصل ثمنها إلى ٤٨٢ ألف جنيه عقب زيارته لاستديوهات قطاع الإنتاج بصحبة رئيس القطاع واستلامها من الشركة الوطنية للسيارات يوم ٢٧/١٠/١٩٩٦، عقب الإفراج عنها جمر كياً يوم ٢٣/١٠/١٩٩٦، وترخيصها بلوحات معدنية رقم ٤٢٧٢٠٠ ملاكى القاهرة. وقد سبق ذلك تغيب الممثلة شيرين سيف النصر وأعقب ذلك إهداؤها سيارة أخرى نوعها BMW طراز ٣٢٠ مشتراة من شركة أبو الفتوح للسيارات، وتم ترخيصها بمرور الجيزة بتاريخ ٢٥/١١/١٩٩٦ وتحمل لوحات معدنية رقم ١٠٧٣٣ ملاكى جيزة.

- ترشيح السيد/ رئيس القطاع للسيد/ سيد أحمد أبو السعود مدير وحدة إنتاج فنى وقاسم على دياب جبر مدير الشؤون القانونية، لحضور الدورة التدريبية للترقى لوظائف مدير عام الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .. رغم عدم أقدميتهما أو أحقيتهما وذلك عقب تقديم الأول لمذكرة انقطاع الممثلة شيرين سيف النصر عن العمل بالمسلسل فى ١٢ / ١١ / ١٩٩٦ .. وقيام الثانى بإجراء تحقيق فى ذات اليوم والاستماع لأقوال الأول دون سواه ، وإعداد مذكرته على الرغم من ثبوت عدم تحرير المذكرة أو البدء فى إجراءات التحقيق إلا فى ١ / ١٢ / ١٩٩٦ عقب نشر المقال الصحفى المشار إليه .. فضلاً عن عدم إخطار السيدين/ صلاح شلبى وفتحى عمار بهذا الانقطاع إلا فى ١ / ١٢ / ١٩٩٦ بالإضافة إلى عدم الإشارة إلى انقطاعها بتقارير الإنتاج من ٢٠ / ١٠ / ٩٦ وحتى ١ / ١٢ / ٩٦.

- إسناد رئيس القطاع أعمال «سنوات الغضب» و«الدوائر المغلقة» و«قليل من الحب» للمنتج المنفذ محفوظ المغازى، صاحب مؤسسة «عرين فيلم» بالزمالك فى ٢ / ٣ / ١٩٩٦، عقب الانتهاء من تصوير مسلسل «شقة الحرية» باستديوهات «عرين فيلم» فى ١ / ٢ / ١٩٩٦، والذي تم بموجب اتفاقات ودية، دون تحرير عقد بقيمة ومدة التصوير على الرغم من عدم سابقة تعامله مع قطاع الإنتاج، رغم ممارسته لأعمال الإنتاج السينمائى منذ عشرين عاماً وتوافر السيولة المادية وأجهزة ومعدات التصوير الحديثة لديهم.

- تبين أن شركة الليثى فيلم هى المسئولة عن تصدير المسلسل للخارج دون الحصول على ترخيص من الرقابة على المصنفات الفنية وتم عرضه بالخارج خلال فترة قيامه بالعمل فى مسلسل شقة الحرية.

بعد كل هذه المخالفات، ما هى النتيجة التى توصلت لها المحكمة .. إنها تقول: يستفاد من ذلك أن جميع عناصر العمل الفنى بمسلسل «شقة الحرية»، الذى كانت شركة الليثى فيلم تقوم بإنتاجه كمنتج منفذ لحساب مركز تليفزيون الشرق الأوسط .. كانت من العاملين بقطاع الإنتاج باتحاد الإذاعة والتليفزيون .. وأن ممدوح الليثى باعتباره كان يشغل رئيس قطاع الإنتاج فى ذلك الوقت، هو الذى استعان بهم

للاشتراك فى ذلك العمل . وإن كل من عملوا فى مسلسل شقة الحرية - والسابق ذكرهم - لم يحصلوا على إذن كتابى من رئيس مجلس الأمناء باتحاد الإذاعة والتليفزيون طبقاً لما يتوجبه نص الفقرة السابعة من المادة «٧٩» من اللائحة القديمة لنظام شئون العاملين باتحاد الإذاعة والتليفزيون الصادر بها قرار رئيس مجلس الأمناء رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٩٣ ، التى وقعت المخالفة فى ظل العمل بها.. والتى تحظر على العامل بالذات أو بالوساطة أن يزاول أى عمل فنى خارج عمله بالاتحاد، يدخل فى نطاق أعمال وظيفته إلا بعد الحصول على إذن كتابى من رئيس مجلس الأمناء.. ومن ثم فإنه يكون قد ثبت بيقين الشق الأول من المخالفة المنسوبة إلى ممدوح الليثى وهى: أنه استغل وظيفته كرئيس لقطاع الإنتاج فى استخدام عناصر العمل من الفنيين العاملين بالقطاع للعمل بمسلسل شقة الحرية إنتاج شركة الليثى فيلم «كمنتج منفذ» لحساب تليفزيون M.B.C.. دون حصول أى منهم على إذن كتابى من رئيس مجلس الأمناء. وبهذه المثابة يتعين مجازاته تأديبياً.

يستفاد من ذلك وحسبما ورد بأقوال الشاهدين أمين المليجى وأشرف موسى، اللذين تطمئن المحكمة إلى أقوالهما أن الليثى كان يكلف الشاهدين سالفى الذكر، واللذين كانا يعملان تحت رئاسته بقطاع الإنتاج بنقل ونسخ أشرطة الأعمال الفنية، من مسلسلات وأفلام وحفلات وسهرات على أشرطة V.H.S، مستخدماً الآلات والمعدات والأجهزة المملوكة للاتحاد فى غير الأعمال المخصصة لها.

وكان نقل هذه الشرائط يتم فى خلال شهر رمضان أو عقب الحفلات أو المناسبات بصفة عامة والمحكمة تطمئن إلى أن الليثى كان يستخدم هذه الشرائط لأغراض شخصية، لأنه هو الذى كان يكلف الشاهدين ، واللذين كانا يعملان تحت رئاسته بنسخها وتسليمها منهما شخصياً ،دون أن يذكر فى الاستثمارات المعدة لاستعارة هذه الشرائط، والمعتمدة منه شخصياً سبب استعارتها، والجهة المستعيرة، طبقاً لما هو متبع عند استعارة الأعمال الفنية من المكتبة، ولأن الشرائط المنقول عليها الأعمال هى من نوع V.H.S التى لا تستخدم إطلاقاً فى اتحاد الإذاعة والتليفزيون، ولكون القطاعات الأخرى بهذا الاتحاد غير قطاع الإنتاج كانت تقوم بنقل ما تريده من النسخ الأصلية

بعد استعارتها بمعرفتها إن كانت فى حاجة إليها، وكانت تذكر فى الاستثمارات الخاصة بالاستعارة سبب الاستعارة، والجهة المستعيرة، وموافقة المسئول عن استعارة الأعمال الفنية لنقلها ولأنه لم يتم نقل أى شريط خلال شهر رمضان عام ١٩٩٧ إثر وقف الليشى احتياطيا عن عمله وتولى مسئول آخر رئاسة قطاع الإنتاج، بما يعنى أن استعارة الشرائط خلال شهر رمضان أثناء تولى الليشى مسئولية القطاع كانت تتم لأسباب لادخل لها بالعمل الرسمى، فضلا عن عدم وجود سجل منظم بقطاع الإنتاج بين الجهة التى تطلب نقل الشرائط وأسباب الطلب. والنسخ المطلوبة.

وبهذه المثابة فإن هذه المخالفة التى أسندتها النيابة الإدارية إلى ممدوح الليشى ثابتة فى حقه ويجب مجازاته تأديبيا عنها.



عند هذه النقطة تنتقل المحكمة للتحقيق القضائى فى نقطة أخرى، وهى أن ممدوح الليشى كان يملك أنشطة تجارية وهو يعمل فى وظيفته الحكومية.

تقول المحكمة: أما عن اشتراك الليشى فى تأسيس شركة توصية بسيطة باسم «الليشى فيلم» كشريك متضامن بتاريخ ١/١/١٩٧٥، تعمل فى ذات نشاط الجهة التى يعمل بها باتحاد الإذاعة والتليفزيون، وهو إنتاج وتوزيع الأفلام العربية والأجنبية، وزاولت الشركة الأعمال الفنية لحساب بعض المحطات الفضائية مثل M.B.C وهى من المراكز الإعلامية المنافسة بالمخالفة لأحكام لائحة نظام العاملين بالاتحاد، فإنه تبين من الاطلاع على كتاب مصلحة التسجيل التجارى مكتب سجل تجارى القاهرة رقم «١» المؤرخ ١/١/١٩٩٧ والمرفقات الملحقة به. أنه بموجب عقد مؤرخ أول يناير سنة ١٩٧٥ ومسجل بالقلم التجارى بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية تحت رقم ٦١ شركات فى ٢٥/١/١٩٧٥ تكونت شركة توصية بسيطة باسم شركة «الليشى فيلم».

والغرض من هذه الشركة هو إنتاج الأفلام السينمائية الناطقة باللغة العربية وتوزيعها واستيراد وتوزيع الأفلام السينمائية الأجنبية، وإدارة الشركة وحق التوقيع عنها للشريك المتضامن ممدوح فؤاد الليشى. وتمت إضافة نشاط جديد إلى الغرض من تكوين الشركة ليتضمن نشاط إنشاء فنادق ومحلات عامة وسياحية وإدارتها.

وبتاريخ ٤ / ١٠ / ١٩٨٠ تم تعديل آخر لعقد الشركة تضمن إضافة أغراض جديدة لنشاط الشركة وهو نشاط:

أ - إنشاء وإدارة واستغلال محلات كوافير وماكياج وتجميل وتزيين بجميع أنواعها.

ب - الإتجار فى الحلوى والمأكولات والمواد الغذائية بجميع أنواعها واللوازم والأدوات الطبية التى يستعملها المرضى أو تستخدم فى علاجهم.

وبتاريخ ١ / ٩ / ١٩٩٣، تم تعديل عقد الشركة بين كل من:

١ - ممدوح فؤاد الليثى - شريك متضامن.

٢ - عمرو ممدوح فؤاد الليثى - شريك متضامن.

٣ - ليلى أمين عبدالمجيد الديدى - شريكة موصية.

بموجب هذا التعديل خرج من الشركة الطرف الأول «ممدوح فؤاد الليثى»، واستمرت الشركة قائمة بين الطرفين الثانى عمرو ممدوح فؤاد الليثى - كشريك متضامن، والثالثة ليلى أمين عبدالمجيد الديدى - كشريكة موصية. وحق إدارة الشركة والتوقيع عنها موكلان إلى الشريك المتضامن عمرو ممدوح فؤاد الليثى منفردا.

ولقد قام ممدوح الليثى بمزاولة أعمال تجارية فى محلين افتتحهما تحت مظلة الشركة المشار إليها باسم تجارى «ثرى كورنرز» بناحتى الزمالك والميرغنى، ولم يقدم إخطار مزاولة عنهما بقصد التهرب من أداء الضرائب المستحقة عن هذا النشاط بالمخالفة لأحكام لائحة نظام العاملين بالاتحاد وقانون الضرائب على الدخل طبقا لما جاء بتقرير مكافحة التهرب الضريبى.

والشابت من كتاب رئيس مصلحة الضرائب رقم ٤٢ بتاريخ ٢٤ / ٢ / ١٩٩٧ والموجه إلى النيابة الإدارية أن ممدوح فؤاد الليثى «الليثى» زاول نشاطه التجارى تحت مسمى «ثرى كورنرز»، ونشاط تأجير بالجدك لشركة «جولدى للتجارة والتوزيع»، وأنه زاول هذه الأنشطة من سنة ١٩٨٥ حتى ١٠ / ٣ / ١٩٩٣ عن التجارى ومن ١٠ / ٣ / ١٩٩٣ عن التأجير بالجدك. ولم يخطر مصلحة الضرائب عن هذه الأنشطة.

كما جاء بكتاب رئيس مصلحة الضرائب أن زوجة المحال السيدة ليلى أمين عبدالمجيد الديدى لم تخطر مصلحة الضرائب عن نشاطها التجارى عن تجارة ملابس جاهزة بمحل «ثرى كورنرز» من عام ١٩٨٥ وحتى ١٠/٣/١٩٩٥. وأضاف كتاب رئيس مصلحة الضرائب المشار إليه: أن المولين ممدوح الليثى وزوجته يكونان قد ارتكبا الجرائم الضريبية الآتية:

١ - مخالفة أحكام المادة ١٣٣ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بعدم إخطار مصلحة الضرائب ببداية النشاط فى المواعيد القانونية والمعاقب عليها بأحكام المادة ١٧٨ من ذات القانون.

٢ - استعمال إحدى الطرق الاحتيالية المنصوص عليها فى البند ٦ من نفس المادة.

٣ - عدم تقديم الإقرارات الضريبية بالمخالفة لأحكام المادة «٣٤» والمادة «١٠٤» من القانون المشار إليه والمعاقب عليها بالمادة «١٨٧» من ذات القانون فقرة ثانية.

٤ - عدم تقديم إقرار الثروة مخالفاً بذلك لأحكام المادة «١٣١» من القانون المشار إليه، والمعاقب عليها بالمادة «١٨٧» فقرة أولى.

وأشار كتاب رئيس مصلحة الضرائب إلى أنه تم رفع الأمر إلى السيد الدكتور وزير المالية والذى وافق بتاريخ ١٥/٢/١٩٩٧ على إحالة ممدوح فؤاد الليثى «المحال» وزوجته السيدة ليلى أمين عبدالمجيد الديدى إلى النيابة المختصة للتحقيق معهما، فيما هو منسوب إليهما.

والثابت من كتاب رئيس مصلحة الضرائب سالف الذكر أن الليثى زاول نشاطا تجاريا تحت مسمى «ثرى كورنرز» ونشاط تأجير بالجدك لشركة «جولدى للتجارة والتوزيع» وذلك فى الفترة من سنة ١٩٨٥ حتى ١٠/٣/١٩٩٣ عن النشاط التجارى ومن ١٠/٣/١٩٩٣ عن التأجير بالجدك بالمخالفة للحظر المنصوص عليه بالمادة «٧٩» فقرة «٥»، من اللائحة القديمة لنظام شئون العاملين باتحاد الإذاعة والتليفزيون، والتى وقعت المخالفة فى ظل العمل بها قبل صدور اللائحة الجديدة بالقرار رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٩٦، والتى كانت تحظر على العامل بالذات أو بالوساطة مزاوله الأعمال التجارية،

وهي مخالفة إدارية مستمرة تتكون من فعل متجدد ومستمر يبدأ من تاريخ بداية المخالفة سنة ١٩٨٥، ويستمر حتى تاريخ انتهائها سنة ١٩٩٥.

ومن ثم فإن مدة سقوط الدعوى التأديبية بالنسبة لهذه المخالفة لا تبدأ إلا من آخر يوم توقف فيه المحال عن ممارسة ذلك النشاط، وأنه وإن كان لا يتضح من كتاب رئيس مصلحة الضرائب المشار إليه ولا من أوراق الدعوى تاريخ توقف المحال عن ممارسة هذا النشاط بالتحديد إلا أن القدر المتيقن منه طبقاً لكتاب رئيس مصلحة الضرائب أن ذلك تم خلال عام ١٩٩٥ وأخذاً بأحسن الفروض بالنسبة للمحال وبافتراض أنه توقف عن مزاوله هذا النشاط في أول يناير سنة ١٩٩٥، فإن هذه المخالفة، لا يكون قد لحقها التقادم المنصوص عليه بالمادة «٨٨» من اللائحة القديمة لنظام شئون العاملين باتحاد الإذاعة والتليفزيون والتي تقضى بسقوط الدعوى التأديبية بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها، وبحسبان أنه لم يستدل من الأوراق على علم الرئيس المباشر للمحال بوقوع تلك المخالفة وأن بداية التحقيق بشأنها تمت بتاريخ ١٥/١٢/١٩٩٦ بواسطة النيابة الإدارية. ومن ثم لم يلحقها التقادم الثلاثي.. وبهذه المثابة، فإن هذه المخالفة تكون ثابتة في حق المحال ويتعين مجازاته عنها تأديبياً.



وقد انتهت المحكمة إلى إدانة ممدوح الليثي في ثلاث وعشرين مخالفة، من مجموعة المخالفات المسندة إليه، وعددها ست وعشرون مخالفة، بعضها مخالفات مسلكية، ومعظمها مخالفات مالية وإدارية فقد تبين لها أنه اصطنع وهو في مجال الدفاع عن نفسه العديد من المستندات التي لا تمثل الحقيقة، واخترع الكثير من الأكاذيب المجافية للواقع، ولم يدرك أن ما يجوز في سيناريوهات الأفلام والمسلسلات، لا يصبح أمام المحكمة التي تزن الأدلة وتمحص المستندات ولا تنخدع لمجرد سوق ما قيل وما يقال.. ولا تنزلق وراء مبتسر من الأقوال، وتتحطم فوق منصتها سهام المؤامرات والألاعيب، ومحاولات الكذب وتضليل العدالة.

كما تبين للمحكمة أن معظم المخالفات المالية التي ثبتت في حق الليثي تتعلق بنظام

المنتج المنفذ وهو نظام حديث أنشئ في منتصف عام ١٩٩٤ ، وقصد من إنشائه أساساً زيادة الإنتاج المتميز، من خلال الاستعانة ببعض الشركات المتخصصة في مجال الإنتاج التليفزيوني، وبصرف النظر عن أن ذلك القطاع مهمته الأساسية والوحيدة هي القيام بهذا الإنتاج المتميز من خلال الاستوديوهات التابعة له، بما يفرض عليه حسن استغلالها، وتشغيلها لزيادة الإنتاج كمأ ونوعاً، فإن الواقع العملي وحسبما كشفت عنه أوراق الدعوى يشير إلى أن المحال استغل هذا النظام كقاعدة موسعة للانحراف بالسلطة.

وقد تم ذلك عن طريق التعاقد مع بعض المنتجين المنفذين دون غيرهم وبلا معيار وأساس واضح ومنح بعض المنتجين المنفذين مبالغ أكثر من المستحق لهم طبقاً للعقود الموقعة معهم، والتعاقد على بعض الأعمال بأزيد من القيمة التي وافقت عليها اللجنة المختصة للمنتج المنفذ، ومحاسبة البعض الآخر على أعمال أزيد من الأعمال المنفذة فعلاً وإعفاء كل المنتجين المنفذين من غرامات التأخير وعدم تعطيل خطابات الضمان لدى الإخلال بالتنفيذ وتشغيل معظم الفنيين والعاملين من رؤوسيه بقطاع الإنتاج بالأعمال الفنية المنتجة، بواسطة المنتج المنفذ دون حصولهم على ترخيص بالعمل من رئيس مجلس الأمناء باتحاد الإذاعة والتليفزيون، طبقاً لللائحة نظام العاملين بالاتحاد، بل وأحياناً بعدم إسناد أعمال لهم في عملهم الأصلي بالقطاع لكي يتمكنوا من القيام بالعمل لدى المنتج المنفذ مع تقاضيهم لكامل مرتباتهم وحوافزهم بقطاع الإنتاج. وأحياناً أخرى بمنحهم أجازات مدد تراوحت بين شهر وثلاثة أشهر لكي يتفرغوا تماماً للعمل لدى المنتج المنفذ.

ولم يقتصر ذلك على الأعمال الفنية التي يقوم بها المنتج المنفذ لحساب قطاع الإنتاج، بل تعداه إلى ما تقوم به شركات القطاع الخاص من أعمال المنتج المنفذ لحساب الشركات المنافسة كما حدث في مسلسل «شقة الحرية»، لقد كان لذلك كله تأثيره السلبي على انخفاض إنتاجية الاستديوهات المختصة لقطاع الإنتاج في خلال عامي ٩٥ - ٩٦، عقب إنشاء نظام المنتج المنفذ في منتصف عام ١٩٩٤، حيث بلغ متوسط الإنتاج اليومي خلال هذين العامين ١٣ دقيقة و٢٣ ثانية. بمعدل إنتاجية دقيقة واحدة و٣٥ ثانية لساعة التشغيل. في الوقت الذي بلغ متوسط الإنتاج اليومي خلال

نفس المدة لاستوديوهات أحد قطاعات اتحاد الإذاعة والتليفزيون الأخرى وهو شركة صوت القاهرة للصوتيات والمرئيات - ١٧ دقيقة و ٢١ ثانية بزيادة قدرها ثلاث دقائق و ٥٨ ثانية على استوديوهات قطاع الإنتاج وبالرغم من أن هذا القطاع الأخير يتبعه أربعة استوديوهات بينما يتبع شركة صوت القاهرة للصوتيات والمرئيات ثلاثة استوديوهات فقط، وبلغ مقدار العجز المالى فى قطاع الإنتاج. وحده من بين العشرة قطاعات التابعة لهيئة اتحاد الإذاعة والتليفزيون فى العام المالى ٩٥/٩٦ حتى ٣٠/٦/١٩٩٦ - ١٣٧ مليوناً و ٥٤٦ ألف جنيه من إجمالى العجز فى ميزانية الاتحاد عن العام المشار إليه وقدرها حوالى ٣٢٢ مليون جنيه كما بلغ مجموع الأموال العامة المهذرة فى المخالفات محل الدعوى حوالى ١٣ مليون جنيه.

والمحكمة فى إدانتها لممدوح الليثى عما ثبت يقيناً وصدقا فى حقه، تلتفت عن كل ما ساقه تدليلاً على كفاءته فى مجال عمله. وحصوله على جائزة الدولة التقديرية فى الفنون والآداب عام ١٩٩٢، فالكفاءة بغرض توافرها والجائزة مع التسليم بوجودها لأمعنى ولاقيمة لها إذا لازمها انعدام القيم وانهايار الخلق والانغماس فى الوحل. والخروج على الشرعية والقانون والتربح وإهدار المال العام.

وإذا كان ذلك يرجع أساساً إلى سوء سلوك ممدوح الليثى، واستهتاره بكل القيم والمبادئ وانحرافه الخلقى، على النحو الذى اشتهر به لدى العاملين والمتعاملين معه فى الوسط الذى يعمل فيه، وحببه الشديد للسيطرة والنفوذ ووصوله إلى موقع قيادى يعطيه حق اتخاذ القرارات وإبرام التعاقدات، إلا أن ذلك كله يكشف فى الوقت ذاته عن سوء تنظيم المرفق الذى يعمل فيه وضعف الرقابة والإشراف عليه وعدم المحاسبة على المخالفات الجسيمة إما عن غفلة وتهاون، أو عن رضا وقبول.. وكلا الأمرين أحلاهما مر، مما ينعكس بالسلب على الشرفاء الكادحين من العاملين بالمرفق والمتعاملين معه، الذين ينشدون العيش الكريم فى وطن كريم وهو أمر يأباه العدل والقانون والمنطق جميعاً، مما يستوجب التصدى له ومعالجته حتى لا تنهار القيم التى تحكم حركة المجتمع ولا يتخذ الفساد والخروج على الشرعية والقانون صورة السرطان الذى يهدد الجسد الاجتماعى بأخطر العواقب.

كما تنوه المحكمة إلى ما تكشف لها من التحقيقات ومستندات الدعوى من أن الجهة الإدارية التي يعمل بها ممدوح الليثي حجت عن اللجنة المشكلة من الجهاز المركزى للمحاسبات بناء على طلب جهة التحقيق القضائية لفحص أعماله المالية بالقطاع الذى يرأسه، وهدد رئيس وأعضاء اللجنة بالطرد بالقوة من مبنى الجهة الإدارية حيث كانوا يمارسون عملهم، وتم ذلك فى الفترة الأخيرة من عمل اللجنة، بعد أن كانت قد قطعت شوطاً فى أدائه بلا معوقات مما دعاها إلى التوقف عن الاستمرار فى العمل والاكتفاء بما حصلت عليه من مستندات، كما تناولت الجهة الإدارية التي يعمل بها الليثي بعد إقامة هذه الدعوى وأثناء نظرها الاتهامات المالية المسندة إليه بالرد والتعقيب، وبما يخل بمبدأ استقلال القضاء والذى هو فى جوهر معناه وأبعاد آثاره ليس مجرد عاصم من جموح السلطة التنفيذية يكفها عن التدخل فى شئون العدالة. ويمنعها من التأثير فيها إضراراً بقواعد إدارتها بل هو فوق هذا مدخل لسيادة القانون التى كفلها الدستور ينص المادة ٦٤، بما يصون للشرعية بنيانها ويرسم تخومها وقد قرن الدستور سيادة القانون بنص المادة ٦٥ التى تلزم الدولة بالخضوع لأحكامه ليشكلاً معاً قاعدة للحكم فيها وضابطاً لتصرفاتها.

ومن حيث إن هذه المحكمة قد كشفت فى حيثيات حكمها على النحو الوارد بها تفصيلاً أن أوراق الدعوى انطوت على شبهة ارتكاب المحال لجرائم جنائية هى التربح، وإهدار المال العام، والتزوير وهى الجرائم المؤثمة بالمواد ١١٥ و ١١٦ مكرر «أ» و «١» و ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٧ و ٢٢١ عقوبات، الأمر الذى تقرر معه المحكمة إخطار النيابة العامة لإعمال شئونها فيها.

ولذلك فإن المحكمة تجازى المحال بالفصل من الخدمة لما ثبت فى حقه، وهى أقصى عقوبة تأديبية تملكها طبقاً للمادة «٧٨» من لائحة اتحاد الإذاعة والتليفزيون الصادر بها قرار رئيس مجلس الأمناء رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٩٦.

فى الوقت الذى يستحق فيه الفصل تأديبياً عن كل مخالفة من المخالفات التى ثبتت إدانته فيها.

وقد قضت المحكمة بالتالى:

أولاً: بقبول تدخل محمود صدقي التهامي بصفته رئيس تحرير مجلة «روزاليوسف» خصماً متضمناً في الدعوى إلى جانب النيابة الإدارية وبعدم قبول باقى طلبات التدخل.

ثانياً: بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر طلب الادعاء المدنى، وإحالة الدعوى بالنسبة لهذا الطلب إلى محكمة شمال الجيزة الابتدائية للاختصاص.

ثالثاً: بفصل ممدوح فؤاد الليثى من الخدمة.

رابعاً: بإبلاغ النيابة العامة لإعمال شئونها فيما انطوت عليه أوراق الدعوى من جرائم جنائية.

صدر الحكم برئاسة المستشار السيد نوفل نائب رئيس مجلس الدولة، وعضوية المستشارين عبدالنواب السيسى، ومحمد الشيخ، وعبدالرحمن سعد، نواب رئيس مجلس الدولة، وحضور المستشار طلعت الشربيني نائب رئيس هيئة النيابة الإدارية وسكرتارية فوزى عباس.



انتهت حيثيات الحكم التاريخى، والذي تحول إلى تحقيق قضائى واسع فى كل أبعاد القضية.. وكان من الملاحظ فى تلك الحيثيات أنها استخدمت كلمات من نوع: «قوادة»، «فساد» «انحطاط»، «جرائم»، «مخالفات»، «تزوير»، «تلفيق».. وهى كلمات - وبالإجمال كل الحيثيات - لا تحتاج إلى أى تعليق من المؤلف.. ويكفى فقط رصدها، كما أشرنا فى بداية هذا الفصل من الكتاب.

13

السفير في السريير!

«طلبت منه أن يساعدني
في الحصول على عمل..
وافق، ثم طلب مني الذهاب
إلى الفراش معه.. وحاول
اغتنابي».

تسربت رائحة إناء الفضائح إلى القاهرة.

كان من الصعب الإبقاء عليها حبيسة هناك فى تل أبيب، خاصة أن الصحف العبرية بدأت فى نشر التلميحات، وأن بعض الإجراءات القانونية كانت قد دشنت بالفعل .

حين وصلت الرائحة إلى العاصمة المصرية كان الحديث يدور عن راقصة يهودية وسفير مصر فى إسرائيل.. كان الحديث فيه جنس ورغبات معلنة وقرار أنثوى رافض وجسد عارى وغرفة مغلقة فى فندق وتحرش وابتزاز سياسى وانتقام سياسى أيضا.. خلطة.. تشبه السلاطة.. فيها من كل شىء.. شىء..

وحين وصلت الرائحة كان من الطبيعى أن يتم التعامل الصحفى معها فورا ليس فقط لأن الفضيحة المتسربة جذابة جدا، ولكن أيضا لأن الأجواء بين مصر وإسرائيل ليست على ما يرام.. كما هى دائما.. ولأن قضية الجاسوس عزام كانت لم تزل ساخنة.. ولأن هناك انطباعات فى القاهرة لا ترضى عادة.. خاصة بين الرأى العام.. عن سلوك السفير المصرى فى تل أبيب.. السفير محمد بسيونى.

ومن الواضح أن الخبر الذى جمع بين السفير والراقصة فى جملة واحدة كان قد وصل إلى عدة صحف فى القاهرة.. أغلبها فضل الصمت.. خاصة أن الخبر كان فى الأصل رواية إسرائيلية عن بلاغ تقدمت به الراقصة تتهم فيه السفير بالتحرش الجنسى.. لكن هناك أيضا من لم يهدأ.. وقرر أن يتعامل مع القصة من خلال السفير المصرى نفسه.. وهكذا رفع أحد الصحفيين المصريين البارزين سماعة التليفون وفتح الخط الدولى على إسرائيل، وطلب محمد بسيونى فى مكتبه بالعاصمة العبرية.

- كيف أنت اليوم؟

□ بخير.. وأنت؟

- إننى بخير.. ولكنى أريد أن أطمئن عليك فقد وصلنا خبر عن قضية غريبة

رفعت ضدك فى إسرائيل.

□ أتقصد قصة الراقصة؟

- نعم .. هي .. ما صحة ما يقال؟

□ يا «..» يا أخويا أنت تعرف أخلاقي جيدا، ومن المؤكد أنني لم أفعل هذا .

- إذن ما رأيك في أن ننشر القصة وننشر معها ردك؟

□ «لا .. أرجوك.. ليس هناك داع لهذا إطلاقا..

- لماذا .. إن الجميع يعرف الحدوتة الآن؟!

□ لأنهم يريدون من تسريب الخبر أن تنشر القصة في مصر أولا، وبالتالي يضيع حقي في مقاضاة الصحف الإسرائيلية لو نشرت هي تلك الحكاية الأكذوبة بعد ذلك.

انتهى الحوار.

وبقيت الحكاية في سماء القاهرة، مثل كتلة سحب، تريد بعض الرياح كي تدفعها لأن تمطر.

ثم كانت المفارقة هي ما حدث بعد ذلك بأيام.

إذ كان السفير نفسه هو الذي قرر أن تمطر السماء. أن تهبط قطرات القصة على الأرض، ولكن ليس وحدها، وإنما في سياق عديد من القصص الأخرى، بحيث بدا وكأنه يواجه حملة ابتزاز سياسية منظمة في إسرائيل للضغط عليه، وللإساءة إلى مصر من خلال سفيرها.. وكان أن أعلن في صحيفة الأهرام عن أن السفير المصري في تل أبيب واجه تعنتا رهيبا من بعض قوات الأمن الإسرائيلية حين فتشت سيارته التي تحمل أرقاما دبلوماسية بطريقة قليلة الأدب، وكأنه تاجر مخدرات، وكان أن تم تسجيل هذا تليفزيونيا وأذيع في إسرائيل.

لم تكن هذه هي الواقعة الوحيدة.

ففي سبتمبر ١٩٩٧ جرت محاولة لوضع مخدرات وعمليات مزورة وسلاح في حقيبة عربية السفير، أثناء مرور سيارته المرسيديس السوداء من منفذ رفح، دون أن يكون بها السفير نفسه. لقد كانت السيارة في الطريق إلى القاهرة حيث سيتم إجراء

عملية صيانة لها بأسعار أقل من تلك المعروفة في إسرائيل.. في هذه اللحظة.. لحظة المرور من المنفذ.. استوقف ضباط الحدود الإسرائيليون السائق في موقف غريب جدا.. ذلك أنه أكد لهم أن السيارة تابعة للسفارة المصرية.. إلا أنهم صرخوا فيه وحاولوا إبعاده بأي شكل عن السيارة.

وفيما يبدو فإن السائق أدرك ما يحدث، فرفض بشكل قاطع أن يتعد عن السيارة، فدفعوه بعيدا، وعاملوه كأنه مجرم، وبالصدفة كان هناك ضابط يمر من قوات حفظ السلام من العاملين في معسكر كندا القريب من منفذ رفح.. سأل عن المشاجرة وخاصة أنه رأى الأرقام الدبلوماسية لسيارة السفير.. فطلبوا منه أن يتعد.. لكنه هددهم بأنه سوف يرفع تقريرا إلى قيادته إذا لم يوضحوا له الأمر ولا سيما أن السائق أكد له أن كل أوراقه سليمة. عندها ابتعد الضباط عن السيارة.. وراحوا يتحدثون في أجهزة اللاسلكي ثم عادوا وقدموا اعتذارا للسائق وسمحوا له بالمرور «روز اليوسف- العدد ٣٦١٩ - بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٩٧».

كان واضحا أن الواقعة هي جزء من حملة أوسع وأكثر تنوعا ضد محمد بسيوني في السنوات الأخيرة، بعد أن تم تعيينه سفيرا لمصر في تل أبيب منذ عام ١٩٨٦.. حملة هدفها في كل واحدة من حلقاتها الضغط على السفير لتحقيق هدف ما. ووقائع الحملة عديدة.

ففي ٣ أبريل ١٩٩٦ حاولت مجلة «سجنونا» السخرية من مزاعم تقول أن السفير وزوجته ينفقان ببذخ شديد. فقالت: «هناك عشر شخصيات يجب أن يتعرف عليها جوعى تل أبيب.. على رأسهم نجوى زوجة السفير المصري».. في محاولة للتلميح بأن السيدة المصرية تنفق الكثير على الحفلات التي تقام في بيتها وفي السفارة.

وفي ١١ ديسمبر ١٩٩٥ تحدثت صحيفة «معاريف» عن أن السفير المصري يحاول إفساد الانتخابات الإسرائيلية لصالح حزب العمل. وقالت أن وزارة الخارجية الإسرائيلية حذرت من التدخل في سير العملية الانتخابية.

وفيما قبل ذلك بعام وصفت مجلة «السبعة أيام» نجوى بسيوني بأنها مدمنة لعب البريدج.

وفى مرة تالية زعمت نفس المجلة أن السفير وزوجته زبائن لواحدة من أبرز ساحرات إسرائيل تفتح لهما المنديل والكوثينة. دون أن تنسى المجلة أن تقول على لسان الساحرة أن ٨٠٪ من زبائن السيدات لديهن صديق غير الزوج.. فى إيجاء مبتذل وواضح.

وفى ١٢ أبريل ١٩٩٦ قالت جريدة «يديعوت أحرونوت» : «إن بقاء بсионى كل هذه المدة فى إسرائيل وضع غير طبيعى».

وفى سبتمبر ١٩٩٧ اتهمت صحيفة «ها آرتس» بсионى بأنه يتجسس لصالح مصر، وأنه يدير شبكة تصنت متقدمة من داخل السفارة المصرية فى تل أبيب.

كان واضحاً للغاية ، إذن، أن هناك حملة دائمة ضد السفير، وخاصة أنه يتلقى .. - كما قال هو نفسه - كثيراً من الاتصالات الهاتفية من أشخاص مجهولين يهددونه بالقتل، ويطالبونه بالرحيل من إسرائيل.

فى ضوء هذا يمكن فهم قصة الراقصة.

فهى واحدة من قصص القوادين والسياسة البالغة الدلالة، والتى من الضرورى جداً أن نرصدها هنا، ولا سيما أنه من المؤكد أن الراقصة لم تكن تتحرك فيها وحدها.. وبرغبتها.. فى ضوء كل هذه الوقائع المتوالية والمذبذبة ضد السفير. قصة من الواضح فيها أن هناك قواداً ما دفع الراقصة لأن تخلق هذه الفضيحة كى يستفيد هذا القواد من تلك الضجة التى أثارها بالضغط المتجدد والمتنوع على السفير ودولته.

والواقعة تروى بشكل واحد تقريباً، وأمىل أنا هنا إلى الاستناد لرواية مترجم اللغة العبرية «توحيد مجدى» فى مجلة روز اليوسف فى عدد ٢٠ / ١٠ / ١٩٩٧. حيث قال: «بدأت القصة فى يوم ٢٣ يوليو ١٩٩٧، حين كانت السفارة المصرية تنظم حفلاً للاحتفال بعيد ثورة يوليو فى منزل السفير بضاحية هرتزليا شمال تل أبيب. ودعت السفارة الراقصة «انجيل كلاين» للرقص فى الحفل بوصفها واحدة من الراقصات المشهورات فى إسرائيل وصلت الراقصة إلى الحفل فى تمام الساعة التاسعة.. حاولت الدخول إلى ساحة فيلا السفير بعربيتها. منعها الحرس نشبت مشادة عنيفة معها. تدخل الملحق الإعلامى المصرى لطفى عليوة. فهدأت الأجواء.

قبل أن يصل عدد من أعضاء الحكومة الإسرائيلية المدعوون للحفل، وعلى رأسهم بالطبع بنيامين نتانياهو، وصلت فجأة سيارة تابعة لجهاز الشين بيت - الأمن الداخلي - وفوجئ طاقم حماية السفير بأن الضباط يخرجون من السيارة جهازا للكشف عن الأسلحة والمعادن لوضعه في مدخل الفيلا، وبعد تركيب البوابة وإغلاق كافة المنافذ الأخرى، صرخت البوابة بصفارات إنذار. كان العابر صحفيا إسرائيليا استأجرته السفارة لتصوير الحفل فتش الضباط حقيبة الصحفي.. ثم اتضح أن معه قلما من نوع خاص تستخدمه أجهزة المخابرات ويمكن أن يستعمل في الاغتيالات. نقل الصحفي فورا إلى مقر الشين بيت. ورغم أن الواقعة مرت، إلا أن التوتر خيم على أجواء الحفل.

في نهاية الاحتفال ودع محمد بسيوني ضيوفه، لكنه بدلا من أن يدخل لينام، ذهب إلى أحد فنادق تل أبيب الكبرى، حيث كان مقررا أن يقابل أحد شخصيات حزب العمل.. انتهت المقابلة. عاد السفير إلى بيته. ومضت الأجواء هادئة إلى أن جاء قائد شرطة هرتزليا «مائيير زار» إلى بيت السفير في الصباح التالي. وطلب هو وقائد شرطة إسرائيل «اساف هافيتس» لقاء بسيوني لأمر هام.

سمح لهما بسيوني بالدخول. هذه هي عادته أن يقابل أي شخص إسرائيلي مهما كان وضعه الاجتماعي والسياسي. كان مرحبا كما عرف عنه لكنه بهت حين بدأ أحدهما يقرأ عليه ما جاء في شكوى رسمية قدمتها الراقصة ضده. الراقصة التي اتضح أنها اتفقت مع السفارة على أجر تم تخفيضه، قالت أن بسيوني حاول اغتصابها في غرفة داخل فندق «دان بانوراما» في تل أبيب.

مزاعم الراقصة وصلت إلى حد اتهامه بأنه شرب خمرا كثيرا. وقالت إن هذا حدث بسبب التوتر الذي عانى منه بسبب واقعة الصحفي الذي ظن بسيوني أنه جاء ليغتاله أو اغتيال نتانياهو. وأنه - كما قالت - بدأ يتميل ويرقص وأضاف: إنه حاول التحرش بي أمام المدعوين. بل إنه حين أنهيت نمرتي في الفندق صعد إلى غرفتي وحاول اغتصابي. «كلمة اغتصاب في إسرائيل حساسة جدا لتزايد أنواع هذا الحوادث هناك، حتى أنه إذا زعمت زوجة أن زوجها ضاجعها دون رغبتها يمكن أن تقدم ضده شكوى فما بالنا براقصة تزعم أن السفير المصري حاول معها هذا.»

إن هذه الرواية لا تنسبنا الإشارة إلى رواية أخرى جاءت فى عدد ١٨ / ١٠ / ١٩٩٧ من جريدة «الأحرار»، قالت فيها أن الراقصة تقول أن الحادث وقع يوم عيد ميلادها. وأن السفير أعطها هدية قيمة بعد أن قام بدعوتها إلى منزل صديق له قرب مستوطنة رامات جات. وقالت: لقد قلت له إننى لن أكون له امرأة ولكنى أريد مساعدتك فى الحصول على عمل بأحد الفنادق. وزعمت أنه دعاها إلى الفراش. وعندما رفضت طلبه.. استخدم القوة فقد دفعها إلى السرير. ثم اعتذر وحذرهما من إفشاء ما حدث.

سواء كانت مزاعم الراقصة تمت فى يوم عيد ميلادها أو فى يوم عيد الثورة المصرية - فالروايتان مختلفتان فى هذا - فإن الشكوى قد سجلت فى أوراق الشرطة. لكنها فرضت عليها حظر النشر، رغم تسرب أخبار القضية إلى الصحف.

وكان واضحاً أن هناك رغبة إسرائيلية حميمة فى إذاعة القصة، بشرط ألا تكون البداية من داخل إسرائيل. ومن هنا وكما عرفت فيما بعد أرسل مكتب وكالة الأنباء الفرنسية فى تل أبيب إلى مكتب الوكالة فى القاهرة يطلب منه تعليقاً على القصة من وزارة الخارجية المصرية. وذهبت صحفية مصرية إلى الوزير عمرو موسى تطلب منه التعليق فكان أن قال لها: هل نشرت القصة هناك؟ قالت: لا. فقال إذن لن أعلق.

بدا جلياً أن القاهرة متمثلة فى السفير والوزير ترفض التقاط الطعم.

ولكن هذا لم يمنع صحيفة «يديعوت أحرنوت» وصحيفة «معاريف» من أن تتقدما بطلب لإحدى المحاكم الإسرائيلية كى تتم الموافقة على نشر القصة المحظورة. ولم تحسلاً على الموافقة.

لكن هذا لم يمنع عجلة الأحداث من أن تدور.

وبدأ التحقيق بسرعة.

وكما بدأ سريعاً انتهى أيضاً كذلك.

وفى هذا الإطار قالت صحيفة «هاآرتس» الإسرائيلية: «إن المدعى العام «الياكيم روبنشاتين» ومدعى الحكومة «إيدنا أربيل» برآ محمد بسيونى من الاتهام الموجه إليه

من الراقصة وقال «أربيل» إن الأدلة التي جمعتها الشرطة الإسرائيلية غير كافية لإدانة السفير المصري في محاولة اغتصاب الراقصة وأضافت «هاآرتس» : «لقد أمر المدعى العام ومدعى الحكومة الشرطة بالتحقيق في الواقعة ووضعها في إطار سرى كامل منذ ١٩ أغسطس ١٩٩٧، باعتبار أن بسيونى يحظى بحصانة دولية يتمتع بها كافة السفراء، وتمنع توقيع أية جزاءات عليه في إسرائيل».

ولكن الراقصة لم تقف عند هذا الحد.

كان هناك من يحركها، ويدفعها لأن تجعل الدوائر أكثر اتساعا.

وقالت: لقد حاول بسيونى وبعض زملائه تقديم عرض مادي لى لكى أتنازل عن البلاغ.

وراح هذا الادعاء سدى أيضا كما راح الادعاء الذى سبقه.

فقد قال المدعى العام الإسرائيلى : «لم أجد أدلة كافية عن هذا، وبالتالي فإنه لا مجال للمضى فى هذا الاتجاه».

وبسيونى نفسه قال بعد أن أغلق الملف: «إن سحابة سوداء انقشعت أخيرا، كان يمكن أن تؤثر على العلاقات المصرية الإسرائيلية بالسلب، لقد كانت الأسابيع الماضية عضوية ، وإننى أتساءل لماذا حاولت هذه الإسرائيلية أن تشهر بى».

هذا ما قاله لصحيفة «هاآرتس» ولكنه بعد ذلك قال لمجلة «الشباب» المصرية فى عدد نوفمبر ١٩٩٧: «لقد تعرضت لسلسلة من الحوادث وليس حادثة واحدة، وتلقيت خطابا تهديد بالقتل ووجهت إلى اتهامات عديدة ، ولم أهتز. وقد اعتدت ألا ألقى بالا لمثل هذه الأساليب الرخيصة» وأضاف: «لم يؤثر فى نفسى ما أثير حول مسألة التحرش الجنسى براقصة إسرائيلية . واستطيع أن أقول أن مثل هذه الادعاءات الكاذبة يقف وراءها موقف مصر الحاسم من القضية الفلسطينية وفى قضية الجاسوس عزام. وأريد أن أقول أن مثل هذه الأساليب الرخيصة لا يمكن أن تساعد على تهئية المناخ المناسب لإقامة علاقات ودية بين البلدين».

إذن السفير نفسه يقول أن هناك مؤامرة.
ويقول أن الادعاء الجنسى له سبب سياسى.
وبالتالى فإن من المؤكد أن هناك قوادا سياسيا كان يقف خلف الراقصة.
وهذا القواد هو المؤسسة الإسرائيلية نفسها.
هذه المؤسسة القوادة هى ذاتها التى لم تخرج عن سياق أخلاقها حين حاولت بعد
هذا الاعتذار للسفير عن أزمة السرير المفتعلة. حين أبلغ «إيتان بن تسور» وكيل
وزارة الخارجية الإسرائيلية محمد بسيونى أنه تم حفظ التحقيق فى الواقعة المزعومة.
وزعم «إيتان» «أنه كان فى غاية التوتر حتى تم حفظ التحقيقات».
وانتهت واحدة من قصص القوادة السياسية العابرة.. والعديدة.. من إسرائيل فى
اتجاه مصر.

التجسس بالملابس الداخلية

«كانا في السيارة معا
يمارسان الجنس» وكانت
هي تتخذ أوضاعا اوضح
فيما بعد أنها
للتصوير».

ليس غريبا أن يمارس جاسوس القوادة.

إن هذا هو المعتاد - غالبا - في عديد من عمليات التخابر.

والسبب واضح ومعروف، ذلك أن الجنس هو أحد أهم الأدوات التي تستخدمها أجهزة التخابر للسيطرة على العملاء، وربما كان لافتا للأنظار أن عدیدا من ملفات الجاسوسية التي كُشف عنها في العالم كانت بها دائما مغامرات جنسية.

ولقد أثبت فصل سابق هذا حين عرضنا لقضية كريستين كيلر.. فقد كانت تمارس مهامها من خلال قواد كان يحركه بدوره قواد آخر، ويمكن أن تثبت هذا أيضا عشرات من القصص الأخرى المماثلة.. بحيث أنه يمكن تعبئة عشرة كتب بنماذج من هذا النوع.. لكن هذا الكتاب لا يرى أن تلك هي مهمته الوحيدة.. وإنما هي واحدة من بعض مهامه.. ومن هنا فإنني لن أفيض في رصد تلك الملفات التي تعبر بدقة عن التحالف الوطيد بين القوادين والسياسة.. وإن كنت سوف أركز في المساحة التالية على نموذج واحد هام لأسباب مختلفة.

وقبل أن نذكر الأسباب، سوف نذكر أولا موضوع هذا النموذج. إنه تلك القضية التي عاشت مصر كل تفاصيلها المثيرة، السياسية والجنسية، بين عامي ٩٦ و١٩٩٧.. فيما عرف باسم قضية «عماد وعزام».

وأما الأسباب فهي عديدة..

أولا: لأن القضية لم تزل طازجة، وهي ليست بعيدة مثل القصة الحقيقية التي كتبها المؤلف الكبير الراحل صالح مرسى باسم «الصعود إلى الهاوية» وكانت بطلتها المعروفة باسم «عبلة» تمارس ضغوطا جنسية عبر مواطن مصري قيل أنه كان يعمل مهندسا في قاعدة صواريخ مصرية في نهاية الستينيات.

ثانيا: لأن القضية تفجرت في عصر السلام بين مصر وإسرائيل، وبعد توقيع الاتفاقيات، وبعد أن أصبح من الممكن في إطار التطبيع سفر مصريين إلى إسرائيل أو العكس.. وبالتالي فهي نموذج لحالات التخابر الإسرائيلي على مصر في ظل الأوضاع الجديدة.

ثالثا: لأن القضية كانت محور اهتمام الرأى العام فى الدولتين، وأثيرت بسببها مشاكل عديدة، وتم تبادل الرسائل، والاتصالات، وزعمت إسرائيل أنها ملفقة، وحاول «بنيامين نتياهو» رئيس الوزراء الإسرائيلى أن يدفع الحكومة المصرية للإفراج عن ضابط الموساد «عزام متعب عزام» بشتى السبل.

رابعا: لأن القضية تعبر عن نوع الضغوط التى يمكن أن يتعرض لها شاب مصرى ضعيف وجد نفسه فجأة فى رحاب التطبيع صيدا سهلا للموساد.

خامسا: لأن القضية منذ البداية كان سببها هو الجنس الذى سعى إليه الشاب المصرى، والذى دبر عملياته ضابط إسرائيلى هو «ميكى باغوث».. الذى كان أحد القوادين فى هذا الملف ولا يقل دوره الأمنى والجنسى خطورة عن دور عزام متعب عزام.

فى إطار هذه الأسباب نبدأ فى سرد التفاصيل.

والتفاصيل لها أكثر من رواية.

ونبدأ برواية عماد.. عماد عبد الحميد إسماعيل.. الشاب المصرى الذى سافر إلى إسرائيل فى ٢٤ فبراير ١٩٩٦.. والذى ينتمى إلى قرية كفر الراهب التابعة لشبين الكوم فى محافظة المنوفية وروايته تلك هى الصورة المبدئية التى دونها فى تقرير كتبه «أجهزة الأمن المصرية» عما حدث له.. وإن كانت التحقيقات قد أظهرت فيما بعد كذبه فى بعض التفاصيل.

ويقول عماد فى تقريره: «سافرت فى ٢٤ فبراير إلى إسرائيل مع وفد من ١١ شابا مصريا ينتمى لشركة يملكها مصرى وإسرائيلى، كان هدف الرحلة هو التدريب فى شركة «نفرون» الإسرائيلية. الشركة متخصصة فى إنتاج الملابس الداخلية. بعد ستة أيام تعرف عماد على شادية أحمد إسماعيل المسئولة عن تدريبه وعلى صديقتها زهرة يوسف جريس. زهرة عمرها ٣٥ سنة كانت هى وشادية تترددان كثيرا عليه وعلى أعضاء الوفد فى فندق «بالم بيتش» فى عكا. عرفت زهرة شدة حاجته للمال.. أوحى له أنه يمكنها أن تساعد فى السفر للولايات المتحدة.. وكان الشرط أن يتزوج منها».

عاد إلى القاهرة استمرت زهرة في الاتصال به. المبرر هو الاطمئنان عليه وعلى أصدقائه. نشب خلاف بين الشريكين المصري والإسرائيلي، اتجه الشريك الإسرائيلي إلى شريك مصري آخر. في منتصف أبريل اتصلت زهرة بعماد وطلبت منه استقبالها هي وصاحب المصنع في مصر لدراسة إنشاء مصنع جديد. في ٢٤/٤/١٩٩٦ أبلغ عماد شرطة السياحة بالأمر فطلبت منه الشرطة أن يبلغ عن تحركات كل من زهرة وصاحب المصنع لحمايتهما.

«في ٢٦ أبريل توجه عماد والإسرائيليان إلى فندق فلسطين في الإسكندرية. ثم نقلًا إقامتهما إلى فندق «سميراميس» في القاهرة.. شك ضابط شرطة في عماد. عرضه على مباحث أمن الدولة.. بقي هناك يوما واحدا ثم أفرج عنه بعد أن نُصح بالابتعاد عنهما»..

«سافرت زهرة وصاحب المصنع عائدين لإسرائيل. اتصلت بعماد مرة أخرى. عرفت أنه ترك المصنع. طلبت منه السفر للأردن للعمل. وافق. سافر. اكتشف أنه لن يمكنه العمل لأنه غير أردني. اتصل بزهرة. قال أنه عائد للقاهرة. أقنعته بالبقاء حتى يتم لقاء بينهما بعد أيام في الأردن. وجاءت بالفعل قالت أنها ستجهز له أوراقا للعمل داخل إسرائيل. يقول أنه شعر بخطورة الأمر هرب منها. ظلت تطارده حتى قابلته مرة أخرى يقول أنه تصنع الموافقة حتى عاد إلى القاهرة».

وفي جزء آخر من التقرير يعود عماد إلى شرح تفاصيل رحلته لإسرائيل: «فور وصولي استقبلني «عزام متعب عزام» - درزي إسرائيلي - وأوصلني حتى الفندق. تركني ثم عاد في الساعة السابعة صباحا لنقوم بجولة في مصانع الشركة. بعد الغداء عدنا إلى الفندق. وكان من نصيبي التدريب في مصنع في منطقة «سيجاف». أشرفت علىّ في البداية واحدة اسمها دلال. لم تعلمني شيئا، فجأة ظهرت شادية .. دعتنى إلى خط إنتاجها.. دربتني»..

«في أول يوم من الأسبوع الثاني عرفت «إزاك»، متعهد حفلات، عرض على ممارسة الجنس مع فتاة.. فعلت. في اليوم الثاني طلبت مني فتاة اسمها «علا» أن

أُتدرب في خط إنتاجها، دار حوار بيننا عرفت منه أنها تريد الذهاب إلى مصر والحياة فيها. عرضت عليها الزواج. قالت أنها ستكون أهلك في اليوم التالي جاءتنى عائشة سكرتيرة المدير وقالت أن ما قلته لعلا سبب لها مشاكل.. اعتذرت».

«بعد أسبوعين قلت لعزام «إحنا جايين نحج في إسرائيل ولا إيه». لم يكن من عزام سوى أن جاء بيهوديتين روسيتين في المساء وعرضهما علىّ وعلى أصدقائي فرحت معهما ومارست الجنس بأشكال مختلفة وأوضاع عديدة».

«وعرضت شادية على عماد الخروج في جولة تسوق صحبته بسيارتها. تعرف على زهرة. عاملته بجفاء شديد في البداية. ثم باشمئزاز لكنها فيما بعد غيرت معاملتها له فجأة. صحبته في رحلات خلوية في سيارة. أخذت تقبله بعنف.. لاحظ أن هناك سيارة استمرت تقف بجانبهما نحو ربع ساعة.. ثم مضت في طريقها».

«انتقل عماد للتدريب في كفر مندل أوصلت زهرة أصدقاءه إلى الفندق وأبقته معها في السيارة. دخلا جراج مارسا الجنس الملتهب مرة جديدة».

«في الأسبوع الرابع ذهبنا إلى منطقة نهرية. انتقلنا من الشاطئ إلى داخل السيارة. في المقعد الخلفي تعمدت زهرة الجلوس في وضع محدد وبعد ربع ساعة وصلت سيارة ميكروباص ونزل منها فتى وفتاة مارسا الجنس ذهب عماد وزهرة إلى الفندق».

«في اليوم الأخير تناول عماد مع زهرة وشادية العشاء في مطعم سمعان، في الفندق وصل شخص اسمه ميكى عرفته على عماد. في يوم السفر دار حوار تليفوني مع زهرة.. تواعدا على مداومة الاتصال».

في الأردن : قابل عماد زهرة. ظهر صديق لها اسمه ماهر. انتحى به جانبا.. حدثه عن دولة إسرائيل. زهرة قالت له إن ماهر سوف يسهل سفره لإسرائيل. ماهر أخرج لعماد ألبوم صور ملونا له وهو يمارس الجنس مع زهرة عماد انهار نفسيا. ماهر قال له إن إسرائيل قادرة على حمايته. أخرج له إقرارا ليووقعه للعمل مع الموساد. وقع.. حصل على أول مكافأة منهم: «٣٠٠ دولار».. وقع عماد على إيصال استلام المبلغ.

إلى هنا نتوقف عن سرد مزيد من تفاصيل التقرير - مؤقتا - نتوقف لنشير إلى أبعاد الصورة التي رسمها عماد لنفسه.. إنه كما بدا من القصة كان يقدم نفسه بوضوح.. في ذهنه خيالات غامضة عن الجنس والحياة في إسرائيل. كان هو الذى يسعى.. وكان هو الذى يطلب.. وقد أدركوا هم هذا.. أيقنوا أن لديهم صيدا طيبا.. شاب فقير باحث عن المال والمتعة.. مرحبا.. خذ.. وحين أخذ كان أن وفر لهم أسلوب السيطرة عليه.. أوضاع جنسية مشينة فى الشارع وألبوم صور يروى القصة كاملة. وكان من الطبيعى وبسرعة أن يوقعوه.. فوقع.. ودارت تفاصيل الحكاية التى اختلطت فيها القوادة بالسياسة من خلال ملف تجسس عامر بالتفاصيل.

ووفقا للتقرير الذى كتبه عماد بدأت عمليات تدريبه «علمونى استيفاء المعلومات حول قياس الرأى العام. كيف أحفظ هذا فى الذاكرة بدون أن أكتبه فى ورق. طلبوا معلومات عن أعداد المصريين القادمين من الأردن ولو بالتقريب، أعداد الراغبين فى دخول لبنان، من هم زعماء تهريب المصريين من سوريا إلى لبنان وبالعكس. مدى إقبال المصريين على الجنس فى الأردن، ما هى المشاكل التى يتعرضون لها. علمته زهرة كيف يكتب الرسائل بالشفرة من الكتاب المقدس. الطريقة الحسابية للشفرة كانت مدونة فى كتاب صغير».

كان الصيد سهلا للغاية، يتم التلاعب به وكأنه كرة تنس تتبادلها المضارب. ذلك أنهم راحوا يحاولون ممارسة أقصى درجات السيطرة عليه. اتصلت به زهرة فقالت له إن أسرته فى مصر تم إلقاء القبض عليها. سقط من الرعب. هرب من عمان إلى جرش قابل مصريا هناك. اتضح له أنه يطارد من المخابرات الأردنية بسبب علاقاته النسائية. تركه.. هرب مرة أخرى. دخل مسجدا ليتوب. خرج فوجئ بأن زهرة تنادى عليه. كانت معها صديقتها منى أحمد شواهنة اصطحبته إلى فندق فى عمان. قالت له منى: لماذا لم تتصل بأهلك. وقالت له أن أسرته بخير. وقالت له: لقد فعلنا هذا بك كى نقيس رد فعلك..

ونصحوه بالعودة إلى مصر.

طلبوا منه أن يعود إلى عمان بعد شهر ونصف شهر على أن يجمع معلومات عن عدد المصانع في مدينة العاشر من رمضان، ومدينة ٦ أكتوبر، ومتوسط عدد العمالة، ونوعية المصانع، والأزمات الاقتصادية، والمواد الغذائية الناقصة في مصر، ومدى تقبل الشارع للحكومة، وشعور المصريين تجاه نتانياهو، ومشاعر الشارع حين يزور مسئول إسرائيلي القاهرة.

عاد إلى مصر، وكتب تقريراً إلى أجهزة الأمن حول ما جرى.. لكنه وقع في خطأ قاتل.. إذ لم يذكر كل الحقيقة. خاصة ذلك الإقرار الذي وقعه لصالح الموساد وكتب فيه يقول :

«أقر أنا عماد عبد الحميد أحمد إسماعيل، المصري الجنسية، وبكامل إرادتي، أنني أرغب في الدخول والإقامة بدولة إسرائيل، وأنى على أتم الاستعداد للتعاون مع جهاز الاستخبارات الإسرائيلى، نظير ما يقدمه لى من خدمات. إرساء للحرية واحتراما للديموقراطية بها وأنى على كامل الاستعداد للتضحية بما أملك من وسيلة لنصرة شعبها».

فى مصر بدأت تحقيقات النيابة مع عماد.

كان يسأل عن التفاصيل ، لكنه لم يكشف كل الحقيقة.

سأله النيابة: بماذا تعلل نفور زهرة منك بعد أن كانت تجذبك إليها، بعد مغادرة السيارة التى كانت بجانبكما المكان؟

قال عماد : أنا فهمت دلوقت أن المقصود أنى أتصور معاها فى وضع جنسى وإن العربية دى كانت تصورنا بدليل أنها بعد ما مشينا بدأت هى تتمنع على بعد ما كانت بتضمنى إليها.

النيابة: بماذا تفسر تصويرك فى تلك الأوضاع الجنسية معها؟

عماد: أعتقد إن دي كانت وسيلة للضغط على ولا بتزاي لأن بعد ما زهرة قالت لى حكاية الصور.. منى عرضت علىّ إننى أشتغل مع الموساد.

النيابة: هل كانت زهرة يوسف جريس حاضرة أثناء عرض منى عليك العمل مع الموساد؟

عماد : لا.

النيابة: ما هى نوعية التدريبات التى قالت لك عليها منى؟

عماد : قالت لى إننى سوف أتعلم اللغة العبرية، والكومبيوتر، وشغل الموساد، وإن الذى سيدربنى ميكى باغوث، وسيدفع لى ألف دولار فى الشهر أثناء التدريب.

النيابة: وما الذى قررته لك منى شواهنة بشأن من يدعى ميكى وعلاقته بالمخابرات؟

عماد: قالوا أنه هو الرئيس وأنه المستول عن الفلوس والتدريب.

فيما بعد استمرت التحقيقات، وجرى تسجيل لمكالمات عماد مع زهرة من خلال رقابة أجهزة الأمن، وفى حضور النيابة، واتضح أن هناك رغبة فى أن يسافر عماد إلى المجر لإكمال تدريبه.. واقتنع عماد بأنه بذلك يسير فى اتجاه الهروب من برائن القضية لاسيما أنه أبلغ عما حدث واعترف .. لكن الذى حدث فيما بعد أكد أنه لم يذكر كل شىء.

ففى عملية التفتيش التى أجريت لمنزله عثر لديه على حقيبة بنفسجية اللون بها زجاجة عطر وزجاجة شامبو، وكلونات حريمى بيضاء اللون، وأخرى سوداء ، وأخرى بيج ، وفانلة داخلية، «وكى لوت» حريمى له كم، وقطعتين حريمى من نوع بودى».

فى ٢ / ١١ / ١٩٩٦ وصل تقرير إلى نيابة أمن الدولة يؤكد أنه «باختبار مستخلص القطعتين فى الماء المقطر تبين وجود رواسب ملحية لا تستخدم فى مكونات التصنيع، وبتحليل هذه الرواسب على وحدة جهاز الميكروسكوب الإلكتروني الماسح تبين وجود كافة عناصر الخبر السرى.. وتبين أن بقية الملابس ليس بها هذا».

وتحدث عماد مع النيابة عن أنه استلم هذه الملابس كعينة للشغل، واستلم بعضها من زهرة على أنها «من رائحتها» وأخذ الأخرى من عزام عزام حين كان فى مصنع عين الأسد».

ويقول عماد: «كان المصنع خاليا من الجميع، وبعد أن تجولنا فيه تركنى عزام وحدى، ثم عاد ومعه لفة وقال لى: آدى عينة «البديهات» اللى انت عايزها بس ما تقولش لحد إننى إديتك الحاجات دى، وحين عدت إلى مصر اتصلت بى زهرة وقالت لى: ما تديش حاجة من اللى معاك لأى حد. ثم أضافت: حافظ عليها قوى. وقالت لى منى شواهنة: إن هذه «البديهات» مهمة وسوف تعرف قيمتها فيما بعد وكانت زهرة كلما اتصلت تؤكد على الاحتفاظ بها».

وكانت المواجهات تتوالى.

وكانت أوراق شجرة الجاسوسية التى زرعتها القوادة السياسية تتوالى.

وكان أن سقط عزام وألقى القبض عليه فى مصر.

وكانت بدايات التحقيق مع عزام فى نيابة أمن الدولة كلها إنكار.. فهو لا يعرف منى أحمد شواهنة وهو لم يعط عينات الملابس لعماد. وهو لم يدبر له لقاءات جنسية: وعلاقته مع ميكى باغوث منقطعة وهو لا يعرف شيئا عن المخابرات الإسرائيلية.

ولم يكن هناك مفر من إجراء مواجهة بين عماد وعزام.

وفى المواجهة تأكد أن عزام هو الذى أعطى عماد هذه الملابس التى تحتوى على الخبر السرى.

وكان أن سألته النيابة عن سبب إنكاره فى البداية ثم عودته للاعتراف.. فقال : «فيه حاجات أنا نسيتها وأنا من طبيعتى أنسى أنسى ثم تذكرت فيما بعد». ولكنه قال أيضا: «أنا عمري ما سمعت عن الخبر السرى ده قبل كده، وأنا أشك فى علاقة زهرة وميكى بالمخابرات، رغم أن ميكى يحمل دائما مسدسا وهذا أمر لا يصرح به فى إسرائيل

إلا لمن له علاقة مع جهات الأمن ، ولأنه تم التصريح له بإنشاء شركة رغم أن هذا ليس أمرا سهلا هناك».

و حين أحس عزام بالحصار قال: «أنا علي استعداد أن أسافر إلى إسرائيل وألا أعود إلى مصر إذا طلب منى ذلك. وأنا أيضا مستعد أن أقيم في مصر وألا أعود إلى إسرائيل». لكن هذه الحيلة لم تفلح في إنقاذه من براثن القضية ومضت عجلة التحقيق دائرة.

وفي جانب آخر من التحقيقات تأكد أن عزام متورط حتى أذنيه في تجنيد عماد. إذ تبين بدقة أنه هو الذي منحه «البديوهات»، وأنه هو الذي قرر من فترة تدريب عماد في إسرائيل بخلاف زملائه المصريين، ويساعده أخوه وفا عزام. وقال أحمد الناظر وهو زميل لعماد أنه رأى عزام وقد أحضر بنتين لعماد كي يمارس الجنس معهما، وأنه عرض على بقية المصريين هذا فرفضوا. ولما رفضوا قال لهم: «إيه انتو مش رجالة».

وفي اتجاه آخر كانت مذكرة الأمن القومي التي أرسلت إلى النيابة تؤكد ذلك.. إذ قالت:

سافر عماد إلى إسرائيل في ٢٤ / ١ / ١٩٩٦ وتعرف على زهرة يوسف جريس ومنى أحمد شواهنة وتوطدت العلاقة بينهما.

سافر إلى الأردن في يوم ١٧ / ٥ / ١٩٩٦ بناء على اتصال تليفوني من زهرة يوسف جريس حيث قدمته إلى ضابط المخابرات الإسرائيلي ماهر نمر يوم ٢٥ / ٥ / ١٩٩٦، وقام بتجنيده في فندق فيلا دافيا في الأردن، ووقع على إقرار بذلك واستلم ٣٠٠ دولار.

- تلقى عماد تدريبات على جمع المعلومات والكتابة السرية ووسائل الاتصال السري، وأخذ عنوانا للتراسل ورقم تليفون في منزل أمين بمعرفة ضابط المخابرات ماهر نمر، وكلف بجمع معلومات سياسية واقتصادية وعسكرية ورد على بعضها وحصل على مائة دولار.

- التحريات أكدت أن عماد يحوز بمسكنه فى شبين الكوم وسائل إخفاء ومحاليل كتابة سرية.

- حين تم استدعاؤه وبمواجهته بما تم فى التحريات أقر بصحتها وبارتكابه هذه الأفعال وحرر بخط يده إقرارا بذلك وكتب نموذجا مشابها للذى وقع عليه لصالح المخابرات الإسرائيلية.

- تبين من تحليل الملابس أنها تحتوى على حبر سرى.

تأكد أن ميكى باغوث من عناصر المخابرات الإسرائيلية، واسمه الأصيل ميخائيل بيركو، وهو من مواليد ١١/٦/١٩٦٠ ويقيم فى «موشاف ميونا» ومرفق مع ذلك صورة له.

وتجمعت خيوط القضية..

ودارت عجلة المحاكمة..

ولم يوقف هذا الدوران الضغوط التى كانت تمارسها دولة إسرائيل إعلاميا وسياسيا.. وحكمت المحكمة بمعاقبة كل من عماد عبد الحميد أحمد إسماعيل وزهرة يوسف جريس ومنى أحمد شواهنة بالأشغال الشاقة المؤبدة ومعاقبة عزام متعب عزام بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وانتهت القصة المعقدة التى بدأت بمشهد قوادة سياسية دبره ضابط، وكان بطله عماد وبطلته زهرة.. حيث جرى الجنس فى سيارة.. وحيث تم تصوير كل هذا لاستغلاله فى ابتزاز عماد الذى لم يكن فى الواقع فى حاجة لابتزاز، لأنه كان صيدا سهلا للغاية لقوادى السياسة.

(*) تمت متابعة هذه القضية إعلاميا، فى وسائل إعلام عديدة، لاسيما الصحف المصرية، وقد اعتمدت مادة هذا الفصل على هذه المواد المنشورة خاصة فى صحف الأهرام والعربى والوفد وروز اليوسف، فضلا عن كتاب اسمه «العاهرة والجاسوس» لعصام كامل يحوى ملف القضية كاملا.

الوجبة البديلة

«وقد كان هناك توظيف
سياسي لقضية حنان ترك،
كما كان هناك من قبل
توظيف سياسي لقضية ميمى
شكيب».

القاهرة.. خريف ١٩٩٧.

بدأت العاصمة تعاني من الملل، لا تجد شيئاً تفعله. أحداثها رتيبة. إيقاعها ميت، أيامها راكدة. وسخونتها فاترة. كل شيء عادى جدا. روتين قاتل. لا يوجد شيء هام يلفت أنظار الناس.. كل الأمور مكرره ومعادة.. ضاعت الزهوة الأولى للمشروع الضخم للتنمية فى توشكى.. وراحت فى نفس الاتجاه كل الأحاديث عن المشروعات القومية المماثلة فى سيناء وشرق العوينات. واعتاد الناس هذا الجدل الدائر بين مصر وإسرائيل حول عملية السلام.. وزهقوا من جمود موقف الأطراف فى هذه القضية دون جديد.

إن نتانياهو متطرف. عادى. إنه لا يحرك عملية التفاوض. قديمة. توشكى هى الأمل.. عرفنا.. ونحن فى انتظار أن تثبت الحكومة هذا. مشروع شرق التفريعة كله خير. نحن فى الانتظار أيضا. قضية علاء مبارك فى جريدة الشرق الأوسط ستجد حلا. أمر متوقع. التليفزيون يجهز برامج رمضان. أمر يحدث كل عام. الصحف الصغيرة تروج شائعات وتنشر حكايات ملفقة.. ليس هناك جديد. المعركة السياسية بين جريدة الشعب ووزير الداخلية حسن الألفى مستمرة.. عادى أيضا.

لكن الذى لم يكن عاديا هو أن هذه القضية الأخيرة ظلت تتصاعد. الاتهامات العديدة والمتنوعة من جريدة حزب العمل للوزير تتزايد فى كل يوم. فى كل عدد جديد يصدر من الجريدة يضاف زيت إلى النار المشتعلة فيتأزم الموقف أكثر. إن الجريدة تقول أن فى الداخلية عصابة من أربعة أفراد تحكم الأمور. إنها تقول أن الوزير يدعم فساد أسرته من خلال منصبه. إنها تقول أن ولديه عادل وعلاء كونا ثروة طائلة. إنها تقول أن الوزير يتخذ إجراءات غير قانونية ضد ضباط الوزارة. إنها تنشر حكايات الظلم وتلفيق القضايا. إن الوزير يصمت لبعض الوقت. إن الصحيفة تنشر مستندات. وبعض الأطراف تتحدث عن تسريب متعمد للأوراق من داخل الوزارة. الوزير لم يزل صامتا. الصحف الرسمية تتساءل لماذا يصمت. يتحرك وأخيرا. يتكلم. يقدم بلاغا ضد الجريدة للمنائب العام. الحكومة تترك الوزير وحيدا. الشائعات تقول

أن الحكومة تريد للوزير أن يسقط. الجريدة تضيف زيتاً جديداً على النار. الموقف يتعقد. لم يعد فى إمكان أى طرف أن يتراجع أو أن يأخذ خطوة فى أى اتجاه معاكس.. لا الجريدة ولا الوزير. هناك من يتحدث عن مساندة من خلف الستار من قبل أطراف رسمية للجريدة ضد الوزير. صراع سلطة فى الخفاء. رأى العام يتساءل لماذا تقول «الشعب» كل هذا؟.. من أين أتت بهذه الجرأة؟ إن دعاية وزارة الداخلية تزعم أن هذا لصالح جماعات التطرف. لصالح الإرهاب الذى تحاربه الوزارة.

الرأى العام لم يبد استجابة لهذا الرأى. وكل الأحداث تمضى فى اتجاه وصول كل الأطراف إلى حافة الهاوية.. حيث مطلوباً من طرف أن يلقي بآخر من فوق أعلى قمة الجبل.. إلى حيث يلتهمه وحش الرأى العام الجائع تماماً إلى إجابة من أى نوع.

إن الحكومة إختارت موقف الصمت والحجة التى رفعتها فوق راية الشعارات هى أن الحسم فى يد القضاء. وبعض الذين يتحدثون خلف الصورة المعلقة أمام الرأى العام يقولون أن هذا معناه صدور قرار تضحية بالوزير. إذ من يدري ما هو حكم القضاء. إنهم يقولون أن تقديم الوزير بلاغاً إلى النائب العام ضد الجريدة لم يكن قراره هو. لكنه لم يتوقف لقد قدم بلاغاً آخر وثالثاً ورابعاً.. والصحيفة وصحفيوها تذهب كل يوم إلى النيابة.. دون أن تتوقف عن النشر.. بل إنها تعيد نشر بعض المستندات.. بل إنها - أيضاً - تحولت فى كل صفحاتها إلى أعداد كاملة عن الوزير.. لقد أصبح الطريق مسدوداً.. وصارت كل الأطراف ظهورها للحائط.. كلها فى مواجهة رأى عام يحمل بندقية محشوة بالطلقات ويريد أن يختار هدفاً كى يصوب ناحيته فوهة البندقية.

ولم يكن هناك سوى حل واحد.

حل معروف تماماً.. لكل الذين احترفوا لعبة السياسة.. حل من نوع خاص.. حل يوجه الأنظار إلى قضية أخرى تماماً.. وحين تتوجه الأنظار فى اتجاه آخر يخف الضغط عن الاتجاه الأول.. ويهدأ توتر الرأى العام.. ويتراجع إصبعه من فوق زناد البندقية الموجهة إلى قضية الجريدة والوزير.. لابد من إسفنجة تمتص كل هذه المشاعر الملتهبة.. فالناس لن يقبلوا أن يوضع فجأة لوح ثلج فوق هذه النار المشتعلة.

وكان الحل فى حى الهرم. كانت الإسفنجة فى شقة اعتادت فنانة أن تتردد عليها.
وكانت القصة التى تريد تغيير اتجاه الأحداث من نوع جيد... مسل تماماً للرأى العام.
الباحث دوماً عن شىء يشغله عن كل هذه المتاعب اليومية التى تكتم أنفاسه.
قضية آداب.

إن الرأى العام الغارق حتى أذنيه فى حكايات قضية فساد الوزير وأبنائه
ومعاونيه.. لا يمكن أن يترك كل هذه المائدة العامرة بالنميمة إلى مائدة أخرى إلا إذا
قدمت له مائدة أخرى من نفس النوع. فيها دسم يشبع جوعه إلى الحكايات. وفيها
لحم نجوم من نوع خاص.. نجوم هو على استعداد لأن يقبل دائماً مثل هذه الحكايات
القدرة عنهم. والوجبة البديلة لابد أن تكون - رغم دسامتها - سهلة الهضم. لابد أن
تكون قرارات اتخاذ المواقف فيها غير صعبة.. دون أن تخلو من جدل يشغل الناس
وقتنا طويلاً حتى تلمس الأطراف كل أوراق القضية الأخرى المبعثرة فى كل مكان.
وفوق كل هذا يجب أن تكون الوجبة حارقة تلسع الألسن وتصدم الذوق العام.
يجب أن تكون قبلة.

من هنا لم يكن من الممكن أن يتبسه الرأى العام الذى يتشدق دائماً بالحديث عن
الأخلاق إلى قضية آداب عادية. يجب أن تكون قضية صدمة.

وقد تحققت الصدمة فى هذه القضية التى ضبطت فى أحد الشوارع الجانبية
المتفرعة من شارع الهرم. بطلة القضية الأولى فنانة صغيرة السن. تحظى عند كثير من
الناس بحب حتمي.. وجهها طفولى. أخلاقها المنظورة لم تُطل من قبل.. إعجاب
الناس بها معلن. والصحافة الفنية لا تتبادل عنها الشائعات. إنها حنان ترك التى بلغ
مدى تقديس الرأى العام لها أن قيل أنها فاتن حمامة القادمة.. وفاتن هى النموذج -
المعلن - للأخلاق بين أهل الفن عند الناس.

إن لنا أن نتصور مدى الصدمة التى أصيب بها الرأى العام من هذه القضية حين
تكون هذه الفتاة الصغيرة هى البطلة. لا سيما أن هذا الرأى العام لديه فى عقله

الجمعية مواصفات خاصة للمتهمة في قضايا الآداب.. فهي في رأيه يجب أن تكون وفق الذوق الجنسي الشره.. صاروخا لا يقاوم.. بينما حنان ترك نحيفة ضعيفة فقيرة عادية. إن بطله الفضيحة - وفق الذوق الشعبي - وجهها يجب أن ينطق بكل جاذبية الجنس بينما حنان ترك ذات وجه ملائكي طفولي من الصعب أن يقنع الرأي العام بأنها صالحة لمثل هذه التجارة.. وبجانب هذا فإن الفنانة التي يتوقع الرأي العام أن تكون بطله لفضيحة من هذا النوع يجب أن تكون قد ظهرت على الشاشة في أدوار شخصيات غير أخلاقية.. وحنان ترك لم تقم بمثل هذه الأعمال.

لذا كانت الصدمة كبيرة جدا. قاسية.

بل إن الرأي العام، الذي تغير اتجاه اهتمامه لبعض الوقت بعيدا عن قضية الوزير والجريدة، لم يهتم كثيرا في البداية بتفاصيل القضية. لم يهتم بأن حنان ترك ضبطت في شقة تقول أنها كانت تشتري من صاحبها بعض الملابس. لم يهتم بأن البطله الثانية في القضية هي فنانة الصف الثالث وفاء عامر - بكل ما لها من مواصفات خاصة - لم يهتم بالأسماء الأخرى للمتهمة من فنانات الصف الأخير أو فتيات الإعلان.. فكلهن غير معروفات ولا يصلحن للفضيحة.. كان كل الذي يهم الرأي العام في الشارع هو أن يجيب عن تساؤل واضح: لماذا يمكن أن يدفع زبون المتعة ٣٠ ألف جنيه مقابل أن تأتي له حنان ترك إذا لم تكن بمواصفات يرضاها الرأي العام؟ ومما دعم هذا التساؤل ومما قوى الإحساس بالصدمة أن حنان ترك قالت في حوار أجرى معها بعد القضية أن إحدى سجنانات سجن القناطر للنساء قالت لها: إزاي يا بنتي يدفعوا فيكي ٣٠ ألف جنيه. دا أنا مش ممكن أدفع فيكي ٣٠ جنيه.

هذه الصدمة التي تحققت ونجحت في إبعاد أنظار الرأي العام - ولو مؤقتا - عن قضية الجريدة والوزير هي نفسها التي أدت إلى إثارة تساؤلات أقوى وأهم أعادت وزارة الداخلية إلى نقطة الهدف أمام بندقية الرأي العام.

ذلك أن الرأي العام الذى انشغل لبعض الوقت بتفاصيل القضية الصغيرة.. حين تبادل الحكايات حول بائعات الهوى والزبائن والقوادين والثلثين.. هو نفسه الذى بدأ يطرح تساؤلات جوهرية حول قانونية القضية وما إذا كانت صحيحة أم ملفقة.

كانت التساؤلات منطقية جدا. فالشرطة تقول أن حنان ترك ضبطت فى الشقة التى تراقب منذ ثلاثة أشهر.. إذن لماذا تم إلقاء القبض على ١٧ فتاة أخرى فى أماكن أخرى وبدون تلبس.. وإذا كانت حنان ترك - كما تزعم الشرطة - تمارس الرذيلة فى هذه الشقة.. لماذا لم تضبط متلبسة! لماذا ضبطت قبل أن تتم الممارسة الجنسية؟.. لماذا تعجلت الشرطة وداهمت الشقة قبل أن تكتمل أركان القضية من خلال المضاجعة؟.. ثم أين هو الزبون؟ ولماذا اختفى؟ وما هى صحة أنه من أبناء جنسية عربية وتم تهريبه؟.. وقبل كل هذا لماذا انتظرت الشرطة ثلاثة أشهر حتى تفجر هذه القضية إذا كانت صحيحة؟

هذه التساؤلات الجوهرية والمنطقية كانت كل إجاباتها المعلقة تصب فى خانة أن القضية مفبركة.. ومما دعم هذا أن التحقيقات فى النيابة لم تثبت شيئا.. وأن المتهمات قلن أنهن وقعن على إقرارات بممارسة الدعارة تحت ضغوط من الضباط.. وبجانب هذا فإن عديداً من الصحف راحت تنشر تحقيقات عن أن قضايا الآداب غالباً ما تكون براءة. وراحت أيضاً تشير من طرف خفى إلى إمكانية تلفيق القضية بينما هناك شائعات عديدة يتلقفها الرأي العام تصب فى نفس الاتجاه.. فى حين كانت هناك مجلات تحرص على نشر صور لبطلة القضية وهى فى حالة وئام عائلى متميز ويشير الشفقة.

كل هذه التفاصيل تحولت إلى رغاوى سائل مسحوق غسيل من النوع الجيد نجحت فى إخفاء القضية الأخرى مؤقتاً، لكن الحكومة انتبهت تماماً إلى أن هناك من يلعب بالنار.. وأن هذه النار سوف تطول آخرين غير أطراف القضية.. وأن كل تلك الحكايات التى يتم تداولها صارت وقوداً لصحف عربية تهوى تشويه الشعب المصرى.. وتستغل مثل هذه القضايا فى الضغط المعنوى على المصريين العاملين فى

الخارج.. فضلا عن أنها تقدم دليلا لجماعات الإرهاب التى ترفع بدورها راية الأخلاق.. وبالتالي صدر قرار سريع بحظر النشر فى القضية.. وأفرج عن المتهمات بعد ١٥ يوما قضيتها فى الحبس داخل سجن النساء فى القناطر.

هذا القرار أعطى الفرصة الأكبر لمن يتحدث عن تلفيق القضية كى يؤكد وجهة نظره.. لكن النائب العام سرعان ما صرح.. فى محاولة لرتق ما قطع من ثوب القصة.. بأن منع النشر لا يعنى أن هناك حكما بالبراءة قد صدر.. غير أن هذا لم يؤد إلى إحياء القضية من جديد.. وبقيت خامدة مكتومة الأنفاس.

فى الجانب الآخر كانت قضية الجريدة والوزير تأخذ اتجاهها متصاعدا. كانت كل الأطراف تأكل بعضها.. إن لم تكن تأكل نفسها. وكان قد بقى بين الجميع والهاوية مسافة شعرة ناعمة.. أمسك الكل بطرفها الضعيف مستعدا للسقوط.. إلى أن جاء الإنقاذ القدرى متمثلا فى حادث الإرهاب الأعمى الذى شهدته ساحة معبد حتشبسوت فى الأقصر.. فانتبه الجميع إلى هذه الكارثة التى كان أول من راح ضحيتها بعد السائحين الخمسين والمصريين الأربعة، وزير الداخلية نفسه اللواء حسن الألفى.. فقد أقيى وعين فى مكانه اللواء حبيب العادلى.

بشكل غير مباشر تحقق هدف جريدة الشعب.. ترك الوزير موقعه.. وبدأ أن هناك صفقة سياسية ضمنية تم الاتفاق عليها فيما بين الأطراف اللاعبة فى القصة.. إذ سرعان ما أعلنت الشعب إيقاف حملتها.. وأقرت الأطراف بقبول حل حكم القضاء فى البلاغات المقدمة من الوزير السابق ضد الجريدة.. وحتى هذا الحل كان هناك اتجاه لعدم الخوض فيه كثيرا من خلال مساع جرت للوصول إلى صيغة مصالحة بين الجانبين.

وكان يمكن أن ينتهى الأمر بهذه الصورة.

وكان يمكن أن يصدر هذا الكتاب بدون هذا الفصل، لولا أن هناك أمراً هاماً حدث فى مجلس الوزراء خلال الفترة التالية لحادث الأقصر المروع.

لقد كانت الدولة - والمجتمع الذى تحكمه أيضا - تعاني من كارثة بكل المقاييس.. فالمجزرة غير مسبوقة.. والأسلوب غير معتاد حتى فى حالات تنامى جرائم الإرهاب الدينى.. والأمن حالته مهترئة.. والسياحة ضربت تماما.. وعجلة التنمية كادت أن تعطل.. وسمعة الدولة فى الخارج منهارة.. والنظام نفسه مهدد.. والشائعات فى كل مكان وكل وقت.. وجهاز الشرطة يحاول أن يجمع أشلاء.. والأجهزة تتصارع.. والنقد حاد فى كل الصحف.. وتساؤلات الرأى العام تحولت إلى سياط على ظهر الحكومة.

وكانت خطة معالجة آثار الحادث متعددة الأبعاد.. فبعد أن نزل الرئيس بنفسه إلى مكان الحادث وحقق شخصا فيما جرى، أقيل الوزير السابق، وجاء وزير جديد، ولم تعد الداخلية وحدها هى التى تدير شئون الأمن الداخلى.. وإنما هناك أطراف أخرى تلعب دورا.. بل إن الداخلية نفسها راحت تخلص ذاتها من مشاكل الطاقم القديم للوزير السابق.. واستقال مساعدوه.. وجرت محاكمة تأديبية للمقصرين فى الحادث من مسئولى أمن الأقصر.. وابتلعت كل الآراء التى كانت تحاول أن تهاجم جهاز الشرطة.. وأعلن الرئيس بنفسه أنه جهاز وطنى.. ويحمى الأمن.

وبدأ الدكتور كمال الجنزورى خطة دعاية موازية للشملى وتوحيد الصف. وكان أن اجتمع مع رؤساء الأحزاب.. وتحدث معهم عن برنامج الحكومة وعن خطتها لتجاوز ما حدث.. وكيف أن مصر مستهدفة وأن هناك من يترصد عملية التنمية.. ثم عاد وكرر نفس الكلام مع عدد هائل من الكتاب ورؤساء تحرير الصحف.. حيث أفاض فى شرح مقومات المشروعات الكبرى التى تقوم بها الحكومة وغطى المائدة بسيل من الأرقام والخرائط المبهرة.

ولكن ما هى علاقة هذا بالقضية التى نتناولها الآن؟

إن العلاقة وطيدة.

ذلك أنه بينما رئيس الحكومة ينهى كلمته الأولى، التى استمرت نحو ساعة، مع

الكتاب ورؤساء التحرير.. طلب من الحاضرين أن يمنحوا الحكومة بعد الحادث فرصة.. أن يمهلوها ثلاثة أشهر.. حتى تجمع أشلاء ما جرى فى الأقصر.

وكان معنى ما يقوله الدكتور الجنزورى خطيرا للغاية.. إنه بشكل غير مباشر يطلب أن يعقد اتفاقا مع الصحافة - ولا نقول تواطؤا - كى تتوقف عن النقد بعض الوقت.. أى أنه يطلب هدنة.. فترة هدوء بمعنى آخر.

وبدأ الصحفيون مداخلات الحوار.. وراح بعضهم يلقي الأسئلة دون أن يشير إلى ما يطلبه رئيس الوزراء من أمر خطير.. ووصل الدور إلى عادل حمودة نائب رئيس تحرير روزاليوسف، الذى بدا أنه لم يقبل تحرير الاتفاق.. فقال: نحن مستعدون لأن نعطي الحكومة المهلة التى يقبلها رئيس الوزراء.. ولكن الحكومة لا تتعلم؟!.. ففى كل مرة تشير الصحافة إلى موضع الخطر وتتجاهل الحكومة ذلك وتكرر الكوارث التى حذرت منها الصحافة.. وقد قلنا من قبل أن مرتكب حادث سميراميس عاقل - يقصد صابر فرحات الذى أطلق النار على مجموعة من القانونيين الأجانب فى فندق سميراميس عام ١٩٩٥ - وقالت الحكومة أنه مجنون، ثم ارتكب هو نفسه حادث التحرير.. يقصد إلقاء صابر وأخيه لعبوات مولوتوف على باص سياحى به ألما فى مواجهة المتحف المصرى بالتحرير.. وحوكم صابر وقالت الحكومة أنه عاقل وصدر ضده حكم بالإعدام.. فكيف نشق فى أن الحكومة تتعلم كى نمنحها مهلة الثلاثة أشهر؟

وتوترت الأجواء.. ذلك أن التعليق غير متوقع.. بل إن الجملة التى استخدمت فيه «الحكومة لا تتعلم» لم تكن منتظرة على الإطلاق.. حتى أن الدكتور كمال الجنزورى اعتبرها خروجاً عن آداب الحوار.. وقال فى توتر بالغ: «أنت تعرف أنك تتكلم إلى رئيس وزراء مصر.. وهذه ليست لغة الحوار مع الحكومة». وحاول وزير الإعلام صفوت الشريف أن يهدئ الأجواء حين قال: إن ما يقصده عادل حمودة ليس موجهاً إلى رئيس الحكومة، ولكن معنى ما يقول هو أن أى موظف تابع للحكومة هى مسئولة عنه.. فالشرطى فى الشارع هو الحكومة.. وموظف الضرائب هو الحكومة..

أى أنه يقصد المعنى الواسع! .. وعقب عادل حمودة قائلا: إذا كان كلامى أثار توتر رئيس الحكومة فإننى اعتذر ولكنى لا أسحب كلامى. ورد رئيس الوزراء: الحكومة مابتتعلمش.. مش هى اللى أوقفت قضايا الحسبة؟ فرد حمودة: بعد أن كتبت الصحافة.. وهى التى كانت تلفق قضايا الآداب. وقال الجنزورى وسط حالة شديدة من التوتر: الحكومة أيضا هى التى أوقفت تلفيق قضايا الآداب. فرد حمودة مجددا: بعد أن كتبت الصحافة أيضا.

إن الجملة الأخيرة هى لب كل هذه القصة التى نتناولها الآن.. «الحكومة أوقفت» تلفيق قضايا الآداب.

إنه اعتراف مؤكد بأن القضايا تلفق. وهو بالتالى ما يدفعنا لطرح الموضوع هنا.. ذلك أنه لو أن الحكومة توقفت.. فهى تلفق.. وبالتالي هناك غرض من هذا التلفيق.. وهو أمر لا أراه بعيدا عن سياق القوادين والسياسة.. حيث أتصور أن يتساوى من يمارس القوادة من أجل المنفعة المالية والسياسية مع من يلفق القضايا لتحقيق المنفعة السياسية.

إن هذا مثل ذاك.

وإذا كان القواد قد باع للزبون بضاعة رخيصة.. فإن من لفق باع للرأى العام أيضا بضاعة رخيصة.. وكان البطل فى الحالتين هو قصص الجنس وحكايات النساء.

ولقد روى لى عادل حمودة هذه القصة عقب عودته من اجتماع رئيس الحكومة مع الصحفيين، باعتبارى تلميذه ومساعدته فى روز اليوسف، ثم روى القصة بنفس التفاصيل فى مقال له بالمجلة تحت عنوان «حوار ساخن مع رئيس الحكومة». وقبله أشار إلى الواقعة نفسها محفوظ الأنصارى فى افتتاحية جريدة الجمهورية - العدد الأسبوعى - ولم يكن من الممكن أن تمر القصة دون أن يرصدها هذا الكتاب.. وخاصة أن الصحفى أيمن نور - عضو مجلس الشعب - اهتم بها للغاية فى جريدة الوفد، حين علق عليها فى مرحله تالية.. أكثر من مرة.

لقد كان ما قاله أيمن نور هاما للغاية، ومن هنا فإننى أرصده هنا بدقة ، كما جاء تحت عنوان: «دبرنا ياكبير الوزراء.. من خرق الدستور.. ومن لفق قضايا الآداب» - الوفد ١٦ ديسمبر ١٩٩٧ - حيث قال: آخر التجاوزات - وليس أولها - هو ما نشر على لسان رئيس الوزراء فى مجلة روز اليوسف العدد ٣٦٢٦ الصادر يوم الاثنين الماضى، والذي لم يكذب رغم مرور أكثر من أسبوع على نشره - حيث وردت هذه السطور: «قلت لرئيس الوزراء: ألم تلفق الحكومة قضايا آداب افرد رئيس الوزراء قائلا: لقد تدخلت.. وأفرجت عن أطرافها.. فورا.. وحاسبت المسئولين عنها؟.. وأظن أن رئيس الوزراء مطالب بأن يوضح لنا هذا الكلام الذى قاله أمام رؤساء تحرير مصر.. ولم يتراجع فيه أو عنه.. فهو: أولا، لم يخف أن الحكومة التى هو رئيسها لفقت زورا قضايا آداب اتهم فيها بالطبع مواطنون مصريون فى شرفهم وكرامتهم وسمعتهم.. وثانيا: يقول رئيس الحكومة أنه تدخل فى هذه القضية أو القضايا. ومفهوم التدخل هنا يطرح علامات استفهام كبيرة حول السند القانونى أو الدستورى الذى استند عليه رئيس السلطة التنفيذية وهو يتدخل فى قضايا أو قضية وهى تقع بالطبع فى ولاية سلطة أخرى لا ولاية له عليها هى السلطة القضائية.

وثالثا: يقول رئيس الحكومة «وأفرجت عن أطرافها».. وهنا يؤكد أن هذا التدخل لم يجهض ولم يفشل بل تحقق بتمام الإفراج عن الأطراف الذين لفقت لهم هذه الاتهامات من الحكومة.

ورابعا: هو يقول «فورا» دون أن يشير إلى ما استند إليه فى هذا التدخل.

وخامسا: هو يقول فى نهاية عبارته: «وحاسبت المسئولين عنها» دون أن يوضح من هم هؤلاء المسئولون عن تلفيق قضايا آداب وكيف تم هذا الحساب وماهى أدواته، هل أحالهم للمحاكمة وفقا للقانون أم خصم منهم يومين أم نقلهم لعمل آخر».

وأضاف أيمن نور: «أليس من حق المجتمع أن يسأل من هم هؤلاء الملققون؟ وإذا كانت الحكومة لم تتستر على الجريمة التى تبين أنها ملفقة فلماذا تسترت على الملققين، ولم تكشفهم للرأى العام؟ وأليس من حقنا أن نسأل عن الضحايا، هل هم من آحاد الناس، أم من نجوم الفن والسياسة، وماهى الدوافع التى حملت الحكومة أو

بعض موظفيها على تليفق هذه القضايا الوضيعة الماسة بشرف المجتمع قبل شرف الذين لفقت لهم؟».

واقع الأمر أن رئيس الحكومة لم يجب عن كل هذه التساؤلات.

وبقى هذا الاتهام معلقا.

غير أننا نشير هنا - للضرورة القصوى - إلى أن أبرز قضية آداب شهدها عصر الدكتور كمال الجنزورى حتى اجتماعه مع رؤساء تحرير الصحف والكتاب هي قضية حنان ترك.

بقيت فى هذا السياق نقطتان..

نقطتان جديرتان بالنقاش فى هذا الكتاب وفى ذلك الفصل تحديدا.

الأولى هي: هل هذه هي القضية الأولى التى تلفق لأغراض سياسية!

الثانية هي: لماذا يكون مجتمع الفن هو الأكثر صلاحية لمثل هذه الأمور؟

وفيما يخص النقطة الأولى يجب الإشارة المؤكدة إلى قضية الآداب الكبرى التى تفجرت فى نهاية عام ١٩٧٣ وبداية عام ١٩٧٤، وكانت بطلتها هي الفنانة الراحلة ميمى شكيب ومعها عدد هائل من النجمات صغيرات السن اللاتى صرن فيما بعد فنانات معروفات؟!

لقد كانت ميمى شكيب هي المتهمّة الأولى، وكانت معها سيدة أخرى.. والعديد من الفنانات منهن كمالات عباس أمين وشهرتها آمال رمزى، وكريمة على محمد على وشهرتها كريمة الشريف، وعفاف أحمد منير وشهرتها «فيرى» و سامية حسن صبحى وشهرتها سامية شكرى، وزينب مصطفى فهمى وشهرتها زيزى مصطفى، ومارى جوليان وشهرتها ميمى جمال، وسها عزت زوجة ابن ميمى شكيب، وعزيزة راشد، وسهير توفيق وشهرتها سكر، وناهد يسرى.

وكان الاتهام واضحا «شبكة لتجارة الرقيق الأبيض». «وافتاح مسكن لممارسة

البغاء».. و«تسهيل الدعارة عن طريق التليفون». وقد تمخض هذا الاتهام بعد جولات عديدة فى المحاكم ودوائر القضاء - حتى النقض - عن براءة جميع المتهمات.

هذه البراءة اعتمدت أولا: على إنكار المتهمات للقيام بما هو منسوب إليهن، وثانيا: على دفع المحامين الذين قالوا أن هناك بطلانا فى أذن التفتيش والقبض عليهن، وأن مراقبة تليفون ميمى شكيب باطلة هى الأخرى لأن الإذن القضائى الذى صدر بمراقبة التليفون لم يكن مسببا، ولأنه لم يتم تحت إشراف المحقق، ودفع المحامون أيضا بطلان تفريغ الأشرطة المسجلة، لأنها لم تتم فى مواجهة المتهمات أو فى حضور الدفاع عنهن، ودفع المحامون بطلان حق النيابة فى حبس المتهمات دون أن يتم إعلانهن، ودفعوا كذلك بطلان سؤال خادمة ميمى شكيب التى سئلت على أنها شاهدة ثم أدخلت فى قرار الاتهام. وفى جانب زيزى مصطفى دفع المحامون عنها بطلان اتهامها لأنه قائم فقط على ضبط خطابات غرامية مرسلة لها من شاب فلسطينى يعيش فى السعودية، هذه الخطابات التى ضبطت فى شقة ميمى شكيب والتى قالت أنها كانت تتولى الصلح فيما بينهما.

هذه القضية المليئة بالشغرات القانونية، والتى صارت معروفة بحيث نجد أنه من غير الجدير بنا أن نمضى فى سرد تفاصيلها هنا، ظلت منظورة طوال سنوات كاملة.. وكان الزبائن الأساسيون فيها هم بعض الأثرياء العرب.. حيث قالت النيابة ذلك فى مرافعتها خلال شهر فبراير ١٩٧٤ مطالبة بتجديد حبس المتهمات.. حين ذكرت: «إن معظم الذين شاركوا فى هذه القضية هم من الشرقيين العرب.. وأخلاق الأمة أهم بكثير وأولى من شهرة سياحية وأقيم من عملات العالم بأسره».

ولقد انتهت القضية وصار راسخا فى يقين بعض المراقبين للأحداث - دون تأكيد وثائقي - أن هذه القصة برمتها كانت تستخدم سياسيا لتشويه سياسى عربى ينتمى لبلد كان فى ذلك الوقت معاديا لمصر.. هذا السياسى كان هو الرجل الثانى فى نظام حكم بلده.. وفيما يبدو فإنه كان دائم التردد على مصر لأغراض من هذا النوع، حيث كان يعانى من تضيق ما يمارسه عليه الرجل الأول.

هذه فضيحة.. أو للدقة النقطة الأولى..

هذا النموذج الصارخ لا يعنى على الإطلاق أن التليفق فى عرف تاريخ ضباط مباحث الآداب قاصر فقط على الفنانات، إنه النموذج الأعلى صوتا.. ولكنه لا ينفى أن هناك حالات أخرى يتم فيها تليفق هذا النوع من القضايا المسيئة للشرف لنساء عاديات. وفى هذا السياق بين أيدينا نموذج آخر بينه وبين قضية ميمى شكيب ٢٣ عاما كاملة.. أى أنه وقع فى عام ١٩٩٧، كما جاء فى تحقيق سوسن الجيار فى مجلة روز اليوسف بالعدد الصادر يوم ٣ نوفمبر من نفس العام المذكور.

ولم يكن هناك غرض سياسى كبير وراء ما حدث فى هذه القضية التى جرت أحداثها فى الإسكندرية، وإنما كانت هناك رغبة فى الانتقام لصالح ضابط صغير وتصفية للحسابات. وفى الملف الذى حمل رقم ٦٧٤٣ كان هناك محضر تم تحريره فى يونيو ١٩٩٦ ويقول فيه ملازم أول بقسم مكافحة جرائم الآداب أن مواطنة اسمها «أمل» تعيش فى منطقة سيدى جابر تقوم بممارسة الدعارة مع الغير نظير أجر مادية وأنها تقوم بتصوير نفسها أثناء ممارسة الدعارة وتقوم بطبع الصور وتدون على الصور رقم تليفونها الخاص لجذب عملائها من راغبي المتعة الحرام. بناء على هذا المحضر صدر إذن من النيابة بضبط المتهمه. وبالتالي تم تفتيش البيت حيث قال الضباط أنهم عثروا على ١١ صورة. للمتهمه فى أوضاع جنسية.

والصور هى كل القصة، ذلك أن المتهمه قالت أن صورة الوجه لها، وإنما الجسم لغيرها.. واتهمت شخصا اسمه هشام بأنه هو الذى ركب الصور، لأن هناك خلافات مالية بينهما.. وأنها سبق أن عثرت هى وأبوها على مثل هذه الصور، ملصقة على باب البيت، وحررت بذلك محضرا فى قسم الشرطة.

والحكاية أن هذه السيدة عادت من السعودية، حيث يعمل زوجها، فى عام ١٩٩٣، عاشت فى شقة صغيرة فى مصر الجديدة، ساعدتها صديقة فى العثور على شقة أكبر، تعرفت من خلالها على رائد شرطة يتاجر فى الشقق، وجد لها بيتا فى

المقطم، أخذ منها تحت الحساب عشرة آلاف جنيه، بدأ الرائد بمأطل في إتمام الاتفاق، قدمت ضده شكوى فى الداخلية، حضر الضابط ودفع المبلغ بعد شهرين من التحقيق معه طلب منها التنازل عن الشكوى فى الداخلية، الداخلية رفضت التنازل، ظهرت الصور العارية المركبة بعد تهديدات مباشرة من الضابط، لصقها فوق كل مكان للسيدة علاقة به.

إنه نموذج صارخ أيضا. ولكنه نوع يصلح للحسابات الصغيرة، ويختلف تماما عن قضايا الفنانات الكبرى التى تستخدم فى بعض الأحيان لتحقيق غرض سياسى.. أقله أن تتحول أنظار الرأى العام عن قضايا كبرى.

إن هذا يقودنا إلى سؤال النقطة الثانية.. وهو: لماذا تبدو الفنانات - بعضهن على الأقل - أكثر صلاحية لأن يتم الدفع بهن إلى شباك هذا النوع من القضايا غير المنضبط قانونا؟

إن إجابة السؤال معقدة جدا.

ذلك أننى أحترم الفن، وأقدر - إن لم أكن أقدر - الفنانين المخلصين، وبالتالى فإننى أخشى أن ينسحب الكلام التالى على كل أهل الفن.. وهو أمر أرفضه تماما. وإن كان لا يثنى عن أن أشير إلى أن هناك فيروسا يسرى فى أخلاق بعض الفنانين يدفع الرأى العام لأن يميل إلى تصديق ما يقال عنهن وعنهم، وبالتالى نجاح قضية الآداب المصنوعة فى تحقيق الغرض المطلوب منها، ولو مؤقتا.

إننى هنا أميل إلى ضرب مثالين قريبين للأذهان. والمثالان المقصودان تحدثت عنهما الصحف فى نفس العام الذى شهد انفجار قضية حنان ترك ثم كتم أنفاسها بقرار رسمى.

والمثال الأول يخص فنانة تليفزيونية شابة، جميلة، رشيقة، بها كل صفات الجاذبية، فجأة ظهرت على الشاشة، وفجأة وفى غضون أشهر قليلة صارت هذه الفنانة نجمة، ورغم أن الصعود السريع لا يعنى بالتالى أنه سيؤدى إلى صعود مواز فى الثروة - إذا

ما قارنا حجم المبالغ التى يتقاضاها الفنانون كأجور بحجم ما ينفقونه على الملبس والمظهر العام - إلا أن هذه الفنانة أصبحت مليونيرة بين يوم وليلة - من لاشيء إلى سيارة تويوتا إلى سيارة شبح - ومن شقة فى حى شعبي إلى شقة فى الزمالك.. ومن العدم إلى مجوهرات وأزياء فاخرة من كل نوع.

هذه الحالة تخلق التساؤل عادة، ويبقى التساؤل معلقا بلا رد غالبا حتى تظهر قصة من هذه القصص التى أثارت حول تلك الفنانة من حين لآخر.. ومنها أنها كانت فى جولة مسرحية فى دولة عربية.. وأنها تعرفت هناك على ثرى عربى كبير.. تركت من أجله العمل إلى رحلة فى منتجع خاص به فى أسبانيا.. ومنها أن نفس الثرى العربى جاء إلى مصر فيما بعد وصحب هذه الفنانة فى طائرة خاصة إلى رحلة أخرى، تحت غطاء الخطوبة تمهيدا لإعلان الزواج قريبا.

ولم يتم الزواج بالطبع.. إذ أن السكرة راحت سريعا. وبقيت الفكرة متمثلة فى انطباع تولد لدى الرأى العام عن هذه الفنانة.. وهو انطباع لا يمكن أن يقتصر على تلك الفنانة وحدها حينما يترسخ فى العقلية الجمعية للناس.. وبالتالي هو - أى الانطباع - يخلق الأرضية التى يمكن أن يغرس فيها قبول فكرة أن بعض الفنانات يمكن أن يتورطن فى قضايا آداب.. ويصبح على الرأى العام ألا ينظر للفنان على أنه قدوة.. بقدر ما يراه قوادا وداعرا.

إن المثال الثانى يؤكد هذا المعنى.

فقد حدث فى شتاء عام ١٩٩٨ أن تفجرت قضية من نوع خاص لم يزل ملفها مفتوحا حتى كتابة هذا الفصل - حول اتهام شاب لبنانى بأنه دبر محاولة لتشويه وجه فنانة بماء النار، بناء على إيعاز من مليونير لبنانى كان قد تزوج هذه الفنانة لبعض الوقت. وقد كانت قصة ماء النار مثيرة جدا.. لكن الأكثر إثارة هو أن الفنانة المقصودة فتحت فمها بمناسبة إثارة هذه القضية.. وحين تكلمت نسي الناس قصة ماء النار وانتبهوا إلى ماتقول من كلام يخلق فى ذهن الرأى العام انطباعات خاصة.

ومما دعم هذا الانطباع الخاص أن المليونير - بدوره - راح يقول كلاما يرسى ويؤكد هذا الانطباع.

لقد كشفت هي بنفسها عن أنها تعرفت على هذا الرجل فى حفل خاص. وقالت أنه راح يطاردها فى كل مكان.. ولما رفضت عروضه أطلق عليها شائعات.. فوافقت.. ربما إعلانا للهدنة - على أن تتزوجه.. دون أن توضح للرأى العام كيف تقبل الزواج من رجل أطلق عليها الشائعات، ومضت تقول أنها وجدته شخصا سيئا بعد أن تزوجته بعقد عند مأذون ثم بعقد فى الشهر العقارى وأنها طلبت الطلاق وحصلت عليه لأن العصمة كانت فى يدها.

ولم تجب هى بالطبع عن التساؤل الذى ثار فوراً، وهو كيف يمكن أن تتزوج من أجنبى على يد مأذون.. وكيف تقول مرة أنه مأذون فى المطرية ثم تقول أنه مأذون فى المأظة.. فى معرض نفيها للشائعات التى تقول أنها تزوجته عرفياً وأنهما مزقاً فيما بعد ورقة الزواج العرفى.

وكان الأمر الأكثر خطورة هو أنها تحدثت بنفسها عن أنه أنفق عليها خلال عدة أشهر قضاها كزوج لها خمسة ملايين جنيه.. قالت أنها مصروفات رحلات.. إذ أنه حتى لم يشتر لها من هذا المبلغ شقة.. وكانت تريد فيلا فى حى العروبة الفاخر.. لقد قالت أن هذا مبلغ زهيد لا يقارن بسمعتها وبأنها امرأة مطلوبة.. وكان على الرأى العام أن يتعامل مع هذا الرقم الضخم للغاية والذى أنفقه المليونير على تكاليف زواج دون أن تؤسس شقة الزوجية.. كان عليه أيضاً أن يتعامل مع تصريحات للمليونير تحدث فيها عن عمليات إجهاض لهذه الفنانة.. وعن أنه لم يتزوج أحداً وعلى من يدعى الزواج إظهار البينة التى تؤكد الزواج، والبينة التى تؤكد الطلاق.

من هنا ليس بعيداً عن التصديق أن يميل الرأى العام إلى الاقتناع الفورى والسريع بحديث مفاجئ عن قضية آداب ظهرت على السطح فى غمضة عين واتهمت فيها فنانات.. دون أن يسأل بالطبع عن قانونية الاتهامات ودقتها وصحة الأدلة وأذونات

الضبط وشرعية المراقبة والتحقيقات. ومن هنا فإن عدیدا من الفنانات يقدمن أنفسهن لقمة سائغة لو حش هذه القضايا التي تظهر من حين لآخر.. حيث يتم استخدامها وتوظيفها لخدمة أغراض سياسية.

هذه الأغراض التي قد تكون تصفية حسابات، وقد تكون صراع سوق بين أباطرة المال، وقد تكون محاولة من ضابط ما للبروغ مجددا إلى ساحة الأحداث، وقد تكون رغبة في إبعاد أنظار الرأي العام عن قضية ضاغطة وخائفة.

إنه نوع مختلف من القوادة.. تشترك فيه أطراف عديدة.. وكلُّ له دور مميز.. عن قصد أو بدون.

انتهى الكتاب

وتم بحمد الله

صدر للمؤلف عن دار الخيال

- ١- التحليل النفسى للأنبياء - يوليو ١٩٩٦
- ٢- الدعارة الحلال - يناير ١٩٩٧
- ٣- تجربة شخصية مع عبدة الشيطان - سبتمبر ١٩٩٧
- ٤ - إمبراطورية آل فايد - أكتوبر ١٩٩٧
- ٥ - القوادون والسياسة - فبراير ١٩٩٨

المحتوى

٥	الإهداء
٧	الصفحة رقم (٧) - التبرع السياسى من الدعارة (مقدمة)
١٩	الفصل الأول: القوادون جنس رابع
٣٥	الفصل الثانى: البحث عن فضيحة
٤٥	الفصل الثالث: بلبل وشيرى
٥٧	الفصل الرابع: حيوان متوحش
٧١	الفصل الخامس: الجنس فى عالم البنس
٨١	الفصل السادس: غزو فراشات الليل
٩١	الفصل السابع: وحش الفقر الجائع
١٠٣	الفصل الثامن: الدعارة القانونية
١١٣	الفصل التاسع: جنرالات المتعة
١٢١	الفصل العاشر: مؤسسة النور والنار
١٣٣	الفصل الحادى عشر: المذيعات العاريات
١٤٣	الفصل الثانى عشر: الليشى.. بحكم المحكمة
١٩٣	الفصل الثالث عشر: السفير فى السرير
٢٠٣	الفصل الرابع عشر: التجسس بالملابس الداخلية
٢١٥	الفصل الخامس عشر: الوجبة البديلة



عربية للطباعة والنشر

7 & 10 شارع السلام أرض اللواء المهندسين

تليفون : 3256098 - 3251043

القوادون والسياسة

دار الخيال - القاهرة - لندن